

«إنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً» :

رَفَعُ

عبد الرحمن الفوزي
(سكنه الله) الفوزي
www.moswarat.com

الحج القائم به

في (نُصْرَةٍ)

(اللجنة الدائمة)

توثيق نصوص، وتنقيح وثائق

وهو

قطع التعاليم

والصدع بـ : « التَّزْيِينُ مِنْ قِبَلِ الْعَالَمِ فِي الْبُكْرَةِ »

بقلم

منشورات

(مستجدات كل السلفيين)

بإشراف فضيلة الشيخ

عبد الرحمن الفوزي (سكنه الله)

www.kulalsalafiyen.com

عبد الرحمن الفوزي
عبد الرحمن الفوزي
عبد الرحمن الفوزي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

«إنَّ لِصاحبِ الحقِّ مقالاً» :

الحج القائم بنا

في (نصحة)

(اللبنة النائمة)

توثيق نصوص وتنظيم وشائق

وهو

قطر التعبد


والصدع به

التحذير من فتن الخلفاء في الحج

عائ بن حماد بن علي بن عبد الحميد

الحاج لله نرى

- عفا الله عنه -

A decorative floral frame with intricate scrollwork and leaf patterns, surrounding a central rectangular box.

حقوق الطبع محفوظة

- الطبعة الأولى -

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

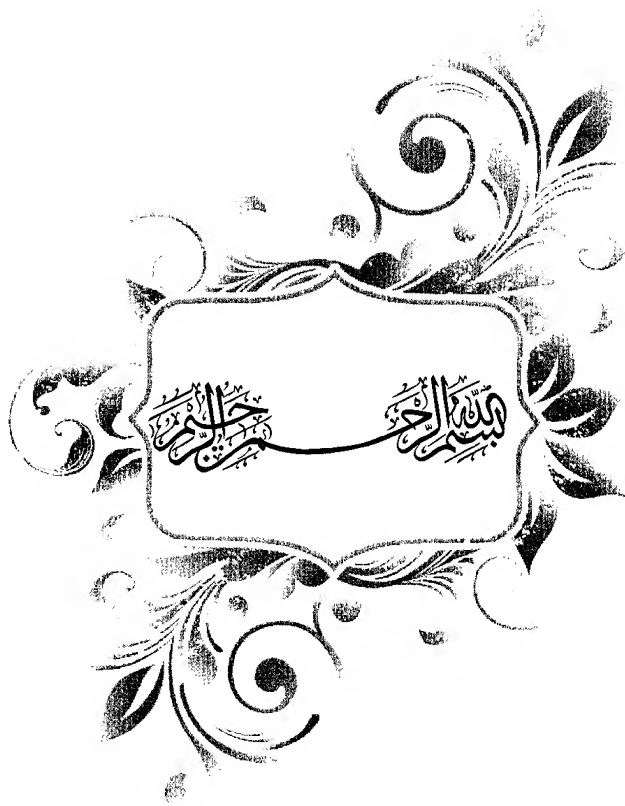
«كُلُّ الانحرافاتِ الواقعة - اليومَ - تراها بسببِ (الحُكْمِ
بغيرِ ما أنزلَ الله)..
كُلُّ الانحرافاتِ الإسلامية: (الجماعات الإسلامية..
(جماعة الجهاد) و(جماعة التكفير) والتفجيرات..
وتكفير الدُّول - كلها - لأجلِ (الحُكْمِ)

عالي الشيخ العلامة

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في (المملكة العربية السعودية)



مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ؕ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهدْيِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ، وشرُّ الأمورِ محدثاتها، وكلُّ محدثةٍ بدعة، وكلُّ بدعةٍ ضلالة، وكلُّ ضلالةٍ في النار.

وبعد:

فهذه -أخي الموفق لطاعة مَولاه- رسالة علمية كُنتُ وَعَدْتُ بها -قَبْلَ نحو
عشر سَنوات- على مَهْل ...

وقد شاء الله -تعالى- وله المِنَّة- أَنْ تَتَهَيَّأَ أسبابُها، وتُفْتَحَ أبوابُها -اليوم-
وهو- سُبْحانَهُ- الموفق للخيراتِ وصالح العَمَلِ..

ف ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، و.. لِكُلِّ كِتَابٍ أَجَلٌ!

وهي -في مُجْمَلِها- توثيقٌ لكل ما يتعلَّقُ بفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)
-الموقَّرة-، التي صَدَرَتْ في (التحذير) مِنْ كتابي «الْتَهْزِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْإِسْلاَمِ فِي الْبُكَاهِ»^(١)،
والتي لَمْ يُسَدِّدُوا فيها إلى الصواب -وَفَقَّني اللهُ وإِيَّاهُمْ، وَعَفَّرَ لي ولَهُمْ-، على
كثرة ما عِنْدَهُمْ مِنْ خَيْرٍ وَحَقٍّ -شَكَرَ اللهُ سَعِيَهُمْ-.

وهذا التَّوثِيقُ (العَمَلِيُّ) يتضمَّن:

١- إيراد كلام (اللجنة الدائمة) -تامًّا- مُصَوَّرًا-.

٢- مُقابَلَتُهُ بِنُصوصٍ كَلَامِيَّة-الْمُتَقَدِّمِينَ قَبْلَهُمْ- في كتابي: «الْتَهْزِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْإِسْلاَمِ فِي الْبُكَاهِ»
-مُصَوَّرَةً-.

٣- توثيق المصادر الأصلية التي نَقَلْتُ منها، وادَّعِي عَليَّ فيها خِلافٌ ما هو
عِنْدِي -حَقِيقَةً- مُصَوَّرَةً- كذلك-...

(١) انظر ما سيأتي (ص ١٣٧) -حول عنوان هذا الكتاب-.

وليس لي في جُلِّ هذه الرسالة إلا الرِّبْطُ اليسير، والتَّعليقُ غيرُ الكثير؛ وذلك بـ(تصوير) الصفحات المقصودة في كتابي «التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْبُكَاءِ»، ثم صفحات الكُتُب المنقول عنها، والأوراق المردود عليها، أو المردود بها - كما هي - حَسْبُ - كُلاً، أو بعضاً -، ومن مصادرها الأصلية - توثيقاً قطعياً -!

... حَتَّى يَرَى (!) كُلُّ أَحَدٍ - كائناً مَنْ كان - الذي وقع، وجَرى، وحَصَلَ،

و.. كان!!

وحتى يحْكَمْ - كُلٌّ - بالعدل والإنصاف، دُونَ مُجَرَّدِ التَّقْلِيدِ، أو التَّبَعِيَّةِ، أو العَصِيَّةِ، والاعتِساف...

ومما ينبغي ذِكْرُهُ - ها هُنا - وكنْتُ قد ذَكَرْتُهُ - قَبْلًا - في كتابي «التنبيهات المتوائمة في نُصرة حقِّ (الأجوبة المتلائمة) على فتوى (اللجنة الدائمة)» (ص ١٩٢ - المطبوع سنة ١٤٢٤هـ) - ردّاً على كتاب «رفع اللائمة» -:

أَنِّي زُرْتُ فضيلةَ الشيخ صالح بن فوزان الفوزان - وفَّقَهُ اللهُ - في مقرِّ سَكْنِهِ في مَكَّةَ - أَيَّامَ (مَنَى)، في حِجِّ سنة (١٤٢١هـ) - بِصُحْبَةِ بعض المشايخ وطلبة العلم -، فسأَلْتُهُ - يومَها - بما معناه -:

هل (الملاحظات) الموضوعَةُ (!) على كتابي «التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْبُكَاءِ» وَقَفَ عليها مشايخُ (اللجنة الدائمة) - وفَّقَهُمُ اللهُ - بأنفُسِهِمْ - مِنْ خِلَالِ قِرَاءَتِهِمْ - بأنفُسِهِمْ - كتابي - نَفْسَهُ -؟!

وبالتالي؛ هل أصدرُوا فتواهم - بَارَكَ اللهُ فِيهِمْ - عن مُعَايَنَةِ له - ذاتِيَّةٍ -

بِاتِّفَاقِهِمْ، وتوقيعاتِهِمْ -؟!

أَمْ أَنْ تَلَكُمُ (الملاحظات) قُدِّمَتْ لَهُمْ مِنْ (بَاحِثِينَ)، أَوْ (مُسَاعِدِينَ)، أَوْ (مُعَاوِينَ) - كَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ! -، وَعَلَى هَاتِيكَ الْمُلَاحَظَاتِ كَتَبَ الْمَشَايخُ - جَمْعاً، أَوْ تَفْرِيقاً - فَتَوَاهُم - بِاتِّفَاقِهِمْ، وَتَوْقِيعَاتِهِمْ - مِنْ بَعْدُ -؟!

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ - زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقاً - بِهَا فَحَوَاهُ -:

أَتَهُمْ لَمْ يُعَايِنُوا قِرَاءَةَ الْكِتَابِ - كُلِّهِ - بِأَنْفُسِهِمْ، وَأَنَّ الْمُلَاحَظَاتِ قُدِّمَتْ - أَوَّلًا - لِلْمَشَايخِ، ثُمَّ (هُمْ) - ثَانِيًا - كَتَبُوا عَلَيْهَا انتقاداتهم ..
ولكنَّ الشَّيْخَ الْفُوزَانَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - أَرَدَفَ قَائِلًا: (لَكِنَّا نُرَاجِعُ الْمُلَاحَظَاتِ عَلَى مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَصْلِ) ...

فَقُلْتُ لِفَضِيلَتِهِ: نَعَمْ، وَلَا بُدَّ^(١) - فَضِيلَةَ الشَّيْخِ - نَفَعَ اللَّهُ بِكُمْ - ...

فَلَا أُدْرِي - بَعْدُ - كَيْفَ (عَسَرَ = هَضَمَ) هَذِهِ الْحَقَائِقُ فِي هَذَا الْوَاقِعِ - الَّذِي ﴿مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ - عَلَى (د. عصام السَّانِي) - هِدَاةُ اللَّهِ - فِي كِتَابِهِ «أَقْوَالُ ذَوِي

(١) وَقَدْ قُلْتُ - عِنْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ - مِنْ كِتَابِي «التَّوْبِيهَاتِ الْمُتَوَاتِمَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)» (ص ١٩٢):

«وَلَكِنْ: لَيْسَ بِخَفِيِّ أَنْ سِيَاقَ أَيِّ كَلَامٍ وَسِبَاقُهُ: مِمَّا يُعِينُ - جَدًّا - عَلَى فَهْمِهِ، وَيُقَرِّبُ - أَكْثَرَ - مِنْ مَقْصُودِهِ.

وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقَوْلِ لَا تَلْتَقِي أَطْرَافُهُ إِلَّا بِجَمْعِهَا، وَضَمِّهَا، وَالتَّدْرِجِ فِيهَا؛ مِنْ: مُقَدِّمَتِهَا، فَعَرَضِهَا، إِلَى ... خَاتِمَتِهَا.

وَهَذَا أَمْرٌ جَدُّ وَاضِحٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَثِيرِ نَصَائِحٍ ...».

العرفان» (صفحة:ل)؛ فأرغى وأزبد، وأبرق وأرعد؛ بلا أدنى طائل -فيما
تَوَعَّد-!

واصفاً إِيَّايَ، ومُعَرِّضاً بي -بشدة باطلية- بقوله -غفر الله له-:

«... واضعاً نفسه -تليساً على الدهماء- في مصافِّ هؤلاء الأكابر الذين

شابت لحاهم في تدريس العقيدة السلفية قبل أن يُولدَ هو وأمثاله...»!!

قلتُ:

هوّن عليك - (د. عصام) -!

... كُلُّ هذا تليّسٌ وتدليسٌ! على حدِّ ما قيل (رَمَتْنِي بدَائِهَا وانسَلَّت!) فقد

مَضَى مِنْ عُمْرِي -الآن- أكثر من خمسين عاماً -وقد شابت لِحْيَتِي^(١) قبل فتوى

(اللجنة الدائمة)! -اللهم أحسن خاتمتي-؛ فكم كان عُمْرُ (أسن) المشايخ

-هؤلاء- وأشْيِهِم لِحْيَةً -قبل نصفِ قَرْنٍ؟!

ومتى شابت -إذن- لحاهم؟!

.. التَّهْوِيلُ -يا (د. عصام) - ليس عليه تعويل!!

فكُفَّ عنك هذا...

(١) وأنا -الآن- أفكّر (جدِّياً!) بخضابها -تطبيقاً للسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ-.

وفي «علل الحديث» (١/ ٥٢١) -للامام المَبْجَلِ أحمد بن حنبل -: فَصْلُ: (مَنْ خَضَبَ مِنْ

المُحَدِّثِينَ) -أَسْأَلَ اللهَ الْعَوْنَ-.

أَمَّا أَنِّي أَضْعُ نَفْسِي فِي (مَصَافِّ هَؤُلَاءِ الْأَكْبَارِ)؛ فَهَذَا كَلَامُ الَّذِي - لَا أَقُولُ:
لَمْ يَقْرَأْ -، بَلْ أَقُولُ: - لَا يَقْرَأْ!!

فَمَتَى قُلْتُ هَذَا؟!

وَأَيْنَ؟!

وَكَيْفَ؟!

أَمْ أَنَّ الرَّدَّ الْعِلْمِيَّ عَلَى عَالَمٍ - مَا - (عِنْدَكُمْ!) هَذَا مَعْنَاهُ؟! وَهَذَا مَأْلُهُ؟!
أَهَكَذَا لُغَةُ الْعِلْمِ - يَا هَذَا؟!

فَأَنَا أَعْرِفُ نَفْسِي، وَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَنْقُصَ جَهْلِي...
ثُمَّ؛ لَا أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ: (أَتَحَدَّى!)، وَلَكِنِّي أَقُولُ:

أَيْنَ مِنْ جَمِيعِ (تَخَطُّتِي)، وَنَقْدِي، وَتَعْقِيبِي عَلَى (اللجنة الدائمة) - الْمُوقَّرَةِ -
فِي فَتَوَاهَا ضِدِّي - مَا يُفْهَمُ - أَوْ يُشَمُّ! - مِنْهُ رَائِحَةُ هَذِهِ الدَّعْوَى؟!
اتَّقِ اللَّهَ - أَيُّهَا الْأَخُ - هَذَاكَ رَبِّي - ...

أَلَمْ تَقْرَأْ - مَثَلًا - هَذَاكَ اللَّهَ - قَوْلِي فِي كِتَابِي «الْأَجُوبَةُ الْمُتَلَاثِمَةُ عَلَى فَتَوَى
اللجنة الدائمة» (ص ٤ - ط ١٤٢٠ هـ):

«.. فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ أَبْتَدِئُ (الْأَجُوبَةَ) - مَعَ كُلِّ التَّبَجِيلِ وَالاحْتِرَامِ لِمُشَايَخِنَا
الْكَرَامِ -؛ لَعَلَّ كَلِمَاتِي وَمُنَاقَشَتِي - هُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَكُونُ (مُتَلَاثِمَةً) مَعَ مَا هُمْ
فِي نَفْسِنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَمَكَانَةٍ...».

- أَلَمْ تَقْرَأْ وَصَفِي (ص ٢٣) - فِي الْكِتَابِ - نَفْسِهِ - لأَعْضَاءِ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)

ب: (الْجِلَّةُ مِنَ الْأُئِمَّةِ)؟! و (ص ٢٤): (السَّادَةُ الْأَفْضَلُ، وَالْمَشَايخُ الْأَكْبَارُ)؟!

- أَلَمْ تَقْرَأْ قَوْلِي فِي «الْأَجُوبَةُ» - أَيْضاً - (ص ٣٥):

«... مع التقدير - مَرَّةً أُخْرَى وَأُخْرَى - لِمَشَايِخِنَا الْأَفْضَلُ فِي (اللَّجْنَةِ)

الْمُوقَّرَةِ... وَلَا تَنَافَرُ - كَمَا هُوَ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ - بَيْنَ التَّبَجِيلِ وَالاحْتِرَامِ، وَبَيْنَ نَقْضِ الدَّعْوَى وَنَقْدِ الْكَلَامِ»^(١).

(١) ثُمَّ أَلَمْ تَقْرَأْ (ص ٤١) قَوْلِي فِي (اللَّجْنَةِ): «... وَهِيَ مَنْ هِيَ؛ مَكَانَةٌ، وَمَنْزَلَةٌ، وَإِرْشَادٌ،

وَتَوْجِيهٌ».

- أَلَمْ تَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٢): «وَمَشَايِخُنَا أَنْبُلُ، وَأَجُلُّ، وَأَرْفَعُ...».

- أَلَمْ تَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٤): «مع التقدير لِعِلْمِهِمْ، وَالاعْتِرَافِ بِمَكَانَتِهِمْ، وَالتَّبَجِيلِ لِفَضْلِهِمْ،

وَالاحْتِرَامِ لِأَشْخَاصِهِمْ».

- وَقَوْلِي (ص ٣٤): «مع توكيد التَّقديرِ والإجلال».

- أَلَمْ تَقْرَأْ وَصَفِي لِلَّجْنَةِ - وَأَعْضَائِهَا - ب (مَشَايِخُنَا) - مِرَاراً - (ص ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٣

و ٤٤)؟!

- أَلَمْ تَقْرَأْ دُعَائِي - الْمُتَكَرِّرَ - لِلَّجْنَةِ - وَأَعْضَائِهَا الْأَفْضَلِ -:

(ص ١١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩): (سَدَّدَهُمُ اللَّهُ).

(ص ٣١): (نَصَرَهُمُ اللَّهُ).

(ص ٣٤): (أَيَّدَهُمُ اللَّهُ بِتَوْفِيقِهِ).

- أَلَمْ تَقْرَأْ وَصَفِي لِلَّجْنَةِ - مِرَاراً - ب (الْمُبَجَّلَةِ) - كَمَا فِي (ص ٦ و ١٦ و ١٨ و ٢٧ و ٣٤) -، و (الْمُوقَّرَةِ)

- كَمَا فِي (ص ١١ و ١٦ و ٢٥ و ٢٨ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥) -.

... وَهَذَا - كُلُّهُ - فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ؛ فَمَا بِالْكَتُبِ الْأُخْرَى - يَا رَجُلُ! -؟!

... لكننا نَفَرَّقُ - جدًّا - يا (د. عصام) - بَيْنَ (التقدير) و(التقديس)؛ فدَعَكَ
مِنَ التَّلْبِيسِ!

وَلَمَّا كَانَ الْحَقُّ لَا يَسْقُطُ بِالتَّقَادُّمِ - ف«إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»^(١) - مع
الاحترام والتقدير لـ(اللجنة الدائمة) - زادها الله مِن فَضْلِهِ -: كان هذا
الكتاب؛ تحقيقاً للحق، وتوكيداً للصواب...

وقد قال لي بعضُ المُحِبِّينَ الحريصين - وَفَقَّهُمُ اللهُ - لَمَّا رَأَوْا النُّسَخَ
الْأَوَّلِيَّةَ^(٢) - التجريبيَّة - التي وَرَّعْتُهَا - وعلى نِطاقِ ضَيِّقٍ - مِن هذا الكتاب:

هل مِن جَدِيدٍ بِالنِّسْبَةِ لِفَتْوَى (اللجنة الدائمة) - بعد كُلِّ هذه السَّنَوَاتِ؛
حتى تَنَشَرَ مِثْلَ هذا الكتابِ - «الْحُجَّةُ الْقَائِمَةُ» -؟!

أليسَ في نَشْرِ هذا الكتابِ - الآنَ - إحياءٌ لآثَارِ تِلْكَ (الفتوى) مَرَّةً أُخْرَى؟!
فكان جوابي:

أَوَّلًا: الوعدُ بِالكتابِ (قديمٌ).

ثانيًا: لا (جديد) - أَلَبَّتْهُ -؛ إذ لم تَمُتْ آثَارُ (!) تِلْكَمُ الْفَتْوَى؛ حتى (تُحْيَى)!!
بل لا تَزَالُ مَوْجُودَةً مُسْتَمِرَّةً!

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٠٩)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) وهي - فقط - خَمْسَ عَشْرَةَ نُسْخَةً.

وكثير من الأحوال - بسببها - مُزَلْزَلَةٌ غيرُ مُستقرّة!!

وآثارها شديدة مُدمّرة!!!

ولا أقول هذا مُهوّلاً - والله - ...

ذلكم أني أعلم - يقيناً -: أن بعض الأفاضل ممّن صدرت بحقّ بعضهم فتاوى من (اللجنة الدائمة) - تُحذّر من بعض كُتُبهم - وليس منهم! - مُنعوا من الحصول على أيّ وظيفة تضمّن لهم حتّى قوت عيالهم! وبعضهم حُرِم من الترقيّ المستحقّ^(١) في درجة وظيفته (الرسميّة)؛ ممّا أوقع ألواناً من (الضغوط) على هذا، أو ذاك، أو ذيك!

.. هذا من الناحية الفرديّة (الخاصّة).

... فضلاً عن اهتزاز العمل الدعويّ في عددٍ من البلاد العربيّة، والإسلاميّة - وغير الإسلاميّة -، وما نتج عنه من التفرّق، والتشتيت، والتحزّب - (مع = ضد) - الذي وقع بين عُموم الدعاة السلفيّين - كما توقع - وحذر - سَمَاحَةُ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - سواءً بسواء -.

ناهيك عمّا حَصَلَ من استغلال (التكفيريين)، و(الثوريّين) لها، وعَدّهم إياها مرجعيّة (كُبرى) في أفكارهم المنحرفة!

بله شَمَاتة أهل البدع بأهل السُنّة، ونكايتهم بهم - بسبب هذا البلاء -!

(١) كحامل شهادة دكتوراه (بامتياز)، ثم هو لا يزال يدرّس في مدرسة مُتوسطة! أو ثانويّة!!

ولقد حدثني الأخ الشيخ أحمد العبيد - رحمه الله - وهو من دُعاة (وزارة الشؤون الإسلامية ..) - في (المملكة العربية السعودية) - الذين كانوا قائمين بمسؤولية الدعوة إلى الكتاب والسنة في (سورية) - خلصها الله من شرّ الأشرار: - أن الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - الأشعري، المذهبي، الصوفي - وقف في بعض مساجد (دمشق) - إبان صدور (فتوى اللجنة الدائمة) في (التحذير) من كتابي «**التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ**» - صائحاً - مُبتَهجاً:-

لقد بدأ (الوهابية!) ^(١) يُضِلُّ بعضُهم بعضاً، ويُدِّعُ بعضُهم بعضاً!!!
ولا حول ولا قوة إلا بالله...

... كُلُّ ذَلِكَ - وأكثر - حصل من الناحية الجماعية (العامة).

ولعلَّ ممَّا يُشِيرُ (!) إلى بعض ذلك - الأول:- ما ورد في نصِّ (تراجع) ^(٢)
الأخ الفاضل الصديق النبيل الدكتور الشيخ أحمد بن صالح الزهراني - وفقَّههُ
الله - وقد صدرت في (التحذير) من بعض كتبه فتوى من قِبَلِ (اللجنة الدائمة)
- في مسألة (ترك أعمال الجوارح) ^(٣)؛ هل هو كُفْرٌ أكبر، أم دُون ذلك؟!

(١) هو مُصطلحٌ يُطلَقُ الكثير من أعداء أهل السنة ومُناوئهم عليهم؛ تنفيراً منهم،
وتشكيكاً للناس ببقاء منهجهم، وصفاء دَعْوَتهم...
وصدق مَنْ قال:

إِنْ كَانَ تَابِعٌ أَحَدٍ مُتَوَهِّباً فَأَنَا الْمُقَرَّبُ بَأْتِي وَهَابِي

(٢) وقد طارت (!) به الرُّجبان! وتناقلته (أنباء) كثير من أبناء الزَّمان!!

(٣) وليس في كتابي «**التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ**» - ولا «**صيحة نذير...**» - أدنى كلامٍ منِّي في هذه
المسألة؛ إلا ما أشرتُ إليه - هنا - (ص ٤٢ و ٤٧ و ٤٩ - ٥٠) - ممَّا ليس من كلامي - وقد نسبته =

وليس بخافٍ - وإن جادل من جادل! - أن الخلاف (السني) واقع في هذه

المسألة:

فأكثُر مشايخنا في بلاد الحرمين الشريفين - بارك الله فيهم - يقولون بالكفر.

وشيخنا الإمام الألباني - وغيره - يرجحون عدم التكفير - نعم؛ هو قائل

بالتفسيق، والتضليل، و.. و.. - ولا بُدَّ -.

وقد قال أخونا الدكتور أحمد - أثناء (تراجعه) - مبيِّنًا:

(ومن ثمَّ قالوا [السلف]: لا يزول إيمان المؤمن، ولا يذهب - كُلهُ - إلا إذا

ترك ما هو أصل في الإيمان - كالتوحيد - مثلاً - (بإجماعهم) -.

وقال كثير من السلف بتكفير تارك الصلاة - كذلك -؛ بناءً على ما جاء في

السنة بشأنها.

وجاء عن بعضهم تكفير تارك المباني الأربعة).

قلت:

ولعل كلمة (بإجماعهم) - في كلامه - حفظه الله - تُشير إلى معنى ما ذكرت.

= (اللجنة الدائمة) إلي! ونسبني إليه!!

إذ كتابي - كُلهُ - مؤسَّس على (التحذير) من مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله)، والتكفير

للمُتلبِّس بها - بدون ضوابط أو تفصيل -!

وكل ما انتقد عليها - كما سترى! - ليس منها ولا إليها!

ولعلَّه يُشِيرُ -بذا- إلى ما قاله الإمام ابن أبي العزِّ الحنفيّ -رحمَهُ اللهُ- في «شرح العقيدة الطحاوية»^(١) (ص ٣١٦):

(١) نَقَلَ الأخُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْأَوَّلِ الْأَنْصَارِيُّ عن سَمَاحَةِ وَالِدِهِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ حَمَّادِ الْأَنْصَارِيِّ -رحمَهُ اللهُ- في كِتَابِهِ «المجموع» (٢/ ٧٥٤) قَوْلُهُ:

«إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعِزِّ شَارَحَ «الطحاوية» لَيْسَ لَهُ خَطَأٌ عَقَائِدِيٌّ فِي «شَرْحِهِ لِعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ»...». وقد أَتَيْتُ عَلَى «شَرْحِهِ» -هذا- عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ، فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» (ص ٧٠)، وَكَذَا مَا وَرَدَ فِي «فَتَاوَى الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ» (٧/ ٧٣)، وَ«فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» (٣/ ٢٠٩)، وَ(٣/ ٢٤٦) -منه-، وَفِيهَا النَّصِيحَةُ: بِ«قِرَاءَةِ بَعْضِ الْكُتُبِ السَّلَفِيَّةِ كـ» «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ...»، وَ«فَتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ» (١/ ٦٥) -وَفِيهَا قَوْلُهُ: «وَهُوَ شَرْحٌ مُفِيدٌ وَمُبَسِّطٌ، وَشَامِلٌ لِأَبْوَابِ الْعَقِيدَةِ»- وَ(١/ ٦٧) -وَفِيهَا وَصْفُهُ لَهُ بِأَنَّهُ: «أَوْسَعُ كُتُبِ الْعَقَائِدِ وَأَشْمَلُهَا وَأَوْسَعُهَا، وَأَحْسَنُهَا».

وَقَالَ الدُّكْتُورُ شَايِعُ الدُّوسَرِيِّ فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ» (ص ١٥): «الإمام ابن أبي العزِّ مَشَى عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي جَمِيعِ الْمُبَاحِثِ الْعَقْدِيَّةِ، وَحَسَبَكَ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ -الَّتِي هِيَ أَوْضَحُ مِنَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ- ... مَا سَطَّرَهُ فِي شَرْحِهِ لـ«العقيدة الطحاوية»، فَقَدْ تَنَاوَلَ فِي هَذَا الْكِتَابِ جُلَّ الْمُبَاحِثِ الْعَقْدِيَّةِ بِمَنْهَجِ سَلَفِي رَصِينٍ؛ حَتَّى غَدَا هَذَا الْكِتَابُ أَحَدَ الدَّعَائِمِ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْجَامِعَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي تَدْرِيسِ مَادَّةِ التَّوْحِيدِ...» -إِلَخ-.

وَهَذَا الْكَلَامُ مَنُشُورٌ -قَبْلًا- فِي «مَجَلَّةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ» -الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ- (عَدَد ١٢٠ - ص ٢٠ / سَنَةِ ١٤٢٣هـ-).

وَقَدْ طَبَعَتْ «شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» -غَيْرَ مَرَّةٍ- (وَزَارَةُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْأَوْقَافِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) -فِي (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) -وَكَانَتِ الطَّبْعَةُ الْأُولَى مِنْهُ -عِنْدَهُمْ- سَنَةَ ١٤١٨هـ.

ثُمَّ يَأْتِي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ شَقْرَةَ -هَدَاهُ اللهُ- لِيَصِفَ هَذَا الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ -مُسْتَهْزِئًا!- بِقَوْلِهِ:

(إِنْجِيلِ السَّلَفِيِّينَ)!!

«ولا خلاف بين أهل السنة أن الله - تعالى - أراد من العباد القول والعمل.

وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان.

وهذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: «الإيمان قول وعمل».

لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشملُه اسم «الإيمان»؟

أم الإيمان أحدهما - وهو القول - وحده -، والعمل مُغايِرٌ له لا يشملُه اسمُ

«الإيمان» عند إفراذه بالذكر، وإن أُطلقَ عليهما كان مجازاً -؟

هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا^(١) على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل

بجوارحه: أنه عاصي لله ورسوله، مُستحقُّ الوعيد...»^(٢).

وهو ما لا يتعارض - ألبتة - بل يلتقي - مع كلام أخينا الفاضل الدكتور

أحمد - لما قال - في (تراجعه) - بعد -:

«طالب العلم إذا عن له قول يراه صواباً: فليعرضه على الكبار من أهل

(١) أي: أهل السنة؛ فالكلام مُصدّرٌ بذكرهم.

(٢) وقد أوردت هذا النص من كلام الإمام ابن أبي العزّ - رحمه الله - في كتابي «التنبيهات

المثوامة... على فتوى اللجنة الدائمة» (ص ٦٥)، وعلقت عليه - بقولي -:

«قلت: مع أن في ذكر هذا الإجماع نظراً! إلا إذا أراد: الأكثرين...

ثم قوله: (وامتنع): يجب تحديده المراد منه، وأنه (امتناع) مُجرّدٌ عن (الإباء) - أي: بمعنى محض

التّرك -؛ فتأمّل».

العِلْم، فَإِنْ ارْتَضَوْا (أَوْ بَعْضُهُمْ - عَلَى الْأَقْل -) فَحَيَّ هَلَا، وَإِنْ (اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِهِ) - إِمَّا لَخَطِيئِهِ أَوْ اشْتِبَاهِهِ أَوْ عَدَمِ نَفْعِهِ - فَأَقُولُهَا الْآنَ - وَبَصْدِقٍ مِّنْ مَّحَصَّتِهِ التَّجَرِبَةُ -: مَا أَصْعَبَ الْعَيْشَ بَعِيداً عَنْ ظِلِّ الْكِبَارِ!.

فَأَقُولُ:

نَعَمْ - أَخِي الْفَاضِل -: هُمْ - جَمِيعاً - (كِبَارُ) الْقَوْمِ؛ فَلَا يَشْقَى مَعَ قَوْلِهِمْ جَلِيسٌ، وَلَا يُفَارِقُهُمْ إِلَّا بَتِيسٌ!

... ابن باز، والألباني، والعثيمين...

وَمَنْ سَارَ عَلَى سَيْرِهِمْ، وَقَالَ بِقَوْلِهِمْ - وَلَوْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ -.

وَمِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُسْتَحْسِنَةِ الرَّائِقَةِ (الْوَاقِعِيَّةِ) الَّتِي قَالَهَا أَخُونَا الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ - فِي (تَرَاجُعِهِ) -:

«أَمِيزُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ - فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ - أَنَّهُ مُتَسَالِمٌ مَعَ كَافَّةِ أَشْكَالِ التَّحْلِيلِ الْفِكْرِيِّ وَالْمَنْطِقِيِّ (وَالنَّفْسِيِّ).

وَقَالَ - مُكْرِّراً الْمَعْنَى نَفْسَهُ -:

«الْمُتَمَسِّكُ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ - فِي أَيِّ بَابٍ - شَخْصٌ كَفَى نَفْسَهُ مَعَارَكَ وَحُرُوباً لَا تَنْتَهِي بَيْنَ مَا يَعْتَقِدُهُ وَيُؤْمِنُ بِهِ، وَبَيْنَ مُسَلِّمَاتٍ وَيَقِينِيَّاتٍ عَقْلِيَّةٍ، أَوْ فِكْرِيَّةٍ، أَوْ حَتَّى (نَفْسِيَّةٍ)».

قُلْتُ:

نعم؛ إِنَّ لِلتَّأْثِيرِ النَّفْسِيِّ - وَمَا يَكُونُ سَبَباً لَهُ مِنْ (حُرُوبٍ وَمَعَارِكٍ!) - دَوْرًا

كبيراً في السلوك والتصرفات - سلباً أو إيجاباً -.

والواقع شاهد لا يُنكر.

وهو - أيضاً - ما أشار إليه أخونا المكرّم الدكتور الشيخ أحمد - في (تراجيعه)

- حيث قال -:

«الإنسان يعيش في عالمٍ متغيّرٍ، تتوارَدُ عليه الأحوالُ المتتابعةُ التي تجرُّه إلى التفاعلِ معها رُغماً عنه - ما دامَ حيّاً -».

قلتُ:

وهذا كلامٌ حقٌّ؛ يأتلفُ - تماماً - وكلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ - رَحِمَهُ اللهُ - في «درءِ تعارضِ العقلِ والنقلِ» (٤٥٧ / ٨) - شارحاً حديثَ النبي ﷺ: «أصدقُ الأسماء: الحارث، وهَمَامٌ» -؛ لَمَّا قال:

«فإنَّ الإنسانَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ حَرِثٍ - وهو العملُ والحركةُ الإراديةُ -، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يَهْمَ بِالْأُمُورِ: منها ما يَهْمُ بِهِ ويفعله، ومنها ما يَهْمُ بِهِ ولا يفعله:

* فإن كان المرادُ موافقاً لمصلحته؛ كانت الإرادةُ حسنةً محمودةً.

* وإن كان مخالفاً لمصلحته؛ كانت الإرادةُ سيئةً مذمومةً - كَمَنْ يُريدُ ما يضرُّ عقله ونفسه وبدنه -».

ولقد وَصَفَ الأخُ الفاضلُ الدكتور أحمد - في (تراجيعه) - مسألةَ (ترك

أعمال الجوارح) بأنها:

«ذات الصَّيت الكبير، والفائدة القليلة»!

وأئها: «ظَلَّتْ سنواتٍ عديدةٌ مَثَارَ جَدَلٍ وَنِقَاشٍ عميق -وعقيم-...»!

حتَّى قال -في بعضِ كلامِه- واصِفُها:-

«والمسألة -بَرُمَتِها- تَنَزَّعُ إلى الخيالِ أَكْثَرَ مِنَ الواقعِ...»!!

فأقول:

مسألةٌ هذا حالُها، وهذا شأنُها، وهذه ثمراتُها:

لماذا (جعلوها!) فتنةً بين السلفيِّين، وشماتةً (بنا وبهم) عند المخالفين، وباب

تخريبٍ وإفسادٍ فَتَحُوهُ (!) للتكفيريين، وسبيلَ فُرقةٍ بين عُمومِ المُسلمين؟!

... رَحِمَ اللهُ أستاذنا الشيخَ ابنَ عُثيمين؛ الذي حذَّرَ مِنْ ذلك -كُلِّهِ- فورَ

صُدورِ (الفتوى) -كما سيأتي نصُّ كلامِه- حرفياً-.

رحمةُ اللهِ عليه...

ولعلَّ ما تقدَّمَ -كُلُّهُ- كان سبباً لأن يُقدِّمَ أخونا الشيخَ أحمد -حفظه اللهُ،

ونَفَعَ به- في (تراجُعِه) -نصيحةً (عامَّةً)، صدرت عن تجربةٍ هامَّة؛ حيثُ قال

-بعبارةٍ صادقةٍ تامَّة-:

«والآن أعرفُ -كما لم أعرف من قبل- أَنَّهُ ليس كلُّ قولٍ تراه صواباً يكونُ

كذلك في نفسِ الأمرِ؛ فضلاً عن أن تتخذَهُ ديناً تخاصم به وعليه وحوله! ثمَّ

يُصْبَحُ رَايَةً تَلْتَفُ حَوْلَهَا مَعَ بَعْضِ الْمُعْجَبِينَ وَالْأَتْبَاعِ وَالْأَصْحَابِ، فَيَتَّخِذَ
الْآخَرُونَ رَايَاتٍ يَلْتَفُونَ حَوْلَهَا، وَيُصْبِحُ كُلُّ مَنْ يُقَاتِلُ دُونَ رَايَتِهِ، فَإِذَا انْفَضَّتِ
الْمَعْرَكَةُ (لَمْ يَعْرِفِ الْقَاتِلُ فِيمَ قَتَلَ، وَلَا الْمَقْتُولُ فِيمَ قُتِلَ)!».

فأقول:

صَدَقَ -وَرَبُّ الْكَعْبَةِ-.

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ...

وأخيراً -ها هنا-:

فَإِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) -المُوقَّرة- فِيمَا (أَنَا) ^(١) بِصَدَدِهِ مِنْ (جَوَابٍ)
عَلَيْهَا فِي الْحَالِ - هُوَ نُصْرَةٌ لَهَا - فِي الْمَالِ -: كَمَثَلِ مَا رُوي - قَدِيمًا - مِنْ بَدِيعِ
الْمَقَالِ -:

أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِيهِ: يَا أَبَتِ.. إِنَّ عِظَمَ حَقِّكَ عَلَيَّ لَا يُذْهِبُ صَغِيرَ حَقِّي
عَلَيْكَ، وَالَّذِي تَمَتُّ بِهِ إِلَيَّ أُمْتُ بِمِثْلِهِ إِلَيْكَ، وَلَسْتُ أَرْعُمُ أَنَا عَلَى سِوَاءِ.. ^(٢).
فَجَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرًا، وَبَارَكَ فِيهِمْ، وَشَكَرَ لَهُمْ...

(١) مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَسَيِّئَاتِ عَمَلِي...

(٢) «المُجَالَسَةُ وَجَوَاهِرُ الْعِلْمِ» (١٠٩٢)، وَ (٣٢٢٠) -لِلدِّينَوْرِيِّ-.

وهذه -بداية- (صورة) وعدي هذا الكتاب -قبل نحو عشر سنوات-؛
نقلًا عن كتابي «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان،
والردّ على المرجئة»^(١) (ص ١٢) -بعد ذكرِي رسالتي- في الردّ على فتوى
(اللجنة الدائمة) -: «نقد الفتوى»، و«الأجوبة المتلائمة» -؛ فقلت:

وَمِمَّا جَوَّابُ ثَالِثٍ -وَسَطٍ- بِعُنْوَانٍ: «الْحُجَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى فَتْوَى اللَّجْنَةِ
الدَّائِمَةِ» -تَحْتَ الإِعْدَادِ-؛ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَوْثِيقِ نَقُولِي -بِنُصْرِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ-
تَصْوِيرًا مِنْ مَصَادِرِهَا وَمَرَاجِعِهَا، مُقَارَنَةً مَعَ نَقْدِ اللَّجْنَةِ فِي فَتَوَاهَا؛ حَتَّى يُقَارَنَ
النَّصِّينِ -النَّقْدَ وَالْمُسْتَمَدَّ- أَيُّ أَحَدٍ...

قُلْتُ:

لَكِنِّي رَأَيْتُ -الآنَ- أَنْ أُسَمِّيَهُ: «الْحُجَّةُ الْقَائِمَةُ فِي الْبَصِيرَةِ» (اللجنة الدائمة) «؛
تَجَاوُبًا -واستجابة- مع أمرِ نبيِّنا الكريم ﷺ -القائل -: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ
مَظْلُومًا...»^(٢).

(١) وطبعته الأولى -بالمُنَاسِبَةِ- كانت قبل فتوى (اللجنة الدائمة) في (التحذير) مِنْ كتابي

«الْمُحَذَّرَاتُ مِنَ الْبُخَارِيِّ»!

ومع ذلك؛ أَغْفَلْتُ مَبَاحِثَهُ، وَأُهْمِلْتُ فَوَائِدَهُ!

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٤٤) عَنْ أَنَسٍ، وَمُسْلِمٌ (٢٥٨٤) عَنْ جَابِرٍ.

فهم - وفقهم الله - ليسوا إخواننا - فقط -؛ بل أكابرنا، ومشايخنا - جزأهم الله خيراً -.

ونصرنا هم - بالرد عليهم فيما خالفوا فيه الصواب - بالعلم والحلم - : تأكيد عملي على حبنا لهم، والتفافنا حولهم، وعدم تعصبنا لكلامهم.

فالواجب: «متابعة الحق؛ من غير نظرٍ إلى ملاحظة الخلق»^(١).

ومن حق الأخ على أخيه: «أن يكشفه فيما يُنكر منه، لكن: بلطف؛ فذلك من نصره له»^(٢).

وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (١٦/٢٨) - حديث: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، ثم قال:

«... وإذا وقع بين معلم ومعلم - أو تلميذ وتلميذ، أو معلم وتلميذ - خصومة ومُشاجرة: لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق؛ فلا يُعاونهُ بجهل، ولا بهوى؛ بل ينظر في الأمر: فإذا تبين له الحق: أعان المحق منهما على المبطل - سواء كان المحق من أصحابه، أو أصحاب غيره، وسواء كان المبطل من أصحابه، أو أصحاب غيره -، فيكون المقصود عبادة الله - وحده -، وطاعة رسوله، وأتباع الحق، والقيام بالقسط....».

وانظر (ص ١٤٥ و ١٥٦) - فيما يأتي -.

(١) «مرقاة المفاتيح» (٣٠٧٧/٧) للشيخ علي القاري - رحمه الله -.

(٢) «فيض القدير» (١٣٦/٦) - للعلامة المناوي - رحمه الله -.

وقد رأيتُ أنْ أَجْعَلَ لكتابي - هذا - عنواناً آخرَ يُقَرَّبُ مَقْصودُهُ - ومضمونه - أكثرَ -؛ وهو:

«قطع التحذير»^(١)

والصدع بـ (التحذير من فتنة الغلو في التكفير).

ثمَّ إنِّي أقول:

رَحِمَ اللهُ أستاذنا الشيخَ محمدَ بنَ صالحِ بنِ عُثيمين؛ فقد كان صائبَ النظر، دقيقَ الفكرة: لَمَّا قَالَ لي - عِنْدَ سُؤْلي لَهُ - شَخْصِيًّا^(٢) - بِحُضُورِ بَعْضِ الْأَفْاضِلِ - عَنِ رَأْيِهِ^(٣) فِي (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) فِي (التَّحْذِيرِ) مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ الْغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ»^(٤) - مَا نَصَّهُ - حَرْفِيًّا -:

(١) قال الجوهريُّ في «الصَّحاح» (٢/ ٧٤٠):

«التَّحْذِيرُ فِي الْأَمْرِ: التَّقْصِيرُ فِيهِ».

(٢) وذلك بتاريخ: ٩/ رجب/ ١٤٢١ هـ - فِي مَنْزِلِ بَعْضِ أَبْنَائِهِ - فِي الرَّيَاضِ -.

وَاللهُ عَلَى مَا أَقُولُ شَهِيدٌ ﴿وَكُنْ بِاللهِ شَهِيدًا﴾..

(٣) وانظر (ص ١٤٣ - ١٤٤) طَرَفًا مِنْ رَأْيِ فَضِيلَةِ الْأَخِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ

الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ - قَاضِيِ الْمَحْكَمَةِ الْكُبْرَى فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَإِمَامِ وَخَطِيبِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ - حَفَظَهُ اللهُ - فِي (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ).

وَتَرَى نَصَّ كَلَامِهِ - تَامًّا - فِي كِتَابِي «الرَّدُّ الْبَرْهَانِي فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ» (ص ٢٥٨).

(٤) كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ - التَّالِيَتَيْنِ - مِنْ كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ بِتَأْصِيْلَاتِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فِي

مَسَائِلِ الْإِيْمَانِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُرْجئة» (ص ١٤ - ١٥ / ط. ١٤٢٢ هـ).

«هذا غلطٌ مِنَ اللّٰجِنَةِ.

وَأَنَا مُسْتَعِذٌ مِنْ هَذِهِ الْفَتَوَى.

وَلَقَدْ فَزَعْتُ هَذِهِ الْفَتَوَى الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْحَاءِ الْعَالَمِ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ يَنْصِلُونَ مِنِّي مِنْ أَمْرِيكَ وَأُورُوبَا.

وَلَمْ يَسْتَعِذْ مِنْ هَذِهِ الْفَتَوَى إِلَّا التَّكْفِيرِيُّونَ، وَالتَّوَرِّثُونَ».

وقد كان فضيلةُ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - سُئِلَ - قَبْلًا - بتاريخ ٢٨ / جُمَادَى الآخِرَةِ / ١٤٢١ هـ - مِنْ قِبَلِ بَعْضِ إِخْوَانِنَا طَلِبَةِ الْعِلْمِ الْيَمَنِيِّينَ - كَمَا سَمِعْتُهُ (بِنَفْسِي) مِنْ صَوْتِهِ فِي شَرِيطِ التَّسْجِيلِ - ، وَفَرَعَتْهُ بِيَدِي - :

«الْكِتَابَانِ: مَا قَرَأْتُهُمَا.

وَهَذِهِ الْفَتَوَى: لَا أَحِبُّ أَنَّهَا صَدَرَتْ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَشْوِيشًا عَلَى النَّاسِ. وَنَصِيحَتِي لَطَلَبَةِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا يَغْبُرُوا بِفَتَوَى فُلَانٍ، وَلَا فُلَانٍ».

... وَلَقَدْ وَقَعَ - بَلْ أَكْثَرَ وَأَشَدَّ! - مَا قَالَهُ الشَّيْخُ - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ - :

* فَلَمْ يَسْتَعِذْ مِنْ هَذِهِ (الْفَتَوَى)؛ إِلَّا التَّكْفِيرِيُّونَ، وَالتَّوَرِّثُونَ!!

* وَوَقَعَ - بِسَبَبِهَا - تَشْوِيشٌ عَلَى النَّاسِ!

قُلْتُ:

وقد اعترفَ (د. عصام السَّنَانِي) - هَدَاهُ اللهُ - فِي كِتَابِهِ «أَقْوَالُ ذَوِي الْعِرْفَانِ»

(ص ١٧٥) (سَمَاعًا) لْجَوَابِ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ - بِشَأْنِ فِتْوَى (اللجنة الدائمة)،

مُعَبَّرًا (!) عَمَّا قَالَهُ - رَحِمَهُ اللهُ - بِقَوْلِهِ: «فَذَكَرُ^(١) أَنَّهَا شَوْشَتْ!»

(١) كُنْتُ أَتَمَنَّى (!) أَنْ (يَذَكَرَ) لَنَا (د. عصام) = (نَصَّ!) كَلَامَ شَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ - رَحِمَهُ اللهُ - !

وقد قلتُ في مُقدِّمَتِي على كتاب «برهان البيان بتحقيق أن العمل من الإيمان، والرد على كتاب (أقوال ذوي العرفان)» (ص ١٠) -بقلم بعض إخواننا-:

«وَيَكَاثِي أَرَى -وقد لا أُصِيبُ الحَقَّ!-: أن (فتنة التكفير) -اليومَ- تَكَادُ تَكُونُ أَشَدَّ مِنْ (فتنة خلق القرآن) ^(١) -بالأمسَ-، والتي وَقَفَ لها -سَدًّا مَنِيعًا- الإمامُ المُبْجَلُ أحمدُ بنُ حنبلٍ -الثابتُ في الفتنة، والصابرُ في المحنة- رَحِمَهُ اللهُ-.

ولكن؛ مَنْ لهذه الفتنة -اليومَ-؟!».

نعم؛ فالوقائعُ المؤكَّدةُ لذلك -في عَدَدٍ مِنْ بلادِ الإسلامِ- كالسُّعُودِيَّةِ ^(٢)، والأُرْدُنِّ، ومِصرَ، والعِراقَ، والمَغْرِبَ، و.. و.. -كثيرةٌ- جدًّا-.

وما أحداثُ (١١ سبتمبر) -وأسبابُها، ودوافِعُها، وتَداعِيَّاتُها، وتوابعُها- عن المُنْصِفِ ببعيدةٍ!

واللهُ المُستعان، وعليه التُّكلان..

(١) لا -ك- (بعضِ الناسِ!) -اليومَ- الذين حكموا على مَنْ خالف -أو حتَّى تَأَنَّى- في نهجِ التَّبْديعِ والإسقاطِ (لأهلِ السُّنَّةِ!) -الذي أسرفوا فيه، وغَلَوُوا- أنه أشدُّ بلاءً على (الأُمَّةِ) مِنْ (فتنة خلق القرآن)!!

فصدقوا.. ولكن.. بعكسِ مُرادِهِم ومقصودِهِم -تماماً-!

وفي كتابي: «منهج السِّلَفِ الصَّالحِ في ترجيحِ (المُصالحِ)، وتطويعِ (المُفاسدِ) والقَبائِحِ في أصولِ (النقدِ)، و(الجرحِ)، و(النصائحِ)»، و«صدَّ التَّشْنيعِ بردُّ ما صَدَرَ عن الشَّيخِ ربيعٍ! مِنْ الإسقاطِ!! والتَّبْديعِ!!!» بيانٌ وتفصيلٌ، ونَقْدٌ وتَأْصيلٌ...

(٢) انظرُ كتابي «الجهود (العلميَّة) الدَّالَّةُ على مُكافحةِ (المملكة العربية السعودية) للإرهابِ، والغُلُوِّ في التَّكفيرِ، وتطرُّفِ الفِئَةِ الضَّالَّةِ».

وبين يدي هذا الكتاب:

أَسْوَقُ سُؤَالَ وَجَّهَهُ أَحُونَا وَصَاحِبُنَا وَتَلْمِذُنَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ أَبُو هَمَّامِ
السَّلَفِيِّ - زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقًا - لَشَيْخِنَا الْإِمَامِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - قَبْلَ نَحْوِ
خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا - حَوْلَ بَعْضِ (الْكِتَابِ) الَّذِينَ وَصَّفُوا (الْأَخَ عَلِيَّ الْحَلْبِيَّ) بِأَنَّهُ
يَقُولُ بِقَوْلِ (الْمُرْجِئَةِ) -، وَأَنَّهُ - بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ - (جَاهِل!) وَ(مُبْتَدِع!)؟

فَأَجَابَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِمَا نَصَّهُ - حَرْفِيًّا^(١) -:

«نَحْنُ لَا نُبَرِّئُ إِنْسَانًا مِنَّا مِنَ الْخَطَا وَالذُّهُولِ.

وَالْعَصْمَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ - فَقَطْ -.

وَلَكِنِّي أَقُولُ - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِ الْعَقِيدَةِ -: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾.

وَمَجَالُ الْقَوْلِ وَالْإِتِّهَامِ وَاسِعٌ - جَدًّا -.

(١) وهو منقول بالصوت، ومشهور متداول عبر شبكة (الإنترنت) العالمية.

لذلك؛ نحن نقول:

سامح الله من يقول خلاف ما يعتقد في أخيه المسلم.

أخونا (علي) ليس مُرجئاً، ولا يقول إلا بما يعتقد السلف الصالح.

والذي يُنسبُه مثل هذه النسب، أقل ما يُقال فيه: إنه قد تعدى الأدب الإسلامي.

ولكنني أخشى أن يكون الأمر، أخشى -وأعني ما أقول-: أن يكون الأمر

أكثر وأخطر من ذلك! وهو: أن يُنسب إليه من العقيدة ما هو بريء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب -كما يُقال قديماً!!-

فلذلك؛ فأنا أقول:

مثل هذه الكلمات لا ينبغي أن تُضَيِّع وقتنا في السؤال عنها؛ لأنها -أولاً-

تدور حول النقطة الأساسية، و-ثانياً-: تفرِّع من الكلام -كما قيل-: «أسمع جعجعة ولا أرى طيحناً».

ما في تحت هذا الحاصل^(١) -إطلاقاً- سوى الرمي والتَّهْم بدون حق.

وهذا من الأخطاء التي نجدُها -اليوم- بين الشباب المسلم -مع الأسف-.

فالله -تعالى- يجزي شيخنا -رَحِمَهُ اللهُ- خير ما يجزي به شيخاً عن تلميذه^(٢)،

(١) هذه الكلمات الخمس غير واضحة -تماماً- في (التسجيل الصوتي).

(٢) انظر دفاع الشيخ ربيع بن هادي -سَدَّه اللهُ- عن شيخنا الألباني و(تلاميذه) -ضدَّ=

ووالدًا عن ولده.

قُلْتُ:

وتأريخ كلام شيخنا الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - كان قِيْلَ صُدُورِ فتوى (اللجنة الدائمة) - في (التحذير) من كتابي «**الْعَزِيمَةُ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الْإِسْلَامِ**» - أيامَ التحريش بها، والإرهاصات لها! -.

وأما بعدَ صُدُورِ (الفتوى):

فإنَّ عددًا من أهلِ العِلْمِ الأفاضِلِ ^(١) - جزأهم اللهُ خيرًا - لم يُعْطِها أكبرَ من حَجْمِها، ولا أكثرَ من قَدْرِها؛ منهم: سماحةُ أستاذنا العلامةِ الشيخ: عبدِ المحسنِ العبادِ البدرِ - حفظه اللهُ، ورعاه - لَمَّا سُئِلَ عن مَدَى تأثيرِ (الفتوى) فيمنَ صَدَرَتْ بحَقِّه؟

فقال - وفقههُ اللهُ -: «**لا تُؤَثِّرُ فِيهِ**» ^(٢).

= من رماهم بتهمة الإرجاء - في كتابي «الجهود (العلمية) الدالة على مكافحة (المملكة العربية السعودية) للإرهاب، والغُلُوِّ في التكفير، وتطرُّف (الفئة الضالَّة)» (ص ٣٩-٤٥).
(١) وانظر (ص ١٤٣-١٤٤) رأي الشيخ الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظه اللهُ - في (الفتوى).

ومشهورٌ على (الإنترنت) - ومُتداوِلٌ - جدًّا - رأيُ الشيخِ عبيدِ الجابري - في (الفتوى) -، والشيخ سعد الحُصَيْنِ - وآخرين - وفقَّ اللهُ الجميعَ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى -.
(٢) «تُحْفَةُ الطالِبِ الأبيِّ بترجمة... علي بن حسن الحلبي» (ص ٤٢)، و«قُرَّةُ عُيُونِ السَّلَفِيِّينَ...» (ص ١١٣) - كلاهما للأخِ الفاضلِ علي أبو هنيَّة - وفقَّههُ اللهُ -؛ نَقَلَهَا سَمَاعاً (مُباشراً) منه - حفظه اللهُ -.

وبعد:

وَمِنْ بَابِ الْفَالِ الْحَسَنِ، وَالْبُشْرَى الطَّيِّبَةِ - رَبَّنَا زِدْنَا وَلَا تَنْقُصْنَا - أُوْرِدُ أَيْبَاتًا مِنْ (قصيدة) - لي - مَكُونَةٌ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ بَيْتًا مِنَ الشُّعْرِ؛ كُنْتُ نَظَمْتُهَا قَبْلَ سَنَةِ (١٤٢٣هـ) - أَثْنَاءَ زِيَارَةٍ لِي إِلَى (الرياض) -، بِعُتْوَان: (محنة التكفير)^(١)؛ كَانَ أَوَّلَهَا قَوْلِي:

هِيَ مِحْنَةٌ لَا بَلَّ سَتَغْدُو مِئْحةً فَضَلَ الْكَرِيمِ الْقَادِرِ الْمَنَانِ

... فَقَدْ أُوْرِدَ هَذَا الْبَيْتَ - مِنْ شِعْرِي - عَلَى (مِنَرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٢)

(١) وَقَدْ نَشَرَهَا - قَدِيمًا - الْأَخُ الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ خَالِدُ الْعَنْبَرِي - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ «الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أُنْزَلَ اللَّهُ، وَأُصُولُ التَّكْفِيرِ» (ص ٢٥٧ - ط ١٤٢٣هـ).

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٦ / ٥٢٨):

«... أَهْلُ السُّنَّةِ أَحْيَوْا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَكَانَ هُمْ نَصِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرح: ٤]، وَأَهْلُ الْبِدْعَةِ سَنَوْوْا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ فَكَانَ هُمْ نَصِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِن شَاءَ نَبْلُوكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ - أَيُّهَا الرَّجُلُ - مِنْ أَنْ تَكْرَهَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، أَوْ تَرُدَّهُ؛ لِأَجْلِ هَوَاكَ، أَوْ انْتِصَارًا لِمَذْهَبِكَ، أَوْ لَشَيْخِكَ، أَوْ لِأَجْلِ اسْتِغَالِكَ بِالشَّهَوَاتِ، أَوْ بِالدُّنْيَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُوجِبْ عَلَى أَحَدٍ طَاعَةَ أَحَدٍ إِلَّا طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَالْأَخْذَ بِمَا جَاءَ بِهِ؛ بِحَيْثُ لَوْ خَالَفَ الْعَبْدُ جَمِيعَ الْخَلْقِ، وَاتَّبَعَ الرَّسُولَ: مَا سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْ مُخَالَفَةِ أَحَدٍ؛ فَإِنَّ مَنْ يُطِيعُ أَوْ يُطَاعُ إِنَّمَا يُطَاعُ تَبَعًا لِلرَّسُولِ، وَإِلَّا لَوْ أَمَرَ بِخِلَافِ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ: مَا أَطِيعَ.

فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَاسْمَعْ وَأَطِعْ، وَاتَّبِعْ، وَلَا تَبْتَدِعْ: تَكُنْ أَبْتَرَ مَرْدُودًا عَلَيْكَ عَمَلُكَ، بَلْ لَا خَيْرَ فِي عَمَلٍ أَبْتَرَ مِنَ الْإِتِّبَاعِ، وَلَا خَيْرَ فِي عَامِلِهِ...».

- بتاريخ: (٢٥ / ٣ / ١٤٢٥ هـ) - فضيلة الأخ الشيخ الدكتور عبد الرحمن السديس - إمام الحرم المكي - وفقه الله، وزاده من فضله - .

ولتمام الفائدة؛ أسوق بعضاً آخر من هذه القصيدة - مع تعديل يسير - :

بالعلم والصبر الجميل وردنا	برهان صدق واضح البيان
وتعاون مع إخوة في سنة	حق الأخوة ظاهر لعيان
قد كان إفتاء مضي من (جنة) ^(١)	فيه البيان لنوعي الكفران ^(٢)
هذا هو الأصل الأصيل وضابط	لأمان أو أمن كذا إيمان
ومفارق هذي الأصول مخاطر	بل واقع بمتاعب مُذْآن
لا تنتهي إلا يشاء إلهنا	ذي فتنة سوء مدى الحدان
«تحديرنا» والله يعلم إنّه	محض النصيحة بالهدى الرباني

= ... سائلاً ربّي - سبحانه - أن أكون من أهل السنة؛ الدائبين عنها، المجتمعين عليها، الداعين إليها...

(١) هي عدة فتاوى موافقة لما ترجّح في مسألة (تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله) - على التفصيل - .

انظرها - مجموعة - في كتابي «الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة» (ص ٢١ - ٣٢).

(٢) مصدر (كفر)، لا مثنى: (كُفر).

لا ليس مدحاً للظُّلومِ وفِعْلِهِ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ جَائِرٍ بِهَوَانٍ
لَسْتُ الْمَدَاهِنَ فِي كَلَامٍ مُنْكَرٍ بَلْ صَادِقٌ فِي ظَاهِرٍ وَبِطَانٍ
مِنْ غَيْرِ تَزَكِيَةٍ لِنَفْسِي ظَنَّةً لَكُنْتُ فِي الْحَقِّ مُلتَقِيَانِ

وَأُبَشِّرُ إِخْوَانِي الْقُرَّاءَ - أَجْمَعِينَ - بِأَنَّ صِلَاتِي الْعِلْمِيَّةَ وَالِدَعْوِيَّةَ مَعَ مَشَائِخِ
بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - حَفَظَهُمُ اللَّهُ - لَمْ تَنْقَطِعْ، مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ - وَالْفَضْلُ
لِلَّهِ - وَحْدَهُ - .

ف

بَعْدَ (فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ - فَقَطْ - بِتَارِيخِ:
(١٨ / ٦ / ١٤٢٣ هـ) - أَرْسَلَ إِلَيَّ مُعَالِي الْأَخِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ
الشَّيْخِ - وَزِيرِ وَزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِشْرَادِ فِي
(الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - دَعْوَةً (رَسْمِيَّةً) لِحُضُورِ مُؤْتَمَرٍ
عِلْمِيٍّ عُقِدَ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ - أَيَّامَهَا - بِتَارِيخِ: (٣ - ٤ / ٧ / ١٤٢١ هـ)، وَقَدْ كَانَ
- ذَلِكَ مِنِّي - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - .

وَلَمْ يَنْقَطِعِ التَّوَاصُلُ الْعِلْمِيُّ الدَّعْوِيُّ - مُطْلَقًا - بِفَضْلِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - ؛ فَقَدْ
زُرْتُ - بَعْدَهَا - سَمَاحَةَ الْمُفْتِيِّ الْعَامِّ فِي مَنْزِلِهِ، وَزُرْتُ - كَذَلِكَ - مُعَالِي الشَّيْخِ
صَالِحِ الْفَوْزَانِ - وَغَيْرِهِمْ - وَفَّقَ اللَّهُ الْجَمِيعَ .

وقَبْلَ عِدَّةِ شُهُورٍ: دُعِيَتْ (رَسْمِيًّا) إِلَى (مُؤْتَمَرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ) الَّذِي عُقِدَ فِي دَاكَارِ عَاصِمَةِ (السَّنِغَالِ)، تَحْتَ رِعَايَةِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - أَطَالَ اللَّهُ فِي الصَّالِحَاتِ عُمُرَهُ -، وَبِتَرْتِيبٍ مِنْ (وِزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِشْرَادِ) - فِي (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) - حَرَسَهَا اللَّهُ - تَعَالَى -.

وَقَبْلَ بَضْعَةِ أَشْهُرٍ - أَيْضًا - وَبِتَارِيخٍ: ٢٣ - جُمَادَى الْآخِرَةِ (١٤٣٢ هـ) - : نَشَرْتُ (مَجَلَّةَ الدَّعْوَةِ) الصَّادِرَةَ عَنْ (وِزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِشْرَادِ) فِي (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) مَقَالًا لِي بِعُنْوَانٍ: (الْفَوْضَى الْخَلَاقَةُ وَدَوْرُهَا فِي فَتَنِ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، وَوَصَفْتُ كَاتِبَ الْمَقَالِ - فِي (أَوَّلِهِ) - بـ: (فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ ...)، وَفِي (آخِرِهِ): (بَاحِثٌ فِي السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَمِنْ أُبْرَزِ تَلَامِيذِ الْأَلْبَانِيِّ).

وَفِي حِجِّ هَذَا الْعَامِ - قَبْلَ أَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ - : كُنْتُ مَدْعُوًّا - كَذَلِكَ - دَعْوَةً (رَسْمِيَّةً) لِلْمُشَارَكَةِ فِي (مُؤْتَمَرِ رَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ) - الْمُنْعَقِدِ فِي (مَكَّةَ) قُبَيْلَ (١) - وَأَثْنَاءِ الْحِجِّ -، وَشَارَكْتُ - وَالْمَانُّ هُوَ اللَّهُ - وَحْدَهُ - بِكَتَابَةِ بَحْثَيْنِ، وَإِلْقَاءِ نَدَوَتَيْنِ، وَمُدَاخَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ.

وَلَا نَزَالَ - بِحَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - عَلَى التَّوَاصُلِ مُسْتَمَرِّينِ، وَعَلَى التَّكَامُلِ مُتَوَاصِلِينَ، وَعَلَى الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الْحَقَّةِ مُتَعَاظِدِينَ، وَبِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مُتَأَلِّفِينَ مُتَوَاصِينَ.

(١) وَأَجْرَتْ مَعِيَ - حِينَهَا - (إِذَاعَةُ الرِّيَاضِ) لِقَاءَ (بِالْبَثِّ الْمُبَاشِرِ)؛ مُتَعَلِّقًا بِ(المؤتمر).

كُلُّ ذَلِكَ بِإِطَارِ حَسَنِ جَمِيلٍ رَائِقٍ فَائِقٍ مِنَ الْمَحَبَّةِ، وَالْأَلْفَةِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَالْأُخُوَّةِ،
والتَّوَاصِي بِالْحَقِّ، وَالتَّوَاصِي بِالصَّبْرِ، وَالتَّوَاصِي بِالْمَرْحَمَةِ -وَإِنْ رَغِمَتْ أَنْوْفُ
الْمُتَرَبِّصِينَ وَالْحَاقِدِينَ^(١)...

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(٢) الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ...

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ -
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكُتِبَ

حَاجِي بَنِي هَامِدٍ بَنِي عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الْحَبِيبِيِّ لِلَّهِ نَزِي

بعد عشاء يوم الأربعاء

٢٢ - ذِي الْقَعْدَةِ - ١٤٣٢ هـ

مدينة طارِق / عمان - الأردن

(١) وَمِنْ آخِر (!) مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ اسْتَغْلَالِ (التَّكْفِيرِيِّينَ) لـ (فَتَوَى اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ) فِي
(التَّحْذِيرِ) مِنْ كِتَابِي «الْبَحْرُ مِنْ فِتْنَةِ الْحَاوِيَةِ لِلنَّكَمَةِ» - وَقَدْ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ (!): (جَمَاعَةُ التَّوْحِيدِ
وَالْجِهَادِ!) - مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ سَمَاءُ مُسَوِّدُهُ (الْمَجْهُولُ) أَبُو يَحْيَى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ!! (!):
«بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَدْعِيائِهَا!» (ص ١١ - ط ١٤٣٢ هـ) مِنَ الْعَزْوِ لـ (الْفَتَوَى) - بِتَحْرِيفٍ!
وَإِضَافَاتٍ! وَتَزْيِدَاتٍ! - حَتَّى زَعَمَ مُسَوِّدُ الْكِتَابِ (ص ٢٢) - عَنْ (السَّلَفِيَّةِ) - الْحَقَّةَ - وَيَقْصِدُنَا! - مِنْ
ضَمْنِ مَا جَهَلَ وَكَذَبَ وَافْتَرَى - الْقِيَامَ بِ: (الذَّبِّ عَنِ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ وَأَهْلِهَا!!)

... وَوَاللَّهِ؛ إِنَّهُ لَكَذِبٌ مَأْفُونٌ... ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزُورُونَ﴾؛ مِمَّا لَهُ يَفْتَرُونَ، وَبِهِ يَكْذِبُونَ...

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٠/٦٨٦): «هَذِهِ الْكَلِمَةُ [لَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ]: كَلِمَةٌ اسْتِعَانِيَّةٌ؛ لَا كَلِمَةٌ اسْتِرْجَاعِيَّةٌ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُهَا عِنْدَ الْمَصَائِبِ بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِرْجَاعِ، وَيَقُولُهَا جَزَعًا؛ لَا صَبْرًا...».

وَانْظُرْ «الْإِسْتِقَامَةُ» (٢/٨١) - لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

صورة فتوى

(اللجنة الدائمة)

مع ربطها بتوثيق نصّ كلامي في كتابي

«التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْكُفْرِ»

والكُتُبُ الْمَنْقُولُ عَنْهَا -تصويراً توثيقياً-

وقد اعتنى (!) عددٌ من النَّاسِ (!) بهذه الفتوى -جداً-!

... فوزَّعُوها! وأفردوها! وجمعوها^(١)! وطبعوها!!

(١) من ذلك: كتاب «التحذير من الإرجاء، وبعض الكتب الدَّاعية إليه» (ص ١٦-١٧)!

وقد وُزِّعَ -مجاناً- وَقَفاً -في سبيل الله-!!!

وانظر ما سيأتي - مما هو قريبٌ من ذلك!- (ص ١٤٨)!

فتوى رقم (21517) بتاريخ 14/6/1421 هـ .
في التحذير من كتابي ((التحذير من فتنة التكفير)) ، ((صيحة نذير))

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من بعض الناصحين من إستفتات مقيدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم : (2928) ، (2929) بتاريخ : 13/5/1421 هـ . ورقم (2929) وتاريخ 13 / 5 / 1421 هـ بشأن كتابي ((التحذير من فتنة التكفير)) ، ((صيحة نذير)) لجامعهما / علي حسن الحلبي ، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء ، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيمان . وينسب ذلك إلى أهل السنة والجماعة ، ويبني هذين الكتابين على نقول لشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ بن كثير وغيرهما رحم الله الجميع .

ورغبة الناصحين بيان ما في هذين الكتابين ليعرف القراء الحق من الباطل .. إلخ ..

وبعد دراسة اللجنة للكتابين المذكورين ، والإطلاع عليهما تبين للجنة أن كتاب :
((التحذير من فتنة التكفير)) جمع / علي حسن الحلبي فيما أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه يحتوي على ما يأتي :

انظر وثيقة (١)

أ-ب-ج

1 - بناء مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل ، الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والإستحلال القلبي ، كما في ص / 6 حاشية 2 / وص / 22 ، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة : من أن الكفر يكون بالإعتقاد وبالقول وبالشك .

انظر وثيقة (٢)

أ-ب-ج-د

2 - تحريفه في النقل عن ابن كثير - رحمه الله تعالى - في : ((البداية والنهاية : 13 / 118)) حيث ذكر في حاشيته ص / 15 نقلاً عن ابن كثير : ((أن جنكيز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم)) ، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبته إلى ابن كثير - رحمه الله تعالى - .

انظر

وثيقة

(٢)

3 - نقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ص / 17 - 18 إذ نسب إليه جامع الكتاب المذكور : أن الحكم المبدل لا يكون عند شيخ الإسلام كفراً إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد واستحلال . وهذا محض نقول على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجماعة ومذهبهم ، كما تقدم وهذا إنما هو مذهب المرجئة .

4 - تحريفه لمراد سماحة العلامة الشيخ / محمد بن إبراهيم آل شيخ - رحمه الله تعالى - في رسالته : تحكيم القوانين الوضعية . إذ زعم جامع الكتاب المذكور : أن الشيخ يشترط

انظر
وثيقة (٤)

أ-ب

الإستحلال القلبي ، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجماعة .

انظر وثيقة (٥) أ-ب

5 - تعليقه على كلام من ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم مالا يحتمل ، كما في الصفحات 108 حاشية / 1 ، 109 حاشية / 21 ، 110 حاشية / 2.

انظر وثيقة (٦)

6 - كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله ، وبخاصة في ص / 5 ح 1 ، يدعو أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشيعة - الرافضة - وهذا غلط شنيع .

أ-ب-ج-د

انظر

وثيقة (٧)

7 - وبالإطلاع على الرسالة الثانية ((صيحة نذير)) وُجد أنها كمُساند لما في الكتاب المذكور - وحاله كما ذكر - .

فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين : لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف . وتنصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين ، وبخاصة شبابهم .

وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم . وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة . وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلوك المزمري في تحريف كلام أهل العلم ، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم . والله الموفق .
وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو

بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو

صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

شم :

انظر وثيقة (٨)

أ-ب-ج-د

٢

بداية النقول المصورة
- توثيقاً - من (الفتوى)،
وإيراد مواضع الانتقاد من كتابي

«التحذير من فتنة الخلوة في التكفير» !

مع المقارنة والتدقيق في المصادر والمراجع
- المنقول عنها - ...

❖ بداية نصّ (الفتوى) - التحذيرية :-

فتوى رقم (21517) بتاريخ 14/6/1421 هـ .
في التحذير من كتابي ((التحذير من فتنة التكفير)) ، ((صيحة نذير))

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..
وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من بعض الناصحين من إستفتات مقيدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم : (2928) ، (2929) بتاريخ : 13/5/1421 هـ . ورقم (2929) وتاريخ 13 / 5 / 1421 هـ بشأن كتابي ((التحذير من فتنة التكفير)) ، ((صيحة نذير)) لجامعهما / علي حسن الحلبي ، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء ، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيمان . ويلسب ذلك إلى أهل السنة والجماعة ، ويبنى هذين الكتابين على نقول لشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ بن كثير وغيرهما رحم الله الجميع .

ورغبة الناصحين بيان ما في هذين الكتابين ليعرف القراء الحق من الباطل .. الخ ..
وبعد دراسة اللجنة للكتابين المذكورين ، والإطلاع عليهما تبين للجنة أن كتاب :
((التحذير من فتنة التكفير)) جمع / علي حسن الحلبي فيما أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه يحتوي على ما يأتي :

أقول:

هذا - هكذا - عجيبٌ؛ فمتى كان (الاستفتاء) - أيُّ استفتاءٍ مُوجَّهٍ لِمَفْتٍ -

مُتَضَمِّنًا (!) للجواب! أو (مُلَقَّنًا) له! أو (مُوجِّهًا) به؟!

وهل هكذا يكون أسلوبُ المُستفتي وأدبُه - أيُّ مُستفتٍ! - في عادةِ طُلَّابِ

العِلْمِ وأهلِهِ - قديماً أو حديثاً - في سؤالِ (المفتي) -؟!

والعجبُ - أيضاً - من مشايخنا الكرام - سَدَّدَهُمُ اللهُ - ها هنا - : إقرارُهُم لِمَا

وَرَدَ في سؤالِ المُستفتين (!): من الزَّعمِ بأنَّ كتابي - «التَّحذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» -

و«صيحة نذير»- (يَدْعُوَانِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ مِنْ أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ شَرْطَ صِحَّةٍ فِي الْإِيمَانِ)!!

عِلْمًا بِأَنِّي لَمْ أَتَطَرَّقْ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(١) - فِي كِلَا الْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ - مُطْلَقًا - !!
سَوَى مَا نَقَلْتُهُ - فِيهَا - نَقْلًا فَرْدًا عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ، وَثَنَاءً شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ
- فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجئة^(٢) - !

وَهَذَا نَصُّ كَلَامِي فِي «الْأَجُوبَةِ الْمُتَلَاثِمَةِ» (ص ٨ - الْمَطْبُوعُ سَنَةِ (١٤٢١ هـ)
- مِنْ قَدِيمٍ - فِي تَأْكِيدِ هَذَا النِّفْيِ - .

وَسَيَّأَتِي النَّصُّ - تَامًّا - (ص ١٤٧) - بِإِذْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - :

وَأَنَّهُ - هَاهُنَا - إِلَى أَنِّي لَمْ أَبْحَثْ مَسْأَلَةَ (شَرْطِ الصَّحَّةِ) - أَوْ (شَرْطِ الْكَمَالِ) -
فِي كِتَابِي: «التَّحْذِيرُ»، وَ«صِيْحَةُ نَذِيرٍ» - عَلَى الْإِطْلَاقِ - !!!!!
فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ (أَوَّلُكَ = النَّاصِحُونَ) - بِهَذَا الْاِخْتِلَاقِ ؟

(١) وَفِي كِتَابِي «الرَّدُّ الْبُرْهَانِي فِي الْإِتْبَاعِ لِلْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ» (ص ١٥٧ - الْمَطْبُوعُ سَنَةِ
١٤٢٣ هـ) تَرْجِيْحٌ لِعَدَمِ الْاِسْتِعْمَالِ لِهَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْخَادِثَةِ - (الشَّرْطُ)، وَ(الْجَنْسُ)، وَ... وَ...
نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا، وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْاِسْتِدْلَالِ بِالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْاِحْتِجَاجُ بِهَا.
وَذَلِكَ - مِنِّي - اِسْتِجَابَةً لِتَوْجِيهِ عَزِيزٍ غَالٍ مِنْ سَمَاحَةِ أَسَاتِذِنَا الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
صَالِحِ الْعَثِيمِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ثُمَّ - .

(٢) قَارَنَ هَذَا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي الْعَزِّ الْحَنْفِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَفِي الْمَوْضُوعِ - نَفْسِهِ - فِي
«شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»، وَثَنَاءً (كُلِّ) عِلْمَانًا عَلَيْهِ - جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا - !
فَهَلْ أُلْزِمُ (!) مَنْ اِنْتَقَدَنِي - هُنَا - بِمِثْلِ مَا اِنْتَقَدَنِي (هُنَا!)؛ فَأَجْعَلَ ثَنَاءَهُ عَلَيْهِ - هُنَاكَ - نَقْدًا
لَهُ، وَطَعْنًا بِهِ (هُنَا!)؟ !

فماذا نُسَمِّي هذا الصَّنِيع الشَّنِيع؟!

وما القول -تبعاً- في مُتَابَعَةِ مَشَائِخِنَا الْأَفْضَل لهذا الزَّعَم -وَمُوافَقَتِهِ!-؟!
... فَضْلاً عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا سَيَأْتِي كَشْفُهُ، وَبَيَانُهُ -تالياً-..

(تنبيه):

لا يكادُ يَنْقُضِي عَجْبِي (!) مِنْ (د. عصام السَّنانِي) -هَدَاهُ اللهُ- لَمَّا ثَارَتْ
ثَائِرَتُهُ (!) فِي كِتَابِهِ «أَقْوَالُ ذَوِي الْعِرْفَانِ» (صفحة م-س) -مُخَاطِبِنِي-
وَعَلَامَاتُ التَّعَجُّبِ (!) مِنِّي! -قائلاً-:

«يَا لَيْتَكَ -أَيُّهَا الرَّجُل (!) - تَأَدَّبْتَ بِأَدَبِ الشَّيْخِ^(١) (!) الَّذِي تَتَسَبَّبُ إِلَيْهِ
(!) أَخْلَاقاً وَصِدْقاً وَصِرَاحَةً، بَلْ وَشَجَاعَةً (!)، وَابْتَعَدْتَ عَنْ أَسَالِيبِ
الْحَزْبِيِّينَ (!)».

والله إِنَّهُ لَمَنْ أَعْجَبَ الْعَجَبَ أَنْ يَتَّهَمَ هَذَا الرَّجُلَ وَاتِّبَاعَهُ عُلَمَاءَنَا بِقِلَّةِ الْفَهْمِ (!)
أَوْ قِلَّةِ الْأَمَانَةِ (!) أَوْ السِّدَاجَةِ (!) أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَسْرَحُ لَهُ الْخَيَالُ (!) مِنْ خِلَالِ
هَذِهِ الطَّعْوَنِ السَّمِجَةِ (!) انْتِصَاراً لِلنَّفْسِ، وَتَكَبُّراً عَلَى الْحَقِّ (!) ...!!
... ثم قال:

(١) هكذا على الإيهام!

دُونَ الْإِفْصَاحِ عَنْ ذِكْرِ اسْمِ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ الْإِمَامِ!!

إِنَّهَا دَوْلٌ تَلْكُمُ الْآيَامَ!!

«إنه لمن الأمر المحزن جداً (!) منازعة الأكابر في فهم عقيدة السلف (!) حتى تكلم في هذه المسألة من لا يحسن كتابة الحروف (!) فضلاً عن كتابة المعتقد (!)، وحتى صار منهج أهل السنة في الإيـان -الذي ألفوا الكتب الكثيرة لبيانه وإيضاحه- غريباً يحتاج لشباب (!) جهال (!) ليبينوه للأمة...!!
... إلى أن قال -مُدّعياً- عليّ -أنّ كلامي:

«كان سبباً (!) لتفريق الشباب السلفي (!) في هذه البلاد (!) وتخيبهم (!) على علمائهم (!)»..!!
قلت:

يا دكتور! من ذا الذي (يسرّح به الخيال!) -على ما سوّدت في كلامك -هذا- البطال-؟!

إذ كلُّ هذا الهذر ممّا قُلْتَهُ -نعم؛ كلّهُ!- كلامٌ خفيفٌ فاشلٌ، لا وزنَ له، ولا يحتاج أدنى جهدٍ للردّ عليه -والله-...
فقراءتُهُ تُغني عن نقده ونقضه..
هداك الله -يا (دكتور عصام)-....

ويكفي -للردّ على كلامه (هذا)- كلّهُ- بكلماتٍ محدودةٍ -: نقلُ كلمةٍ واحدةٍ لي -من كلماتٍ كثيرةٍ جداً^(١)- والله الحمد- كتبْتُها في مُقدِّمَتِي على كتاب «برهان البيان بتحقيق أن العمل من الإيمان، والرد على كتاب (أقوال ذوي

(١) إضافةً إلى ما تقدّم -في الردّ عليه- أيضاً- (ص ١١).

العرفان)» (ص ٨) - مُشيراً إلى فتوى (اللجنة الدائمة) - موضع البحث -:

«نعم؛ صدرت فتاوى علمية من جهات ذات قدرٍ وقيمة - لها اعتبارها ومكانتها - في بعض الأعيان أو المؤلفات -؛ فهذه الفتاوى - مع التقدير لأصحابها - تُوزَنُ في ميزان الحُجَّة، وتُوضَعُ على منضدة التحقيق؛ فالله - تعالى - يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ .. فالثبات للدليل، لا محض الأقاويل...

فهؤلاء المشايخ الأعيان لا تزال لهم في نفوسنا مكانةٌ عليَّة؛ لِمَا يَنْصُرُونَ به التَّوْحِيدَ والسُّنَّةَ - على ما قد نؤاخذ بعضهم عليه من مواقف تُعَوِّزُها البيِّنَةُ الشرعية، والحُجَّةُ المَرعِيَّة...».

قلتُ:

فأين مزاعمُ (الدكتور السناني) من صوابِ بياني؟!

والله الهادي لِأَقْوَمِ الحقائق والمعاني..



- ١ -

النقد الأول

من فتوى اللجنة الدائمة

في (التحذير) من كتابي

« التحذير من فتن الخوارج في التكفير »

١ - بناء مؤلفه على مذهب المرجنة البدعي الباطل ، الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والإستحلال القلبي ، كما في ص / 6 حاشية 2/ وص / 22 ، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة : من أن الكفر يكون بالإعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك .

قلت:

(ص ٦ - حاشية: ٢) - المشار إليها - ليس فيها إلا نقل مجرد مني لكلام عدد من أهل العلم؛ ككلام للإمام ابن حزم - رَحِمَهُ اللهُ - في حدِّ (الكُفر). وكذلك كلامٌ لشيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في مدح ابن حزم، والثناء عليه^(١).

وأيضاً؛ في المتن - في الصفحة نفسها - وما يليها - كلامُ الإمام ابن القيم، والإمام الذهبي في حدِّ (التكفير)، ثمَّ كلامُ للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن

(١) كما تقدّم (ص ٤٢ و ٤٧)، وانظر (ص ٤٩ - ٥٠) - فيما يأتي -.

ابن حسن آل الشيخ - رحمهم الله - في بيان (نوعي الكفر) !
كُلُّ ذَلِكَ دُونَ أَيِّ كَلَامٍ، أَوْ إِضَافَةٍ، أَوْ تَعْلِيْقٍ عَلَى الْكَلَامِ الْمُدَّعَى عَلَيَّ - فِيهِ -
مُطْلَقاً - !

وهاكم (صُورَ) = (وِثَائِقَ) كتابي - الْمُؤَكَّدَةَ لِمَا بَيَّنْتُ - :



فعل المَرء أن لا يتسرع في الحكم عليهم بما لا يستحقونه ؛
حتى يتبين له الحق ؛ لأنَّ المسألة خطيرة ^(١) ، ونتائجها مريرة .

وإنَّ من الأصولِ المُعْتَبَرة عند أهل العلم في مسائل الإيمان
« أنَّ الكُفْرَ نوعان :

- كُفْرٌ عملي ، وكُفْرٌ مجْهُود ^(٢) وعناد .

= الحاكمية ^(١) ١١

وهذا - عند عددٍ من أهل العلم - مُشابهةٌ لعقائد الشيعة الشنيعة ؛
الذين جعلوا (الإمامة) أعظم أصول الدين ١١ وهو قولٌ باطلٌ ورأيٌ
عاطلٌ ، ردُّه عليهم - بقوة - شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - الإمام ابن
تيمية في « منهاج السنة » (١ / ٢٠ - ٢٩) ؛ فانظروا .
وانظروا - للمزيد - : « صيحة نذير » (ص ١٧٣ - ١٨٠) تحت
عنوان : (الحاكمية) .

(١) « مجموع فتاوى الشيخ ابن العثيمين » (٦ / ١٦٢) .
(٢) قال ابن حزم ^(٢) في « الإحكام » (١ / ٤٩ - ٥٠) : « الكُفْرُ =

(١) بل الأعجبُ من ذلك أن بعضاً آخر (اخترع) ما سماه بـ (توحيد
الحاكمية) ! ثم لم يكتب بذلك ، حتى جعله قسماً رابعاً (١) من أقسام التوحيد المعروفة ١١
وليس له في ذلك أدنى سَلَف من السَلَف ١١ وإِنما هو من آراء (والمُحَدَّثات) الخَلَف ١١
ثم رأيت - بحمد الله - فتوى مهمةً لهيئة كبار العلماء برقم (١٨٨٧٠)
بتاريخ : ١١ / ٦ / ١٤١٧ هـ ، وفيها قولهم : « ويجعلُ الحاكمية نوعاً مستقلاً من
أنواع التوحيد عملٌ مُخَدَّث لم يُقَل به أحدٌ من الأئمة فيما نعلم » .
وانظروا - للمزيد - : « صيحة نذير » (ص ١٨١ - ٢٠٠) .

(٢) ولقد مدَّحَ شيخ الإسلام ابن تيمية قول ابن حزم في مسائل الإيمان ،
وكذا قوله في نقض الإرجاء ؛ كما في « مجموع الفتاوى » (٤ / ١٨ - ١٩) .

وهو - أي : كفر الجحود - أن يكفر بما علم أن الرسول ﷺ جاء به من عند الله - مجحوداً وعناداً - من أسماء الرب ، وصفاته ، وأفعاله ، وأحكامه التي أصلها توحيده ، وعبادته وحده لا شريك له ^(١) .

= صفة من جحد شيئاً مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ، يلوغ الحق إليه ؛ بقلبه دون لسانه ، أو بلسانه دون قلبه ، أو بهما معاً ، أو قولاً عملاً جاء النص بأنه يخرج له بذلك عن اسم الإيمان . . .

... في كلام علمي طيب دقيق ، زادة حسناً ووضوحاً في موضع آخر ؛ إذ قد بين - رحمه الله - في « المحلى » (١ / ٤٠) ذلك جلياً ؛ فقال : « وَمَنْ ضَيَّعَ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَاصٍ ، فَاقْصُ الْإِيمَانَ ؛ لَا يَكْفُرُ » . وقال العلامة ابن القيم في « مختصر الصواعق المرسلة » (٢ / ٤٢١) : « ... فَمَنْ جَحَدَ شَيْئاً جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ ، فَهُوَ كَافِرٌ فِي وَقْتِ الدِّينِ وَجَلُّهُ ^(١) » .

وقال الإمام الذهبي - رحمه الله - في كتابه اللطيف « الثلث للعلامة العظيم » (ص ٢١٤) تعقيباً على قول من كفر من لم يقر بصفات الباري سبحانه ؛ كالعجب ، والضحك ، والنزول : « إِنَّمَا يَكْفُرُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّهُ جَحَدَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ » .

(١) « أصول وضوابط في التكفير » (ص ٣٦) للشيخ عبداللطيف

ابن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ .

(١) « أي : كثيره وقليله » . « مختار الصحاح » (ص ٢٠٨) .

تَمَّة النقد الأول

من فتوى اللجنة الدائمة
في التحذير من كتابي

« التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْغَاوِي فِي الْإِسْلَامِ »

١ - بناءً مضافه على مذهب المرجئة البدعي الباطل ، الذين يحصر الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي ، كما في ص / 6 حاشية 2 / وص / 22 ، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة : من أن الكفر يكون بالإعتقاد وبالقول وبالفعل وبالعقل .

قلت:

ليس في (ص ٢٢) - التي عَزَّوْا إليها - حفظهم الله - والصفحة التي قبلها - إلا كلامٌ لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ دُونَ أيّ تعليق، أو إضافةٍ مِنِّي -إلا تلخيصُ للإقرار بكلامه -بَعْدُ-!

وهاكم صُور ذلك -كُلّه-:

تأول تأويلاً - فاختلّفوا بَعْدُ في خروجِهِ من الإسلام - لم يكن
لاختلافهم - بعدَ إجماعهم - معنى يُوجبُ حُجَّةً ، ولا يُخرِجُ من
الإسلام المتفق عليه إلّا باتفاقٍ آخَرَ ، أو سُنَّةٌ ثابتةٌ لا مُعارضَ لها .
وقد اتفقَ أهلُ السُنَّةِ والجماعة - وهم أهلُ الفقه والأثر -
على أنَّ أحدًا لا يُخرِجُهُ ذنبُهُ - وإنَّ عَظَمَ - من الإسلام .

وخالفهم أهلُ البدع ^(١) |

فالواجبُ في النَّظَرِ أن لا يُكفَّرَ إلّا مَنْ اتَّفَقَ الجميعُ على
تكفيرِهِ ، أو قامَ على تكفيرِهِ دليلٌ لا مَدْفَعَ لَهُ من كتابٍ أو
سُنَّةٍ .

أقولُ : هذا كلامٌ مُحْكَمٌ متينٌ ، وهو - وما قبله - كُلُّهُ مبنيٌّ
على أصليٍّ ثابتٍ راسخٍ من أصولِ أهلِ السُنَّةِ :
وهو ما قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ^(٢) - رحمه الله تعالى - :

(١) وإنَّ لُبْسَ عليهم الشيطانُ أَنَّهُم أهلُ سُنَّةٍ 11

(٢) « مجموع الفتاوى » (٢٠ / ٩٠) .

قالَ عبدالعزيز مصطفى كامل في « الحكم والنحاكم في خطابِ
الوحي » (١ / ٢٦٠) بعدَ سوقِهِ كلامَ شيخ الإسلام هذا :
« وقد فهمَ من كلامِ شيخ الإسلام هذا أنَّ كلَّ فعلٍ مأمورٍ بِهِ إِنَّمَا فيه
واجبانٌ ؛ واجبُ الفعلِ أو التركُّ المتعلقُ بالتكليفِ ، وواجبُ الإيمانِ بأنَّ =

« قد تقرَّرَ من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلَّ عليه الكتاب والسنة : أنهم لا يُكفِّرونَ أحداً من أهل القبلة بذنب ، ولا يُخرجونَ من الإسلام بعملٍ إذا كانَ فعلاً منهجاً عنه ؛ مثل الزنى ، والسرقة ، وشرب الخمر ، ما لم يتضمن ترك الإيمان . وأما إن تضمن ترك ما أمر الله بالإيمان به ، مثل : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، والبعث بعد الموت : فإنه يكفِّرُ به .

وكذلك يكفِّرُ بعدم اعتقاد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة ، وعدم تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة .
قُلْتُ : فالأمر كله - في دائرة الكفر - مبني على نقض الإيمان ، وعدم الاعتقاد .

= هذا التكليف حق واجب التفاض ، فإذا أتى المكلف بالإيمان - ولو فرطاً في الفعل أو الترك - لم يكفر ، وإن فرط في الإيمان - ولو أتى بالفعل أو الترك - كفَّرَ .

قلت : وهذا كلامٌ جيدٌ وجامعٌ ، ولكن قائله خالفه - تحكماً وبلا بينة - في مسألة الحكم ١١ كما سيأتي الإشارة إليه (ص ٢٦) ١١١
وانظر - للمزيد - : « صيحة نذير . . » (ص ٦٩ - ٧٦) تحت عنوان : (المرجعة) .

قلت:

وتالياً: كلامٌ للشيخ عبد الرحمن السعدي، وكلامٌ للشيخ حافظ الحكمي -رحمهما الله-؛ نقلتهما -قبلاً- في كتابي «التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ» -نفسه-.

وفي كلامهما -رحمهما الله- كليهما -ما يُفْهَمُ- -ولا أريدُ أن أقولَ: يُصْرَحُ!-:

أَنَّ الْكُفْرَ هُوَ الْجُحُودُ! وَأَنَّ الْجُحُودَ هُوَ: حَذُّ الْكُفْرِ الْجَامِعِ لْجَمِيعِ أَجْنَاسِهِ، وَو..و..^(١)!

* فَإِنْ كَانَا مُرَجِّئَةً؛ فَلِمَ إِذَا السُّكُوتُ عَنْهُمَا، وَتَعْصِيبُ (الْجَنَائَةِ!) -فقط-
بِالنَّاقِلِ كَلَامَهُمَا؟!

* وَإِنْ كَانَا -حَسْبُ- مُحْطِئَيْنِ -خَطَأً- عِلْمِيًّا - (مُحْتَمَلًا) - أَوْ لَفْظِيًّا
(سُنِّيًّا) مَغْلُوطًا-؛ فَلِمَ إِذَا لَمْ أُعَامَلْ كَمَا عُمِلَ؟!

(١) وَلْيُنْظَرْ كَلَامُهُ الْأَوْضَحُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي ذَلِكَ -أَيْضاً- الَّذِي نَقَلْتُهُ فِي «صِيحَةِ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» (ص ٤٩) - وَهُوَ -بِنَصِّهِ- فِي وَثِيقَةِ (١-ج) -الْآتِيَةِ- (ص ٦١) -.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «تَقْرِيرَاتِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ فِي مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ، وَإِبْطَالِهِ» (ص ٣٤٩) -لِلْأَخِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ هِشَامِ طَاهِرِي- وَهُوَ رِسَالَةٌ (دَكْتُورَاه) نَاقَشَهُ فِيهَا سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- رَئِيسَ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) -نَقْلًا عَنْ الشَّيْخِ ابْنِ سَعْدَانَ فِي رِسَالَتِهِ «مِنْهَاجِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْإِتِّبَاعِ»: -مَا (يُفْهَمُ) -وَلَا أَقُولُ: يَنْصُرُ!- أَيْضاً- عَلَى حَضَرِ الْكُفْرِ ب-(الْجُحُودِ وَالْعِنَادِ)!

أليس هذا المطلوب - مشايخنا الأفاضل - من الوزن بالقسطاس المستقيم، الذي أمر به رب العالمين؟!

فإن قيل:

قد وصّحنا في مواطن أخرى!

فأقول:

كذلك (أنا) - مُستعيذاً بالله من شر نفسي، وسيئات عملي - قد فعلتُ.. وفعلتُ...

بل إن في تعليلي - في الصفحة نفسها - وكذلك في كتابي الآخر «صيحة نذير» - الذي ألحق - في (التحذير) - بـ «التَّحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْكُفْرِ فِي الْإِسْلَامِ» -: الإشارة إلى أقسام الكفر الستة - المقررة عند أهل السنة -!

وكذا في كتابي «التعريف والتنبيه..» (ص ٦٣-٦٩ - ط ١ - ربيع الأول: ١٤٢١ هـ) - وهو مطبوع قبل (فتوى اللجنة الدائمة) -، وبعدها - في كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٦٣-٧٠ - المطبوع سنة ١٤٢٣ هـ) ^(١) - وغيره من كُتبي ومؤلفاتي - والله الحمد -.

فأين الحضر المزعوم؟!

أفليس المطلوب الحكم بالعدل - على العموم -؟!

وهاكم صورة ما وعدت به:

(١) بل فيه (ص ٧١-٧٤) مبحث: «حضر الكفر بالتكذيب والجحود: ضلال وانحراف».

أقول: وسر ذلك ما قاله العلامة المتقن الشيخ عبدالرحمن ابن ناصر السعدي - رحمه الله - في كتابه «الإرشاد إلى معرفة الأحكام» (ص ٢٠٣):

«وحد الكفر الجامع لجميع أجناسه، وأنواعه، وأفرادوه، هو: بجحد^(١) ما جاء به الرسول ﷺ، أو بجحد بعضه».

□ وقال العلامة ابن قيم الجوزية في كتابه «الصلاة وحكم تاركها» (ص ٥٥ - ٥٧):

«وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة^(٢)؛ فهو

= وقال العلامة الشيخ محمد حافظ الحكمي في «أعلام السنة المنشورة» (ص ١٧٥): «الكفر أصله الجحود واليناد المستلزم للاستكبار والعصيان».

(١) وهذا لا يثنائي حد أقسام الكفر ستة، على ما هو مذكور في بغض كتب العقائد السلفية؛ فإن من ثبت له حكم الإسلام بالإيمان الجازم، إنما يخرج عنه بالجحود له، أو التكذيب به. أما إذا كان شاكاً، أو مُعاندًا، أو مُعرضًا، أو مُنافقًا: فإنه - أصلاً - ليس بمؤمن.

فتأمل الفرق بين هذين الأمرين، واحكم بالعدل بين الخصمين؛ وانظر «الصارم المسلول» (ص ٥٢١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٩٧) كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وانظر - للمزيد - «صبيحة نلير» (ص ١٠٩ - ١١٦) - لمعرفة أنواع الكفر -، تحت عنوان: (التكفير).

(٢) قارن برسالة «حكم تارك الصلاة» لشيخنا الألباني، ومقدمتي عليها. وما في «ظاهرة الإرجاء» (٢ / ٧٩٥) - حولها - فتعويض فارغ!!

قلت:

وهذا -أيضاً- نصٌّ من كتابي «صيحة نذير..» -الذي ألحقته (اللجنة)
-الموقرة- في (التحذير) -بكتابي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ الْجَاوِشِ وَالْكَافِرِ!»!

وفيه -كما أشرتُ -: النُّقْلُ عن الإمامِ ابنِ القيمِ -رَحِمَهُ اللهُ- في (أنواعِ
الكُفْرِ، وأقسامِهِ) -حَسَبَ مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ- والحمدُ لله -وبالتفصيل-؛ دُونَ
أَيِّ حَصْرِ -كما ادَّعَى-!!

فَلَيْتَ خَفِيَ (عليهم!) قَوْلِي -هناك- أو أُبَيِّهَ -؛ فهل هذا النُّقْلُ -هنا- خَفِيَ
أو مُبَيِّهٌ؟!

بل نَقَلْتُ -في آخِرِ الكلامِ- والحمدُ لله -تَعْقِيبَ أَسْتَاذِنَا الإمامِ ابنِ بازٍ -
رَحِمَهُ اللهُ- وردّه^(١) على مَنْ حَصَرَ الكُفْرَ بِالْجُحُودِ؟!

فماذا أكثرُ؟!

وهذه الصُّورَةُ المَوْعُودُ بِهَا:

(١) وذلك منه -رَحِمَهُ اللهُ- بعبارةٍ جميلةٍ رَفِيقَةٍ رَفِيقَةٍ -كما هو دأْبُهُ وأسلوبُهُ مع مُخْطَئِي أَهْلِ
السُّنَّةِ- وأحياناً مع غيرِهِم -تألفاً-؛ حيثُ قال -بنَفْسٍ هادئٍ-: (هذا الحَصْرُ فيه نَظَرٌ...).
دُونَ تَبْدِيعٍ! أو حُكْمٍ بالإِرجاء!!
أو.. أو..!

وهذا ضلالٌ ظاهر ...

فنحنُ - بحمدِ الله - وسطُ بينَ المرجئة : وتقاتلهم ، وتسببهم ، وانحرافهم ، وبين
الخوارج : وشططهم ، وتكفيرهم ، وضلالهم ...
﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ ..
والله الموفق للخير .

□ فائدة في أنواع الكفر وأقسامه :

قال الإمام ابن القيم في كتابه الثمين «مدارج السالكين» (١ / ٣٣٥ - ٣٣٨) :
« فأما الكفرُ ؛ فنوعان : كفرٌ أكبرُ ، وكفرٌ أصغر .

فالكفرُ الأكبرُ : هو الموجِبُ للخلود في النار .

والأصغرُ : موجبٌ استحقاق الوعيد دونَ الخلود ؛ كما في قوله ﷺ في الحديث : « ثنائو
في أمتي ، هما بهم كفرٌ : الطعنُ في الأنساب ، والنياحةُ » ، وقوله - في « السنن » - : « مَنْ
أتى لمرةً في دُبُرِها فقد كفرَ بما أنزلَ على محمدٍ » ، وفي الحديث الآخر : « مَنْ أتى كاهناً
أو عَزَّافاً ، فصدَّقَهُ بما يقولُ ، فقد كفرَ بما أنزلَ الله على محمدٍ » ، وقوله : « لا تزجِعوا بعدي
كُفَّاراً ؛ يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ » .

وهذا تأويلُ ابنِ عباسٍ ^(١) وعامةُ الصحابة في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ قال ابنُ عباسٍ : « ليسَ بكفرٍ ينقلُ عن الملةِ ، بل إذا فَعَلَهُ هو كفرٌ ،
وليسَ كَمَنْ كَفَرَ بالله واليومِ الآخرِ » ، وكذلك قالَ طاووس ، وقالَ عطاءٌ : « هو كُفْرٌ دونَ
كُفْرٍ ، وظلَمٌ دونَ ظُلْمٍ ، وفسقٌ دونَ فسقٍ » .

ومنهم مَنْ تأوَّلَ الآيةَ على تَرْكِ الحُكْمِ بما أنزلَ الله جاحداً له ، وهو قولُ عكرمةٍ ! وهو
تأويلٌ مرجوحٌ ؛ فإنَّ نفسَ جحوده كفرٌ ، سواءَ حَكَمَ أو لم يحكم .

ومنهم مَنْ تأوَّلها على تَرْكِ الحُكْمِ بجميعِ ما أنزلَ الله ، قالَ ، ويدخلُ في ذلك الحُكْمُ

(١) وهو ما اختاره ورجحه علماءنا الكبارُ المعاصرون - الشيخ ابن باز ، الشيخ الألباني ، الشيخ ابن عثيمين ،
 وغيرهم - لأنه الحقُّ الصريح الذي تنبِطُ به المسألةُ حل الرجوع الصحيح ...

ثم يأتي (١) الكاتبُ محمد قطب - عفا الله عنه - فيقولُ في كتابه «واقعتنا المعاصرة» (ص ٣٣٤) - عند ذِكْرِ أثر
ابنِ عباسٍ - : « مظلوم ابن عباس ... » ١١ شتيراً إلى المستعدين بأنرو هذا حل واقع الحكم المعاصرين ١١

فول علماءنا - هؤلاء - من الظالمين ١١

بالتوحيد والإسلام ! وهذا تأويل عبد العزيز الكتاني ، وهو أيضًا بعيد !! إذ الوعيد على نفي الحكم بالتزليل ؛ وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وبمعضيه .

ومِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ بِهِ وَلَا خَطَأٍ فِي التَّأْوِيلِ . حكاية البغوي عن العلماء عُمومًا .

ومِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالضَّحَّاكَ وَغَيْرِهِمَا ! وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، فَلَا يُصَارُّ إِلَيْهِ .

ومِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنْ الْمَلَّةِ !

والصحيح : أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَوَّلُ الْكُفْرَيْنِ ؛ الْأَصْفَرُ وَالْأَكْبَرُ ، بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ :

فإنَّه إِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ ^(١) ، وَعَدَلَ عَنْهُ عَصِيَانًا ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعُقُوبَةِ ، فَهَذَا كُفْرٌ أَصْفَرٌ .

وإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ فِيهِ ، مَعَ تَبَيُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ ، فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ . وَإِنْ جَهِلَهُ وَأَخْطَأَهُ : فَهَذَا غَطْيٌ ، لَهُ حُكْمُ الْمُخْطِئِينَ .

والقصد : أَنَّ الْمَعَاصِي كُلَّهَا مِنْ نَوْعِ الْكُفْرِ الْأَصْفَرِ ، فَإِنَّهَا ضِدُّ الشُّكْرِ ، الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ ، فَالسَّعْيُ : إِمَّا شُكْرٌ ، وَإِمَّا كُفْرٌ ، وَإِمَّا ثَلَاثٌ ، لَا مِنْ هَذَا ، وَلَا مِنْ هَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

وَأَمَّا الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ ، فَخَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : كُفْرٌ تَكْذِيبٌ ، وَكُفْرٌ اسْتِكْبَارٌ وَإِبَاءٌ مَعَ التَّصْدِيقِ ، وَكُفْرٌ إِعْرَاضٍ ، وَكُفْرٌ شُكٍّ ، وَكُفْرٌ نِفَاقٍ :

١ - فَأَمَّا كُفْرُ التَّكْذِيبِ : فَهُوَ اعْتِقَادُ كَذِبِ الرِّسْلِ ؛ وَهَذَا الْقِسْمُ قَلِيلٌ فِي الْكُفَرِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَدَ رِسْلَهُ ، وَأَعْطَاهُمْ مِنَ الْبُرَاهِينِ وَالْآيَاتِ عَلَى صَدِيقِهِمْ مَا أَقَامَ بِهِ الْحُجَّةَ ، وَأَزَالَ بِهِ الْمَعْذِرَةَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ : ﴿ وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ ، وَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَمْحَدُونَ ﴾ .

وإِنْ سُمِّيَ هَذَا كُفْرٌ تَكْذِيبٍ أَيْضًا فَصَحِيحٌ ، إِذَا هُوَ تَكْذِيبٌ بِاللِّسَانِ .

(١) قَارِنْ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَقَوْلِهِ - قَبْلُ - : « وَهُوَ يَتَنَوَّلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبِمَعْضِيهِ » ... وَتَأْتَلِ .

٢ - وأما كفر الإباء والاستكبار : فنحو كفر إبليس ؛ فإنه لم يجحد أمر الله ولا قابله بالإنكار ، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار ، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول ، وأنه جاء بالحق من عند الله ، ولم يتقد له إباء واستكباراً ، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل ، كما حكي الله تعالى عن فرعون وقومه : ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ ، وقول الأمم لرسولهم : ﴿ إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ، وقوله : ﴿ كَذَبْتَ ثُمَّودُ بَطَغُواهَا ﴾ ، وهو كفر اليهود ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ ، وقال : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ، وهو كفر أبي طالب أيضاً ، فإنه صدقه ولم يشك في صدقه ، ولكن أخذته الحييئة ، وتعظيم أبيائه أن يزعم عن ملئهم ، ويشهد عليهم بالكفر .

٣ - وأما كفر الإعراض : فأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول ، لا يصدقه ولا يكذبه ، ولا يؤاليه ولا يُعاديهِ ، ولا يُصغي إلى ما جاء به البتة ، كما قال أحد بني عبد البيل للنبي ﷺ : والله أقول لك كلمة : إن كنت صادقاً ، فأنت أجل في عيني من أن أرد عليك ، وإن كنت كاذباً ، فأنت أحقر من أن أكلّمك .

٤ - وأما كفر الشك : فإنه لا يجزم بصدقه ولا بكذبه ، بل يشك في أمره ؛ وهذا لا يستمر شكّه إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول ﷺ جملة ، فلا يسمعتها ولا يلتفت إليها ، وأما مع التفت إليها ، ونظره فيها ، فإنه لا يبقى معه شك ؛ لأنها مستلزمة للصدق ، ولا سبباً بمجموعها ، فإن دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار .

٥ - وأما كفر النفاق : فهو أن يظهر بلسانه الإيمان ، ويتطوي بقلبه على التكذيب ، فهذا هو النفاق الأكبر .

فصل

وكفر الجحود^(١) نوعان : كفر مطلق ، وكفر مقيد خاص .

(١) قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في «العقيدة» (٦١) - ٤ - :

« ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحوده ما أدخله فيه » .

فعلق الشيخ ابن مانع بقوله :

« يريد بذلك الرد على الخوارج والمتزلة الذين قالوا بخروجهم من الإيمان بارتكاب الكبيرة » .

فالمطلق : أن يحدد جملة ما أنزله الله ، وإرساله الرسول .
والخاص المقيّد : أن يحدد فرضاً من فروض الإسلام ، أو تحريم محرّم من محرماتِهِ ، أو صفة وصف الله بها نفسه ، أو أخبر الله به - عمداً - ، أو تقليداً لقول مَنْ خالفه عليه لغرض من الأغراض .
وأما جحد ذلك جهلاً ، أو تأويلاً يُعذرُ فيه صاحبه : فلا يكفر صاحبه به ؛ كحديث الذي جحد قدرة الله عليه ، وأمر أهله أن يُحرّقوه ويذروه في الريح ، ومع هذا فقد عَفَرَ الله له ، ورحمه لجهله ، إذ كان ذلك الذي فعّله مبلغٌ عليه ، ولم يحدد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكديباً .

قلت : هذا - بطوله - كلام الإمام ابن القيم القيميّ . . .

• وقاله ساحة الشيخ ابن باز مبيناً وموضحاً :

« هذا الحصر فيه نظر ؛ فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطقُ بها ، وإن كان ينطقُ بها دخل في الإسلام بالتوبة عما أوجب كفره ، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد^(١) ، من ذلك طعمته في الإسلام أو في النبي صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، أو استهزاء باله ورسوله أو بكتابه ، أو شيء من شريعته سبحانه ؛ لقوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَبَاكُمْ وَآبَاؤُهُ وَرَسُولُهُ كُفَرُوا لا تَعْتَدُوا قد كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ .

ومن ذلك عبادة الأصنام أو الأوثان ، أو دعوة الأوثان والاستغاثة بهم ، وطلبُ منهم المدد والعون ونحو ذلك ، فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ، ولم يحقق قول : لا إله إلا الله .

وهذه المسائل كلها تُخرجُ من الإسلام بإجماع أهل العلم ، وهي ليست من مسائل الجحود ، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة ، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد^(٢) ، فراجعها إن شئت ، وبالله التوفيق .

(١) قاله علامة نجد في زمايه الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - في كتابه « منهج السالكين وتوضيح الفقر في الدين » (ص ١١٢) في (باب حكم المرتد) :

« والمرتد هو من خرج عن دين الإسلام إلى الكفر بفعله أو قوله أو اعتقاده أو شك .
وقد ذكر العلماء رحمهم الله تفاصيل ما يخرج به العبد عن الإسلام ، وترجع كلها إلى جحد ما جاء به الرسول ﷺ أو جحد بعضه .
قلت : وهو كلامٌ يخالِفُ مع سابقه - عند التأمل - ولا يختلف ؛ لأن قاعدة التكفير في أولئك وغيرهم بمن وقفوا في شيء من نواقض الإسلام مبتدئين على إقامة الحجة ، وعليه ؛ فإن الذي يكفر هو من كفر بإجماع المسلمين ، وهو الذي قامت عليه الحجة ، ولا يكفر من لم تقم عليه الحجة » .
.....

(٢) « حنبلة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية » (ص ٢٠٨) لفصله الشيخ صالح المنجد ؛ رقه الله .

- ٢ -

النقد الثاني

من (فتوى اللجنة الدائمة)

في كتابي

«التَّحْرِيقُ مِنْ فِتْنَةِ الْعُلَا فِي النُّكُوحِ»

2- تحريفه في النقل عن ابن كثير - رحمه الله تعالى - في : ((البداية والنهاية : 13 / 118)) حيث ذكر في حاشيته ص / 15 نقلاً عن ابن كثير : ((أن جنكيز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم)) ، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبته إلى ابن كثير - رحمه الله تعالى - .

قلت:

قوله - حفظهم الله - وصفاً لبعض كلامي - : (النقل عن ابن كثير) ! ثم قوله - تأكيداً - : (نقلاً عن ابن كثير) ! - ، ثم إيرادهم نص (النقل) ! - المزعوم - بين أقواس تنصيص ! - : كل ذلك لا أصل له فيما عندي - ألبتة - !

وإنما الذي صنَعْتُهُ - حسب - : أنني عَزَوْتُ لابن كثير - في «البداية والنهاية» - عَزَوْاً (مُجْمَلاً) مُجَرِّداً؛ قائلاً: (... كما بين الإمام ابن كثير ..) - دُونَ أَيِّ (نَقْلِ) ، أو

إيراد (نصّ) -؛ مُلَخَّصاً - حَسْبُ - (بيان) ما (فهمته) مِنْ عُمومِ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللهُ -
وَمُجْمَلِهِ.

ثُمَّ دَعَمْتُ هَذَا (الْفَهْمَ) بِالنَّقْلِ - (بِالنَّصِّ) - مِنْ مَوْضِعَيْنِ - مِنْ «تفسير ابن
كثير» - نَفْسِهِ - رَحِمَهُ اللهُ -.

وليس يخفى على أحدٍ اشتغل بالتأليف، ومارس التصنيف معنى
(الأقواس)، و(علامات التنصيص)، ودلالاتها!!

فأينَ (التحريفُ) في (النقل)؟!

بل - بالله عليكم - أينَ هو ذاك (النقل) - المُدَّعى - أصلاً؟!

فما ادَّعَى عَلَيَّ - مِمَّا نَسَبْتُهُ لابن كثير! و(لم يوجد!) - فهو ممَّا (فهمته) مِنْ
مُجْمَلِ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللهُ - (دُونَ أدنى نَقْل!) - مِنِّي - أو (نصّ!) - منه -، وهو
صريحٌ (مفهوم) = (مجموع) كَلَامِهِ^(١) حول (جنكيز خان)، وأنه كان يكذبُ على
أتباعه: أَنَّهُ يُوحَى لَهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ!

وهاكم نُصوصَ ذلك - كُلُّه - كاملةً - (صُوراً) = (وثائق) - مِنْ كَلَامِي -:

(١) وفي الموضع الثاني مِنْ نَقْلِي كَلَامَ الإمامِ ابنِ كثير - وهو الآتي - (ص ٧١) - أن (الياسق)
صار عند أتباع (جنكيز خان): «شَرعاً مُتَّبَعاً، يُقَدِّمُونَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ،
وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ... الخ..!»

فماذا يعني اعتبارهم له: (شَرعاً مُتَّبَعاً)؟!

وماذا يعني (تقديمهم) له على كتاب الله وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؟!

وانظر (ص ٦٦) - الآتية - في ضبط وجه التكفير - الدقيق - في كلام الإمام ابن كثير...

وعن عطاء ^(١) ، وأنَّ هذا الحكم كفرٌ دون كفرٍ ، ثمَّ قال :

« وهذا يبيِّنُ في القرآنِ لِمَنْ فِيهِمَهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - سَمَّى الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كافرًا ، وسَمَّى جاحِدًا ما أنزلَهُ على رسوله كافرًا ، وليسَ الكفرانِ على حَدِّ سواءٍ ... » .

ولقد يَبَيِّنُ - رحمه الله تعالى - في كتابه « الرُّوح » (ص ٦٥٥) أقسامَ الحكم ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الحُكْمَ المُنزَلَ - وهو الحكمُ الشرعيُّ - ، والحُكْمَ المؤوَّلَ - وهو حُكْمُ الأئمَّةِ المجتهدين - ، قال :

« وَأَمَّا الحُكْمُ المُبَدَّلُ ^(٢) - وهو الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -

(١) قال شيخُ الإسلامِ ابن تيمية في كتابِ « الإيمان » (ص ٣١٢ - مجموع الفتاوى / ٧) :

« وقد اتَّبَعَهُم على ذلكَ أحمدُ بن حنبلٍ وغيرُهُ من أئمَّةِ السَّنة » .
(٢) وفي هذا ردٌّ مُباشرٌ وصريحٌ على مَنْ فَرَّقَ بِلَا حَاجَةٍ - لا عقليةً ولا نقليةً ولا لُغويةً - بينَ (الحكم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ) وبينَ (الاستبدال) !! فتأمل .

وللإمامِ ابنِ العربيِّ المالكيِّ كلامٌ آخرٌ فيه بيانٌ جيِّدٌ لمعنى (التبديل) ؛ قالَ في « أحكام القرآن » (٢ / ٦٢٤) : « إِنْ حَكَّمَ بِمَا عِنْدَهُ على أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ : فهو تبديلٌ له يوجبُ الكفرَ ، وَإِنْ حَكَّمَ به هوىً ومعصيةً : فهو ذَنْبٌ تُدْرِكُهُ المَغْفِرَةُ على أَصْلِهِ أَهْلُ السَّنةِ في الغفرانِ للمذنبين » . =

فلا يَحِلُّ تنفيذه ولا العمل به ، ولا يَسُوغُ اتِّباعُهُ ، وصاحِبُهُ بين

= أقولُ : وهذا - تمامًا - هو مذهب السُّلَف ؛ ولقد ضَمَّنَ القرطبيُّ في «الجامع» (٦ / ١٩١) كلامه - حرفيًا - ، ونَقَلَهُ عن القرطبيِّ - بنصه -

العلامة الشَّنْفِيطِيُّ في «أضواء البيان» (٢ / ١٠٣) مقرِّأه ومؤيِّدًا لِنِإَاه .

أقولُ : وهذا (التبديلُ) هو ذاته الذي قامَ به جنكيز خان في

(الياسق) ادِّعاء^(١) ؛ كما يَبَيِّنُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في « البداية والنهاية » (١٣ /

١١٨) مِنْ حَالِهِ فِي ذَلِكَ وهذا دليلٌ على أَنَّهُ - رحمه الله - لَمَّا كَفَّرَهُمْ :

«لأنهم جحدوا حكمَ الله قُضْدًا منهم ، وعنادًا ، وَعَمْدًا» ؛ كما قالَ في آية

الحُكْم - من سورة المائدة - من «تفسيره» (٣ / ١١٢ - طبعة الشعب) ؛

مُبيِّنًا جامعَ التكفير وقاعدته ، ولقد قالَ - بَعْدُ - (٣ / ١٢٣) عندما ذكر

جنكيز خان و (يأسقه) : « وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتَالُهُ حَتَّى

يَرْجِعَ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَلَا يُحْكَمُ سِوَاهُ فِي قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ » .

قلتُ : وهذا نصٌّ قاطعٌ - منه - إلى إرجاعِ الحكمِ بالتكفيرِ إلى

الاستحلالِ ، أو الإنكارِ ، أو الاعتقادِ وإلَّا : فما هو ضابطُ القلَّةِ أو الكثرةِ

في الحكمِ إن لم يكن ذلك ١٩

وانظر «مجموع الفتاوى» (٢٨ / ٥٢١ - ٥٢٦) .

وأما ما كتبهُ عبدالعزيز مُصطفى كامل في كتابهِ «الحكم والتحاكم في

خطابِ الوحي» (١ / ٢٦٧ - ٣١٣) حولَ (التبديل والاستبدال) ؛

فجَلَّه كلامًا وَاوْ مُكْرَّرٌ ، مُحَمَّلَةٌ أَدْلَتُهُ مَا لَا تَحْتَمِلُ ١١

وانظر - للمزيد - : «صيحة نذير ...» (ص ١٣٥ - ١٥٤) تحت

عنوان : (التبديل والاستبدال) .

.....

(أ) قارنْ ب : « صيحة نذير ... » (ص ١٥٥ - ١٧٢) تحت عنوان :

(الياسق و جنكيز خان) .

الكفر ، والفسوق ، والظلم .

□ ولقد ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله - في كتابه هذا (ص ٥٩ - ٦٠) ، - وقبله شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى » (٢٥٤ / ٧) - أن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - سئل عن الكفر المذكور في آية الحكم ، فقال : « كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ ؛ مِثْلُ الْإِيمَانِ ؛ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ ، فَكَذَلِكَ الْكُفْرُ ، حَتَّى يَجِيءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ » ^(١) .

وقد قال رحمه الله تعالى - أغني الإمام أحمد - في « رسالته » ^(٢) إلى صاحبه مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد : « وَلَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ عَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ : « وَلَا تُكْفَرُ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ ، وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ » .
كَذَا فِي « الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ » (١ / ٧٤) .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ فِي رِسَالَتِهِ « الْإِتِّحَافُ فِي الزُّدِّ عَلَى الصَّخَافِ » (ص ٤٩) : « وَالشَّيْخُ [مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يُكْفَرْ إِلَّا مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَكْفِيرِهِ » .

وَمِثْلُهُ فِي « أَصُولِ وَضُوَابِطِ فِي التَّكْفِيرِ » (ص ١٥) لَهُ .

وَانظُرْ - لِلْمَزِيدِ - : « صَبِيحَةُ نَذِيرٍ .. » (ص ٧٧ - ٩٤) تَحْتَ

عنوان : (مسائل الإيمان) .

(٢) « طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ » (١ / ٣٤١) لابن أبي يَحْيَى . =

ببغداد علاء الدين الجويني في ترجمته فذكر فيه سيرته ، وما كان يشتمل عليه من العقل السيلسي والكرم والشجاعة والتدبير الجيد للملك والرعيا ، والحروب ، فذكر أنه كان في ابتداء أمره خصيصاً عند الملك أربك خان ، وكان إذ ذاك شاباً حسناً وكان اسمه أولاً تخرجي ، ثم لما عظم سمى نفسه جنكيزخان ، وكان هذا الملك قد قرب به وأذناه ، فحسده عظماء الملك وشوا به إليه حتى أخرجه عليه ، ولم يقتله ولم يجد له طريقاً في ذنب يتسلط عليه به ، فهو في ذلك إذ تغضب الملك على مملوكين صغيرين فهربا منه وولجا إلى جنكيزخان فأكرمهما وأحسن إليهما فأخبراه بما يضره الملك أربك خان من قتله ، فأخذ حذره ونجيز بدولة واتبعه طوائف من التتار وصار كثير من أصحاب أربك خان يغفرون إليه ويدفون عليه فيكرمهم ويمطيهم حتى قويت شوكتهم وكثرت جنوده ، ثم حارب بعد ذلك أربك خان فغلبه به وقتله واستحوذ على مملكته وملكوته ، وانضاف إليه عدده وعدده ، وعظم أمره وبمد صيته وخضعت له قبائل الترك ببلاد طماج كلها حتى صار ركب في نحو ثمانمائة ألف مقاتل ، وأكثر القبائل قبيلته التي هو منها يقال لهم قيان ، ثم أقرب القبائل إليه بعدد قبيلتان كبيرتا العدد هما أزان وقنقوران وكان يصطاد من السنة ثلاثة أشهر والباقي للحرب والحكم . قال الجويني : وكان يضرب الحلقة يكون ما بين طرفيها ثلاثة أشهر ثم تتضايق فيجتمع فيها من أنواع الحيوانات شيء كثير لا يحصى كثرة ، ثم نشبت الحرب بينه وبين الملك علاء الدين خوارزم شاه صاحب بلاد خراسان والدرائق وأذربيجان وغير ذلك والأقاليم والملوك ، فقهره جنكيزخان وكسره وغلبه وسلبه ، واستحوذ على سائر بلاده بنفسه وبأولاده في أيسر مدة كما ذكرنا ذلك في الحوادث ، وكان ابتداء ملك جنكيزخان سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وكان قتاله لخوارزم شاه في حدود سنة ست عشرة وستمائة ، ومات خوارزم شاه في سنة سبع عشرة كما ذكرنا ، فاستحوذ حينئذ على الممالك بلا منازع ولا ممانع ، وكانت وفاته في سنة أربع وعشرين وستمائة فجعلوه في تابوت من حديد وربطوه بسلاسل وعلقوه بين جبلين هنالك وأما كتابه الياسا فانه يكتب في مجلدين بخط غليظ ، ويحمل على بعير عندهم ، وقد ذكر بعضهم أنه كان يصعد جبلاً ثم ينزل ثم يصعد ثم ينزل مراراً حتى يعمى ويقع مفضياً عليه ، ويأمر من عنده أن يكتب ما يلقى على لسانه حينئذ ، فان كان هذا هكذا فالظاهر أن الشيطان كان ينطق على لسانه بما فيها . وذكر الجويني أن بعض عبادهم كان يصعد الجبل في البرد الشديد للعبادة فسمع قائلاً يقول له إنا قد ملكنا جنكيزخان وذريته وجه الأرض قال الجويني فشأخ المغول يصدقون بهذا ويأخذونه مسلماً .

ثم ذكر الجويني فتناً من الياسا من ذلك : أنه من زمان قتل ، محصنا كان أو غير محصن ، وكذلك من لاط قتل ، ومن تعمد الكذب قتل ، ومن سحر قتل ، ومن نجس قتل ، ومن دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما قتل ، ومن بل في الماء الواقف قتل ، ومن انفس فيه قتل ، ومن أطعم أسيراً

وهذا - أيضاً - مما وبُخت به اليهود وقرعوا عليه، فإن عندهم في نص التوراة: أن النفس بالنفس. وهم يخالفون حكم ذلك عمداً وعناداً، ويُقيدون النصري من القرطي، ولا يقيدون القرطي من النصري؛ بل يعدلون إلى الدية، كما خالفوا حكم التوراة المنصوص عندهم في رجم الزاني المحصن، وعدلوا إلى ما اصطلحوا عليه من الجلد والتحميم والإشهار؛ ولهذا قال هناك: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ لأنهم جحدوا حكم الله قصداً منهم وعناداً وعمداً، وقال ههنا: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ لأنهم لم ينصفوا المظلوم من الظالم في الأمر الذي أمر الله بالعدل والتسوية بين الجميع فيه، فخالفوا وظلموا، وتعدى بعضهم على بعض.

وقال الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن أبي علي بن يزيد - أخي يونس بن يزيد - عن الزهري، عن أنس بن مالك؛ أن رسول الله ﷺ قرأها: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ نصب النفس ورفع العين.

وكذا رواه أبو داود، والترمذي والحاكم في مستدركه، من حديث عبد الله بن المبارك^(٥٦١)، وقال الترمذي: حسن غريب. وقال البخاري: تفرد ابن المبارك بهذا الحديث^(٥٦٢).

وقد استدلل كثير ممن ذهب من الأصوليين والفقهاء إلى أن شرع من قبلنا شرع لنا، إذا حكى مقررأ ولم ينسخ، كما هو المشهور عن الجمهور، وكما حكاه الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني عن نص الشافعي وأكثر الأصحاب بهذه الآية، حيث كان الحكم عندنا على وفقها في الجنایات عند جميع الأئمة.

وقال الحسن البصري: هي عليهم وعلى الناس عامة. رواه ابن أبي حاتم^(٥٦٣).
وقد حكى الشيخ أبو زكريا النووي في هذه المسألة ثلاثة أوجه، ثالثها: أن شرع

(٥٦١) المسند (٢١٥/٣) وسنن أبي داود (٣٩٧٧) والترمذي (٢٩٢٩) قال الشيخ الألباني: ضعيف (ضعيف سنن أبي داود ٨٥٥).

(٥٦٢) سنن الترمذي (٢٩٢٩).

(٥٦٣) تفسير ابن أبي حاتم (٦٤٣٦).

ثم قال - تعالى -: ﴿وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَقْتَرُوا عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ أي: واحذر أعداءك اليهود أن يدلّسوا عليك الحق فيما يُنهونه إليك من الأمور، فلا تغتر بهم، فإنهم كذبة كفرية خونة. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أي: عما تحكم به بينهم من الحق، وخالفوا شرع الله ﴿فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ أي: فاعلم أن ذلك كائن عن قدر الله وحكمته فيهم أن يصرفهم عن الهدى لما عليهم من الذنوب السالفة التي اقتضت إضلالهم ونكالهم. ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ أي: إن أكثر الناس خارجون عن طاعة ربهم، مخالفون للحق ناؤون عنه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَعْ أَكْثَرَ مِنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلِكْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [الأنعام: ١١٦].

وقال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، حدثني سعيد بن جبيرة أو عكرمة، عن ابن عباس قال: قال كعب بن أسد، وابن صلوبا، وعبد الله بن سوريا، وشاس بن قيس، بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى محمد، لعلنا نفتته عن دينه، فأتوه، فقالوا: يا محمد! إنك قد عرفت أنا أحبار يهود وأشرافهم وساداتهم، وإننا إن اتبعناك اتبعنا يهود ولم يخالفونا، وإن بيننا وبين قومنا خصومة، فنحاكمهم إليك، فتقضي لنا عليهم، ونؤمن لك ونصدقك. فأبى ذلك رسول الله ﷺ، فأنزل الله - عز وجل - فيهم: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ واحذرهم أن يقتروا عن بعض ما أنزل الله إليك إلى قوله: ﴿لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم (٦١٣).

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَفُونَ وَمِنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾: ينكر - تعالى - على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم «الياسق»، وهو عبارة عن

(٦١٣) أخرجه الطبري (١٢١٥٦) - ولم يذكر ابن سوريا - وابن أبي حاتم (٦٤٩٨) والخبر في سيرة ابن هشام (٢٠٨/٢) وفيه: ابن سوريا وعبد الله بن سوريا ولعل الصواب ما ذكره المؤلف - رحمه الله - وفي إسناده محمد ابن أبي محمد وهو ضعيف.

كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ﷺ، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ أي: يبتغون ويريدون، وعن حكم الله يعدلون. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ أي: ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعه، وآمن به وأيقن، وعلم أنه - تعالى - أحكم الحاكمين، وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها، فإنه - تعالى - هو العالم بكل شيء، القادر على كل شيء، العادل في كل شيء.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا هلال بن فياض، حدثنا أبو عبيدة الناجي، قال: سمعت الحسن يقول: من حكم بغير حكم الله، فحكم الجاهلية هو^(٦١٤). وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى قراءة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح؛ قال: كان طاوس إذا سأله رجل: أفضل بين ولدي في النحل؟ قرأ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٦١٥).

وقال الحافظ أبو القاسم الطبراني: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب بن أبي حمزة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الناس إلى الله - عز وجل - مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، وطالب دم امرئ بغير حق ليريق دمه». وروى البخاري، عن أبي اليمان بإسناده، نحوه بزيادة^(٦١٦).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٥٩) فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

(٦١٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٦٥٠٤). وأبو عبيدة الناجي ضعفه غير واحد.

(٦١٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦٥٠٥) ورجال إسناده ثقات.

(٦١٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٧٤٩) وهو عند البخاري (٦٨٨٢) عن أبي اليمان به بلفظ: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام... الحديث».

قلت:

وهذا نص آخر من كتابي «صيحة نذير» -الذي ألحقته (اللجنة) -الموقرة- في (التحذير) بكتابي «التحذير من فتن الغلو في التكملة» -!

وفيه التصريح بحال (جنكيز خان) -في عقيدة المتقدمين من أتباعه -كما نقل عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، وأنه -أي: جنكيز خان- مع نبينا محمد ﷺ!! -: (آيتان عظيمتان جاءا من عند الله)!!

بل نصوا على أنه (أعظم رسول)!

و(يفهم) منه -بكل وضوح- ما نفتته (اللجنة) -الموقرة- من (فهمي) فيما ذكرته من كلامي -ولا أقول: من (نقلي!) -كما زعموا-؛ مدعية أنه: (لم يوجد)!!!

فها هو ذا موجود!!

و.. واضح، و.. صريح.

فإن كان ثمة إشكال في كلامي -هناك!-؛ فأني إشكال في كلامي -هنا- والكتابان الحق آخرهما بأولهما!-؟!

فكيف والحال -حمداً لله ذي الجلال- هنا وهناك -بلا أدنى إشكال؟!

وهذا هو النص المصور:

- الياسق^(١) وجنكيز خان^(٢) -

الياسق : « عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها [جنكيز خان] من شرائع شتى ؛ من اليهودية ، والنصرانية ، والملة الإسلامية ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه »^(٣) .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٢٨ / ٥٢١ - ٥٢٥) عن أكبر مقدّمي التتار قوله : « هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله : محمد وجنكيسخان » .
وعقب - رحمه الله - بقوله : « فهذا غايه ما يتقرب به أكبر مُقدّمهم إلى المسلمين ؛ أن يُسوي بين رسول الله ، وأكرم الخلق عليه ، سيد ولد آدم ، وخاتم المرسلين ، وبين ملك كافر مُفرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعدواناً ، من جنسٍ بُخِصَ وأمثاله » .

ثم قال - رحمه الله - : « وذلك أن اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكيسخان عظيماً ؛ فلو أنهم يعتقدون أنه ابن الله ! من جنس ما يعتقدُه النصارى في المسيح ، ويقولون : إن الشمس حبلت أمه ! وأنها كانت في خيمة ، فزلت الشمس من كوة الخيمة ، فدخلت فيها حتى حبلت ! ! ومعلوم عند كل ذي دين أن هذا كذب ، وهذا دليل على أنه ولد زنا ، وأن أمه زنت ، فكنمت زناها ، وأدعت هذا حتى تدفع عنها مَعْرَةَ الزنا ! وهم مع هذا يجعلونه أعظم رسولٍ

(١) ويُقال : « (يَسَاق) : كـ (سَحَاب) ، وربما قيل : (يسق) ، بحذف الألف ، والأصل فيه (يساغ) بالغين المعجمة ، وربما خُفِّفَ فحُذِفَ ، وربما قُلِبَ قافاً ، وهي كلمة تركية يُعبّر بها عن وضع قانون المعاملة ، كما ذكره غير واحد » .

« تاج العروس من جواهر القاموس » (٧ / ٩٨) للمرتضى الزبيدي .

(٢) قال ابن تيمية في « النجوم الزاهرة » (٦ / ٢٦٩) :

« هو صاحبُ التورا ، واليسق ، و التورا باللفظ التركية هو المذهب ، و اليسق هو الترتيب ، وأصل كلمة اليسق : سي يسا ، وهي لفظ مركب من أعجمي وتركي ، ومعناه : الترتيب الثلاث ، لأن (سي) بالعجمي في العدد ثلاثة ، و (يتا) بالتركي : الترتيب ؛ وعل هذا مشتق التتار من يوم إلى يومنا هذا ، وانتشر ذلك في سائر الممالك ، حتى عمالك مصر والشام ، واصلوا يقولون : « سي يتا » ، فنقلت عليهم ، فقالوا : « سياسة » على تحريف أولاد العرب في اللغات الأعجمية ... » .

(٣) تفسير ابن كثير (٣ / ١٢٣) .

- ٣ -

النقد الثالث

من فتوى اللجنة الدائمة

في (التحذير من كتابي: «التحذير من فتن الخوفا في التكفير»

3 - تقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ص / 17 - 18 إذ نسب إليه جامع الكتاب المذكور: أن الحكم المبدل لا يكون عند شيخ الإسلام كفراً إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد واستحلال . وهذا محض نقول على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجماعة ومذهبهم ، كما تقدم وهذا إنما هو مذهب المرجئة .

قلت:

وليس في الصفحات المذكورة - والتي تليها - إلا النقل المجرد (الواضح = الصريح) من نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية؛ دون أية إضافة - أو نسبة - له! أو شرح عليه!!

وإنما كان مني -حَسْبُ- (إقرار) على تقريره -رَحِمَهُ اللهُ-.

فإذا كان ثَمَّةَ مُوَاحِذَةٍ؛ فعليه -رَحِمَهُ اللهُ- أَصَالَةً-، وَعَلَيَّ -تَبَعاً-!!

فلماذا أُوحِذَ الْفَرْعُ، وَلَمْ يُؤْخَذِ الْأَصْلُ -إِنْ كَانَ!-!!؟

فأينَ -إذا- (التقوُّل) -المدَّعى-!!؟

وأينَ مني -أصلاً- (النسبةُ له!) ما هو (محض تقوُّل) عليه -رحمة الله

عليه-!!؟

... حفظ الله مشايخنا، وسدَّدهم، وأيدَّهم.

بل قد عزَّزْتُ -في الصفحة التالية- كلامه -رَحِمَهُ اللهُ- بنقلٍ آخر -عنه-، من

كتابٍ آخر!

فهل كُلُّ هذا (تقوُّل) -أيضاً- كُلاًَّ أو بعضاً-!!؟

وهاكم وثائق ذلك -كُلَّه-:



من الإسلام شيء إلا الشرك بالله العظيم ، أو برد فريضة من فرائض الله عز وجل جاحداً بها .

□ وما أجهل ، وأقوى ، وأثبت كلمة شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في «مجموع اعتقاد السلف» (٣ / ٢٦٧ - «مجموع الفتاوى») :

«والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه ، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل^(١) الشرع المجمع عليه : كان كافراً مرتدّاً

= وقارن بـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٥ / ٣٩٦) .

(١) وقد قال - بغد - شارحاً : «الشرع المبدل» : هو الكذب على الله ورسوله أو على الناس ؛ بشهادات الزور ، ونحوها [من] الظلم البين ؛ فمن قال : إن هذا من شرع الله ! فقد كفر بلا نزاع ؛ كمن قال : إن الدم والميتة حلال ! ولو قال : هذا مذهبي .. ونحو ذلك !! .

هذا هو المعنى الحق للتبديل ، وليس كما يحرفونه ويؤثفونه !! إذ «هل يتصور أن يترك الحاكم الحكم بالشرعية القراء ، ثم يقعد على عرشه لا يحكمهم الرحمة بشيء ؟ ! هذا مستحيل ! لا بد أن يحكمهم بغيره» ...

قاله أخونا خالد العنبري في كتابه «الحكم بغير ما أنزل الله» (ص ١٤٣).

ولشيخ الإسلام في «فتاويه» (٣٥ / ٣٨٨) كلام جامع في تصور مسألة الحكم بغير ما أنزل الله ، ووقعها .. فراجعها ؛ فإنه مهم .

وانظر - للمزيد - : «صيحة نذير ..» (ص ١٤٧ - ١٥٤) تحت

عنوان : (التبديل والاستبدال) .

باتفاق الفقهاء .

وفي مثل هذا نُزِّلَ قوله - على أحد القولين ^(١) - :
 ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ أي : هو المستحل ^(٢) للحكم بغير ما أنزل الله .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - أيضا - في كتابه العظيم
 « منهاج السنة » (٥ / ١٣١) :

« وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ، فَمَنْ اسْتَحْلَى أَنْ يَحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَذْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ ... » .

ثم قال بعد كلام : « ... فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَسْلَمُوا ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمُ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ ؛ فَهَؤُلَاءِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ ، بَلْ اسْتَحْلَوْا أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُمْ كُفَّارٌ ، وَإِلَّا كَانُوا جُحَالًا كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ » ^(٣) .

(١) والقول الآخر : اختصاصها بالكفار الأصليين ؛ كما حكاه غير واحد .

(٢) تأمل - رحمك الله - فَوُكِّرَ شَرْطُ الاستحلال ...

(٣) وكلامه - رحمه الله - يبيِّن واضح في أنه بنى الحكم على :

المعرفة والاعتقاد ، أو المعرفة والاستحلال ؛ وأن عدم وجود ذلك بشرطين =

- { -

النقد الرابع

من فتوى (اللجنة الدائمة)

في (التحذير) من كتابي

« التحذير من فنننا الحناو في النكاح »

4 - تحريفه لمراد سماحة العلامة الشيخ / محمد بن ابراهيم آل شيخ - رحمه الله تعالى - في رسالته : تحكيم القوانين الوضعية . إذ زعم جامع الكتاب المذكور : أن الشيخ يشترط الإستحلال القلبي ، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجماعة .

قلت:

نَقْلِي الْمَوْضُحُ قَصْدَ الشَّيْخِ وَ(مُرَادَهُ): لَيْسَ مِنْ رِسَالَةِ «تَحْكِيمِ الْقَوَانِينِ»
-فقط- كما قيل!- والتي ادَّعِي عَلَيَّ فِيهَا التَّحْرِيفُ!!-
وإنَّما هو نصٌّ آخَرُ مِنْ (صريح) كلامه في «مجموع فتاويه» -رَحِمَهُ اللهُ-.

وبخاصّةٍ أَنْ كَلَامَهُ فِي «الْفَتَاوَى» -تَارِيخِيًّا- وَقَعَ بَعْدَ كَلَامِهِ فِي «تَحْكِيمِ الْقَوَانِين»^(١) بِخَمْسِ سَنِينَ!

وهو نَصٌّ صَرِيحٌ، وَاضِحٌ (جَدًّا) فِي تَقْيِيدِ تَكْفِيرِ (الْحَاكِمِ) بِمَا إِذَا كَانَ (مُعْتَقِدًا صَحَّةَ ذَلِكَ وَجَوَازَهُ) -كَمَا هُوَ (نَصٌّ) كَلَامِهِ الَّذِي نَقَلْتُهُ عَنْهُ فِي «الْإِتْمَازِ مِنْ فِتْنَةِ الْغُلَاظِ فِي الْإِتْكَافِ» (ص ٢٧)-.

وسَيَأْتِي -قَرِيبًا- تَامًّا-.

حَيْثُ قَالَ -عِنْدَ ذِكْرِ (الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ)-:

وَلِنْ قَتَلَ ذَلِكَ

بِدُونِ اعْتِدَادٍ ذَلِكَ وَجَوَازِهِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ الْكُفْرَ الْعَمَلِيُّ الَّذِي لَا يَتَقَلُّ عَنْ الْمَلَّةِ ،

فَأَيُّ بَيَانٍ أَوْضَحُ؟!

(١) فِيهَا مَطْبُوعَةٌ سَنَةِ (١٣٨٠هـ) -كَمَا فِي قَائِمَةِ مَرَاجِعِ كِتَابِ «ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ» (٢/ ٧٧١) -لِسَفَرِ الْحَوَالِي-!

وَأَمَّا (الْفَتَاوَى) -الثَّانِيَةُ-: فَمُؤَرَّخَةٌ -كَمَا فِي نَصِّهَا- نَفْسِهِ -بِتَارِيخِ: (١٣٨٥هـ).
(فَائِدَةٌ):

انْظُرْ فِي نَقْدِ (سَفَرِ الْحَوَالِي) -هَذَا-، وَأَفْكَارِهِ، وَكَشَفِ طُعُونِهِ فِي شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ -: كِتَابِي «الدَّرَرُ الْمُتَلَالِئَةُ بِنَقْضِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فِرْيَةَ مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجِئَةِ..» -المطبوع سنة (١٤٢٣هـ)-.

وأي نص أصرح؟!

وهو كلام (واضح وُضوح الشمس) - من مجموع أقواله - رَحِمَهُ اللهُ -.

فأين (التحريف) - المدعى -؟!

ورحِمَ اللهُ شيخ الإسلام ابن تيمية - القائل -:

«يَجِبُ أَنْ يُقَسَّرَ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيُؤْخَذَ كَلَامُهُ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا...» - كما في «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٤) -.

والذي كَتَبْتُهُ فِي كِتَابِي «الْتَحْذِيرُ مِنَ فِتْنَةِ الْبُكَهَاتِ»: هُوَ نَفْسُهُ - صَنِيعُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، وَتَرْجِيحُهُ - فِي كَلَامِ شَيْخِهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَحِمَهُمَا اللهُ -:

فَقَدْ قَالَ الْأَخُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ هَشَامٌ طَاهِرِي - حَفَظَهُ اللهُ - فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيرَاتُ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ فِي مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ، وَإِبْطَالِهِ»^(١) (ص ٦١٧) - بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ

(١) وَمِنْ مُنَاقَشَتِهِ فِي كِتَابِهِ هَذَا - وَهُوَ رِسَالَةُ دُكْتُورَاه -: سِمَاحَةُ الْمُفْتِي الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ - وَهُوَ رَئِيسُ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) - سَلَّمَ اللهُ -.

ف - مَعْدَرَةٌ -:

لَا أُدْرِي:

أَلَشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ مُرْجِيٌّ؟!

أَمْ مُؤَلَّفُ هَذَا الْكِتَابِ مُرْجِيٌّ؟!

أَمْ الْمُنَاقِشُ لَهُ - السَّكَاةُ عَنْهُ - مُرْجِيٌّ؟!

أَمْ (أَنَا!) - فَقَطْ - مُرْجِيٌّ؟!

أَمْ...

الشيخ محمد بن إبراهيم - في رسالة «تحكيم القوانين»:-

«ذَكَرَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا التَّفْصِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، لَكِنَّهُ جَعَلَ الْمُحَكِّمِينَ لِلْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ، وَأَهْلَ السَّلَامِ: دَاخِلًا تَحْتَ التَّقْسِيمِ السَّابِقِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا كَانَ: مُسْتَحِلًّا، أَوْ مُفْضِلًّا، أَوْ مُعْتَقِدًا التَّسْوِيَةَ، أَوْ مَجُوزًا.

انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة له (١/ ٢٧١)، (٤/ ٢٩).

وقال في (٤/ ٤١٦): (الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم...).

... إلى آخر كلامه - جزاه الله خيراً -.

وهو عين ما أنا قائل به - والحمد لله -.

ثم عزا الأخ طاهري - وفقه الله - إلى تقرير الشيخ ابن باز على كلام الشيخ الألباني - رحمهما الله - والذي هو أصل كتابي «التحذير من فتن الباطنية» - ...

وهاكم كلام الشيخ محمد بن إبراهيم - الذي هو أصل النقد - كله - (مُصَوَّرًا = مُوَقَّعًا) - لمزيد من الاطمئنان :-

= ماذا - برؤيكم - ؟!

.. ماذا يجري ؟!

ورحم الله صاحب ذلك المثل الذي به الألسنة سارت: (عنزة، ولو طارت)!

وقد تَقَدَّمَتْ - قَبْلُ - نقولُ أخرى عن العلامة الشنيطي ،
وغيره ، وستأتي نقولُ أخرى - أيضًا - عن أبي حيان الأندلسي ، وغيره .
... فبعدَ هذه التَّصوُّصِ المتكَاثِرة ، والنُّقُولِ المتضاربة - في
هذه المسألة المهمة الجليَّة - التي قرَّرها علماء السنَّة ، وثبَّتَها أئمةُ
الملَّة - مُؤْتَلَفَةً غيرَ مُخْتَلِفَةٍ ، ومُتَّفَقَةً غيرَ مُفْتَرَقَةٍ - ؛ هل يصحُّ أن
يقولَ مَنْ خالفَ قولَهُمْ ، وردَّ حُكْمَهُمْ ، وبايَنَ رأيِهِمْ : بأنَّ
له سَعَةً من القولِ فيها كما يشاء !! لأنها - فيما زَعَمَ - مسألة
اجتهادية ^(١) !!!

(١) وما يتكوَّنُ عليه في دعواهم هذه من كلام العلامة الشيخ محمد
ابن إبراهيم ^(١) رحمه الله - أو غيره - ؛ فكلُّه دلائلٌ ضدَّهم عندَ التأملِ . . =

(١) ولو تأمَّلَ (المخالفون) كلامهُ - رحمه الله - جيِّدًا ؛ لعرفوا أينَ هم من
الإنصافِ والعلمِ !! فلقد قالَ رحمه الله في رسالَتِهِ « تحكيم القوانين » (ص ١٥) -
ضَمَّنَ كَلَامِهِ الطَّوِيلَ - : « وما جاءَ عن ابنِ عَبَّاسٍ في تفسيرِ هذه الآية ﴿ ومن لم
يحكم بما أنزلَ اللهُ ... ﴾ - من رواية طائفةٍ وغيرِهِ يدلُّ على أنَّ الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ
اللهُ كافرٌ ؛ إمَّا كفرَ اعتقادٍ ناقلٍ عن المَلَّةِ ، وإمَّا كفرَ عملٍ لا ينقلُ عن المَلَّةِ .
فالأمرُ - إذاً - كما قالَهُ الإمامُ ابنُ القيمِ فيما تقدَّم عنه (ص ١٢) : « فالإيمانُ
العمليُّ بِضَادِّهِ الكُفْرُ البَاطِلُ ، والإيمانُ الاعتقاديُّ بِضَادِّهِ الكُفْرُ الاعتقاديُّ » .
فوضَّفتُ الشيخَ محمدَ بنَ إبراهيمَ للحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بأنَّهُ (كافرٌ) لا
يتعارضُ البتَّةُ مع تفصيلِهِ الحكمَ عليه اعتقادًا ، أو عملًا .
وبيَّنتُ هذا ويوضِّحُهُ اللهُ سُتَلَّ - رحمه الله - كما في « مجموع فتاوي »
(١٢ / ١٩٠) عن : البلدان التي يُوجدُ فيها أسواقُ البغايا ، ونُحْمَى ، ولا -

= وفي (١٢ / ٢٥١ و ٢٨٩) - منه - اشتراط «الاعتقاد» حتى يكون ذلك كفراً ناقلاً عن الملة، وفي (١٢ / ٢٤٧) وُضِّفَ بأنه «طريق الكفر». فالواجب عدم ضرب كلام العلماء ببعضه ببعض، وإنها الأصل حملة على قاعدة واحدة مُنضبطة بينة.

أقول: والعجب كله (ينهال) مرة واحدة عندما نسمع من يتجرأ، فيقلب الواقع ظهراً لبطن! ورأساً لكعب! فيقول: «والصورة التي نتحدث عنها صورة من الشرك الأكيد بلا نزاع» !! كما في «تحكيم الشريعة» (ص ٤٧) للصاوي !! بل يدعي (ص ٣١) أن هذا إجماع !! ونحوه قول عبدالعزيز مصطفى كامل في «الحكم والتحاكم في خطاب الوحي» (١ / ٢٥٨) !!

وهذه دعوى باطلة مردودة، وشبهة واهية فاسلة !! وانظر في ردّها ونقضها - زيادة على ما تقدّم - «أحكام القرآن» (٢ / ٧٥٢) لابن العربي، و«محاسن التأويل» (٦ / ٢٤٩١) للقسامي.

= إنكار، هل يدخل هذا في الإباحية؟! فقال: «يُحْسَنُ أَنْ يَصَلَ إِلَى الْكُفْرِ، وَقَدْ يَكُونُ كَالْقَوَانِينِ، لِأَنَّهُ إِذْنٌ عُمُومِيٌّ»^(١)، وإن لم يعتقد أنه حلال».

وقد ذكر الأخ الشيخ خالد العنبري - وفقه الله تعالى - في كتابه الماتع «الحكم بغير ما أنزل الله» (ص ١٣١) عن فضيلة الشيخ عبدالله بن جبرين - وهو من أخصر تلاميذ الشيخ محمد بن إبراهيم - أن الشيخ رحمه الله يذهب في هذه المسألة - صراحة - إلى التفصيل المشار إليه بين العمل والاعتقاد.

ومما يؤكد هذا التفصيل ويُثبتُه: تقريره - رحمه الله - للأمور التي يرتدُّ بها المسلم؛ حيث قال في «فتاويه» (١٢ / ١٩٠ - ١٩١) ما نصّه:

(أ) فهي كُفْرٌ، لكنه ليس أكبر - دائماً -، كما سيأتي تفصيلاً - عنه - بعد صفحتين.

.....

= « تنقسم الأشياء التي يرتدُّ بها إلى ثلاثة أقسام :

قسم يبعد ما عُلِمَ أنَّ الرسولَ جاءَ به ، وخالفَ ما عُلِمَ بالضرورة أنَّ الرسولَ جاءَ به ؛ فهذا يكفرُ بمجرد ذلك ، سواء في الأصول أو في الفروع ، ولا يحتاجُ إلى تعريفٍ ما لم يكن حديث عهدٍ بالإسلام .

والقسم الثاني : ما يخفى دليلاً ؛ فهذا لا يكفرُ حتى تقامَ عليه الحجة من حيث الثبوت ، ومن حيث الدلالة ، ويُقدَّم ما تقامُ عليه الحجة يكفرُ سواء فهم ، أو قال : ما فهمتُ ! أو فهم وأنكرَ إذا فهمَ ووُضِّحت له الحجة بالبيان الكافي .

ليس كفرُ الكفار كلَّه عن عناد ، بل العناد قسمٌ من أقسامه ، والقسم الآخرُ أو الأقسام ليست عناداً ، والحكم الذي بينه وبين الله لا يدخلُ فيه العلماء .

والقسم الثالث : أشياء تكونُ غامضة ؛ فهذا لا يكفرُ الشخص ولو بعد ما أُقيمت عليه الأدلة ، وسواء كانت في الفروع أو في الأصول ...

... فعرفنا من هذا أنه لا تكفيرَ لأحدٍ إلا بعد قِيام الحجة عليه .

فالقسم الأولُ ظاهرٌ ، والقسم الأوسط هو علٌّ هذا الغالب ، لا الثالث .

ثم هنا شيان : أحدهما : الحكم على هذا الشيء أنه كفرٌ ، والثاني : الحكم على الشخص بعينه ، شيء آخر ، ثم تكفيرُ الطائفة كالجهمية هذا شيء ^(١) .

وقد جلى الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - المسألة تجلية تامّة بيّنة أيضًا في

« مجموع الفتاوى » (١/ ٨٠) - له - بكلامٍ دقيقٍ واضحٍ ، عند ذكره القوانين الوضعيّة ،

المخالفة للشرع ، والتي ما أنزل الله بها من سلطان ، قائلًا : « مَنْ حَكَمَ بها أو حاكَمَ إليها مُعتقدًا صحّة ذلك وجوازَهُ - فهو كافرٌ الكُفْرَ الناقلَ من المِلَّةِ ، وإن قُتلَ ذلك بدونِ اعتقاد ذلك وجوازه ؛ فهو كافرٌ الكُفْرَ العمليّ الذي لا يُقتلُ عن المِلَّةِ » (ب) . =

(١) قارنْ ما هنا بكلامه في رسالة « تحكيم القوانين » ، وتأملْ .

(ب) قارنْ بها تقدّم قبل صفحتين .

وكيف تكون مسألة اجتهادية مسألة ليس فيها عن «أئمة

= قلت : ولقد فانت (١١) هذه النصوص من (اجتهد) في جمع (تقييها) وإبداءه ، وإظهاره (١) في رسالة سماها « جهود الشيخ محمد بن إبراهيم في الحاكمية » ١١ بل وصف - في (ص ٦) منها - ما (توصل) إليه من موقف الشيخ محمد بن إبراهيم (١) بأنه مبني على « سلفية المنهج ، وعصرية المواجهة » ١١ ولقد هالني هذا التعبير واشتغفنته ١١

فما هي (العصرية) المقصودة ، و (المواجهة) المطلوبة ١٢ وهل هناك (تغاير) بين هذا الوصف - على فرضي صحة معناه - من جهة ، وبين المنهج السلفي الذي عليه علماءنا الكبار من جهة أخرى ١١ وانظر - للمزيد - : « صيحة نذير .. » (ص ٢٠١ - ٢٠٨) تحت عنوان : (فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم) .

= ويمثل هذا البيان العلمي والتفصيل القوي فهم - ولا بُد - ما وُرد في كتاب « تحريف النصوص » (ص ١٢٣) لفضيلة الأخ الكبير الشيخ بكر أبو زيد - حفظه الله تعالى - مُفَسِّتًا - ، حيث قال :

« وهذا الإرجاء - تأخير العمل عن حقيقة الإيمان - أخطرُ بابٍ لإخفاق الأمة ، وبها لكها في الذنوب والمعاصي والاثام ، وما يترتب عليه من انحسار في مفهوم العبادات ، وتضييع التوحيد = العمل - توحيد الألوهية - ، وكان من أسوأ آثاره في عصرنا شذوُّ التشريع ، بالخروج على شريعة رب الأرض والسما بالقوانين الوضعية .

فهذه - على مقتضى هذا الإرجاء - ليست كُفْرًا ، ومعلوم أن الحكم بغير ما أنزل الله مُعَانِدَةٌ للشرع ، ومُكَابَرَةٌ لأحكامه ، ومُشَاقَّةٌ لله ورسوله .

قلت : فهو - إذن - كُفْرٌ ، لكن حل التفصيل بين العمل والاعتقاد - جائق أهل السلف - ، ولأ ...

قلت:

وهذه نُصُوصُ كلام الشيخ محمد بن إبراهيم ^(١) - رَحِمَهُ اللهُ - الأخرى - المُشارُ إليها في كتابي «التَّجْرِيدُ مِنْ فِتْنَةِ الْخَوَارِجِ إِلَى التَّكْفِيرِ»؛ مُوثَّقةٌ = مُصَوِّرةٌ - كما هي - ومن مَصَدِرِهَا الْأَصْلِيِّ -:



(١) والنقلُ المُتَقَدِّمُ عنه - رَحِمَهُ اللهُ - (ص ٨٠) - وهو الآتي (ص ٨٩) - تامًّا - والذي فيه التَّفْصِيلُ في حُكْمِ التَّكْفِيرِ -: أورد طرفاً حسناً منه الأخُ الشيخُ محمد هشام طاهري في كتابه «تقريرات أئمة الدعوة في مخالفة مذهب الخوارج، وإبطاله» (ص ٦٠٥).

التنفيذي للجمعية المركزية لعلماء الهند قرر في جلسته المنعقدة بولاية دلهي بالهند أن يتصل بالهيئات الإسلامية في البلاد الإسلامية الناهضة ، يستنير بآراء رجالها ، وما وضعوه من قوانين في سبيل الإصلاح الديني والاجتماعي الذي يتلاءم مع التعاليم والأخلاق الإسلامية ، ويتعرف العوامل والأسباب الأساسية التي راعاها المصلحون الشرعيون ، والأهداف التي يرمون إليها ، وذلك تمهيداً لإصدار قوانين إصلاحية شاملة للنهوض بالمسلمين بالهند وذكرتم من المسائل التي يهم المجلس أن يستنير بالرأي فيها ما يلي :

١- حكم من يتزوج بزوجة ثانية مع وجود الزوجة الأولى .

٢- حكم إشراك ابن الإبن في الميراث مع وجود أبناء الصلب .

٣- حكم إنفاق الأموال في حفلات الزواج والمأتم .

وقبل الشروع في الجواب أحب أن أقدم لكم مقدمة مختصرة مهمة ، وهي : انه لما يسرنا ويسر كل مسلم غيور على دينه أن يتكون من الجمعيات العامة التي تهدف إلى إصلاح الأوضاع والتمسك بأصل الدين وتعاليمه الشريفة ومحاربة كل ما خالف الشريعة الإسلامية من البدع والخرافات والدجل ، وكذلك ما هو أهم من ذلك ما يدخله الملحدون والزنادقة والمستشرقون وغيرهم في أفكار بعض المسلمين في تشكيكهم في أصل دينهم ، وتضليلهم عن سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم وشريعته ، وتحكيم القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية . وأهم ذلك معرفة أصل التوحيد الذي بعث الله به رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، وتحقيقه علماً وعملاً ومحاربة ما يخالفه من الشرك الأكبر الذي يخرج من الملة ، أو من

أنواع الشرك الأصغر . وهذا هو تحقيق معنى لا إله إلا الله . وكذلك تحقيق معنى محمد رسول الله : من تحكيم شريعته ، والتقيدها بها ، ونبذ ما خالفها من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان ، والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقداً صحة ذلك وجوازه فهو كافر الكفر الناقل عن الملة ، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة. (١)

(ص - ف ٦٢ - ١ في ٩ - ١ - ١٣٨٥ هـ)

(١٨ - تفسير أصل الاسلام - التوحيد)

(هذه نصيحة ذكر فيها نوعي التوحيد ، وان الإقرار بتوحيد الربوبية يكفى في الاسلام - قال في بيان معنى توحيد الالهية) (٢) :

ومعناه إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة : بأن لا يدعى إلا هو ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يرجى ولا يخاف إلا هو ولا يذبح ولا ينثر إلا له ، إلى غير ذلك من أنواع العبادة وهي كثيرة فإن العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة .

ومجرد الإقرار بتوحيد الربوبية من أن الله هو الخالق المرازق المدبر وحده لا يكفي في عصمة الدم والمال ، ولا يكون به الرجل مسلماً حتى يوحد الله تعالى في العبادة ، فإن المشركين الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مقرين بتوحيد الربوبية

(١) قلت وتأتي الاجوبة عن بقية الاسئلة في مواضعها من أبواب الفقه ان شاء الله .

(٢) سقطت الصحيفة الاولى من هذه النصيحة ولم أجدها بعد البحث والسؤال .

الفقرة د - من المادة ٣ ، التى نصها : أن تكون الغرفة مرجعاً لحل الخلافات التجارية بين المتنازعين من التجار سواء كان المدعى عليه مسجلاً أو غير مسجل . وقد انتهى البناء نسخة عنوانها « نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية » المطبوع بمطبعة الحكومة بمكة عام ١٣٦٩ للمرة الثانية ، ودرسا قريبا نصفها فوجدنا ما فيها نظماً وضعية قانونية لا شرعية ، فتحققنا بذلك أنه حيث كانت تلك الغرفة هى المرجع عند النزاع أنه سيكون فيها محكمة ، وأن الأحكام غير شرعين ، بل نظاميون قانونيون ، ولا ريب أن هذه مصادمة لما بعث الله به رسوله ﷺ من الشرع الذى هو وحده المتعين للحكم به بين الناس والمستضاء منه عقائدهم وعاداتهم ومعرفة حلالهم من حرامهم وفصل النزاع عند ما يحصل النزاع . واعتبار شئ من القوانين للحكم بها ولو في أقل قليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله ، ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع وإيصال الحقوق إلى أربابها وحكم القوانين إلى الكمال وكفاية الناس في حل مشاكلهم ، واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة ، والأمر كبير مهم وليس من الأمور الاجتهادية . وتحكيم الشرع وحده دون كل ماسواه شقيق عبادة الله وحده دون ماسواه ؛ إذ مضمون الشهادتين أن يكون الله هو المعبود وحده لا شريك له ، وأن يكون رسوله ﷺ هو المتبع المحكم ماجاء به فقط . ولا جردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيميا عند النزاع . فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِى شَأْنِهِمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (١) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (٢)

وولي أمر المسلمين أيده الله بالحق لا يعدل بحكم الله ورسوله حكم أي من الناس ولا أي قانون لو كان في ذلك ما كان ، بل هو حرب القوانين ، ومؤيد شريعة سيد المرسلين .

وإنما بينت هذا البيان مجرد جواب عن سؤال كما هو الواجب علينا ، ونصح الله ورسوله وأئمة المسلمين ، وخفاة أن يزج بنا الشيطان في حزب الأحكام بالقوانين ، ومن فشا فيهم التجافي عن الدين ، والسير خلف المغضوب عليهم

- ٥ -

النقد الخامس

من فتوى (اللجنة الدائمة)

في (التحذير) من كتابي

«التحذير من فتن الغلو في التكفير»

5 - تعليقه على كلام من ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم ما لا يحتمل ؛
كما في الصفحات 108 حاشية / 1 ، 109 حاشية / 21 ، 110 حاشية / 2.

قلت:

١- الموضوع الأول (ص ١٠٨): ليس فيه إلا نقلٌ مخض عن الشيخ ابن عثيمين -دُونِ أيّ تعليقٍ مِنِّي-!!
فمِنْ أينَ أتى (التحميل!) -المدعى-؟!
وقد نقلَ هذا النصَّ العزيزَ -نفسه- الأخُ الفاضلُ الشيخُ عبدُ السلامِ السُّليمان في كتابهِ المفيد -جداً- «صلة الغلو في التكفير بالجريمة»^(١) (ص ٨٣)
- وهو بتقريظِ سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، ومعالي الشيخ صالح

(١) انظر كتابي «الجهود (العلمية) الدالة، على مكافحة (المملكة العربية السعودية)

للإرهاب، والغلو في التكفير، وتطرّف الفئة الضالة» (ص ٦٥).

الفوزان - حفظهما الله -.

وكلاهما - برك الله فيهما - في (اللجنة الدائمة) - نفسها - التي حذرت من كتابي « التَّهْذِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ » - نفسه -!

وقد نَقَلَ الأخ الشيخ عبد السلام - وفقه الله - هذا النص من كتاب « فتنة التكفير »، الذي جمعه الأخ علي أبو لوز = الذي نَقَلَ - بدوره - هذا النقل - بالذات! - عن كتابي « التَّهْذِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ » - كما ذَكَرَ هو - صراحة - (ص ١٣) - من كتابه!

مع التنبيه إلى أنه - أعني: الأخ الشيخ عبد السلام - نَقَلَ (ص ٩٤) - من كتابه - عن كتابي « التَّهْذِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ » - مُصَرِّحاً باسمه - جزاءه الله خيراً -^(١)؛ كما سيأتي نقل ذلك - عنه - مُوثَقاً مُصَوِّراً - (ص ٩٩).

ولقد قِيلَ - قديماً - : الأعلى أَعْلَى!

والنص المشار إليه - في أصله - هو تعليق للشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - بعد انتهاء بعض طلبته من قراءة « فتنة التكفير » - لشيخنا الألباني - عليه، وتعليقه عليها^(٢).

(١) ونص كلامه - ونَقَلَهُ - تاماً - تراه في كتابي « الجهود (العلمية) الدالة على مكافحة (المملكة العربية السعودية) للإرهاب، والغلو في التكفير، والإرهاب، وتطرف الفتن الضالة » (ص ٥٩-٧٦).

(٢) (فائدة):

بعد انتهاء ساحة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين من تعليقاته على كلام الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - : قرأ أحد طلبته رسالتي « القول المأْمُون في تخريج ما وَرَدَ عن ابن عباس في تفسير: =

٢- الموضع الثاني (ص ١٠٩) - المنتقد - : هو تعليق لي؛ لخصت فيه ما فهمته من كلام الشيخ ابن عثيمين - السابق - نفسه - .

وليس فيه أي زيادة عليه .

بل إن كلام الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - المنشور في رسالته «التحرير لمسألة التكفير» - بتحقيقي - وهو من آخر كلامه الصريح - : يؤكد - تماماً - هذا الفهم الرجيح - والله الحمد - .

٣- الموضع الثالث (ص ١١٠) - المنتقد - : نص (صريح) - جداً - من الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في التفصيل في تكفير (حكام القوانين الوضعية) .

وهو النص (الثاني) - الأهم^(١) - الذي نقله عن كتابي : «التحذير من فتن الخوفا في التكفير» - صراحة هذه المرة - كما أشرت - آنفاً - الأخ الشيخ عبد السلام السليمان - وفقه الله - في كتابه «صلة الغلو في التكفير..» - المشار إليه - قريباً - المطبوع بتقريظ الشيخين عبد العزيز آل الشيخ، وصالح الفوزان - وهما من الموقعين على فتوى «التحذير من فتن الخوفا في التكفير» - !!
... فلست أدري - وقد أدري! - : ما الذي جعل الكلام منتقداً - هناك - ؟!
ومقبولاً - هنا - ؟!

= ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّخِذْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ - المطبوعة سنة (١٤١٠ هـ) - ؛ ليستفيد منها طلبته - رحمه الله - .

فانظر : <http://ar.islamway.com/lesson/105913>

و ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾ ...

(١) وكان جواب الشيخ المتعلق بهذه المسألة عقب القراءة عليه رسالتي «القول بالمؤمن..» - المذكورة - على النحو المشار إليه - قبلاً - .

وهو هو!

نعم؛ هو.. هو!!

وأيضاً؛ دون أيّ تعليقٍ مِنِّي!

ثمَّ رأيتُ نَقْلَ كلامِ الشَّيْخِ ابنِ عُثَيْمِينَ - هذا - رَحِمَهُ اللهُ - نَفْسِهِ -: في كتابِ
«تقريرات أئمة الدَّعوة في مُخَالَفَةِ مذهبِ الخَوارجِ، وإبطاله» (ص ٦١٨-٦١٩)
- للأخِ الدُّكتورِ محمدِ هشامِ طاهري - والذي ناقَشَهُ فيه سَمَاحَةُ المُفتيِ الشَّيْخِ
عبدِ العزيزِ آلِ الشَّيْخِ - مع موافقَتِهِ، وتَقْرِيرِهِ - ...
واللهُ - وحْدَهُ - المُستعان..

وهاكُم صُورَ - وتوثيقَ - كُلِّ:

تعليق فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
على كلام الشيخين الألباني وابن باز ، حفظهم الله أجمعين
في مسألة الحُكْم بغير ما أنزل الله رب العالمين

الذي فهم من كلام الشيخين : أَنَّ الكفر لمن استحلَّ
ذلك ، وأما مَنْ حكمَ به على أَنه معصيةٌ مخالفةٌ : فهذا ليس
بكافرٍ ؛ لأنَّه لم يستحلَّه ، لكن قد يكونُ خوفًا ، أو عجزًا ، أو ما
أشبه ذلك ؛ وعلى هذا فتكونُ الآياتُ الثلاثُ مُنزَّلةً على أحوالٍ
ثلاثٍ :

١ - مَنْ حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بَدَلًا عن دينِ الله ^(١) ؛ فهذا
كفرٌ أكبرُ مخرجٌ عن الملة ؛ لأنَّه جعلَ نفسه مُشرِّعًا مع الله

(١) وقال فضيلته - حفظه الله - في « مجموع الفتاوى » (٢ /
١٤٥) ، مُبيِّنًا - بكلامٍ علميٍّ عالٍ - ضوابطَ تكفيرٍ مَنْ هذا حاله :
« ... بحيثُ يكونُ عالمًا بحكمِ الله ، ولكنَّه يرى أَنَّ الحُكْمَ المُخالفَ له
أولى ، وأنفعُ للعبادِ مِنْ حُكْمِ الله ، أو أَنَّهُ مُساوٍ لحُكْمِ الله ، أو أَنَّ العُدولَ
عن حُكْمِ الله إليه جائزٌ » .

وانظر « فتح الباري » (١٣ / ١٢٩) .

عز وجل ، [ولأنه كارهٌ لشريعته] ^(١) .

٢ - مَنْ حَكَمَ بِهِ لَهْوَى فِي نَفْسِهِ ، أَوْ خَوْفًا عَلَيْهَا ^(٢) ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهَذَا لَا يَكْفُرُ ، وَلَكِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى الْفَسْقِ .

٣ - مَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَوَانًا وَظُلْمًا - وَهَذَا لَا يَتَأْتَى فِي حُكْمِ الْقَوَانِينِ ^(٣) ، وَلَكِنْ يَتَأْتَى فِي حُكْمٍ خَاصٍّ : مِثْلُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى إِنْسَانٍ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لِيَسْتَقَمَّ مِنْهُ - ، فَهَذَا يَقَالُ : إِنَّهُ ظَالِمٌ .

فَتَنْزَلُ الْأَوْصَافُ عَلَى حَسَبِ الْأَحْوَالِ .

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا أَوْصَافٌ لِمُصَوِّفٍ وَاحِدٍ ، وَأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ ظَالِمٌ ، وَكُلُّ كَافِرٍ فَاسِقٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٤) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ﴾ ^(٥) ، وَهَذَا هُوَ الْفَسْقُ الْأَكْبَرُ .

(١) وَهَذَا شَرْطٌ لَا يَنْتَحِقُ إِلَّا بِالْإِعتْقَادِ ، أَوْ الْجُحُودِ ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، أَوْ دَلٌّ عَلَيْهِمَا ، بَيِّقِينَ لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَلَا شَكَّ يَعْتَرِيهِ .
وَلَا فَهَلْ يُعْرَفُ الْكُفْرُ وَالرَّدَّةُ - الْمُبْتِئَانِ عَلَى الْكُزُو - بِمَجْرَدِ الْمُخَالَفَةِ وَتَخْضِي التَّرَكُّ ١٢ وَقَارَنَ بِالتَّعْلِيلِ السَّابِقِ عَنْهُ - حَفَظَهُ اللَّهُ - .

وَمَا بَيْنَ الْمَكُوفِينَ نَقْلُهُ مِنْ خَطئه - حَفَظَهُ اللَّهُ - .

(٢) وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْحُكْمِ عَكْسُ سَابِقِهِ ، فَتَأْمَلْ .

(٣) فَالتَّوَحُّانِ السَّابِقَانِ - إِذَا - مُتَعَلِّقَانِ بِالْقَوَانِينِ ...

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٥٤ .

(٥) سُورَةُ السَّجْدَةِ : ٢٠ .

□ شبهة وجوابها [الاستبدال] ^(١) ،

وهناك شبهة عند كثير من الشباب ، استحكمت في عقولهم ، وأثارت عندهم مسألة الخروج على الحكم ، وهي : أن هؤلاء الحكماء مُبدلون ^(٢) ، وضعوا قوانين وضعية من عندهم ، ولم يحكموا بما أنزل الله والحكم موجود ، لكن وضعوا قوانين من عندهم !! فحكموا بردة هؤلاء وكفرهم ! وبتوا على ذلك أن هؤلاء ما داموا كفاراً فيجب قتالهم ، ولا يُنظر إلى حالة الضعيف !! لأن حالة الضعيف قد نُسخت بأية السيف !! فما بقي هناك مجال للعمل بحالة الاستضعاف - كما يقولون- التي كان عليها المسلمون في مكة !!

فالجواب على هذه الشبهة أن نقول :

لا بد أن نعلم أولاً : هل انطبق عليهم وصف الردة ^(٣) أم لا ؟

(١) من هنا إلى آخر التعليق تفسين لسؤال سائل ، وجواب الشيخ

ابن عثيمين - حفظه الله - له .

(٢) وهذه الشبهة - أعني : دعوى الاستبدال - هي أكثر الشبهات

التي نسميها من المكفرين ، أو نفروها لهم !

وجواب الشيخ - نفع الله به - واضح جداً دون أدنى لبس ...

لكنهم يجهلون ، ويجهلون ... ويجهلون بما لا يعرفون ..

... وإلى الله المشتكى .

(٣) تأمل أنه - حفظه الله - لم يجعل الاستبدال المشار إليه =

وهذا يحتاجُ إلى معرفة الأدلة الدالة على أَنَّ هذا القولَ أو الفعلَ رِدَّةٌ ، ثمَّ تطبيقها على شخصٍ بعينه ، وهل له شبهةٌ أم لا ؟
يعني : قد يكونُ النصُّ قد دلَّ على أَنَّ هذا الفعلَ كفرٌ ، وهذا القولَ كفرٌ ، لكنَّ هناك مانعٌ يمنعُ من تطبيقِ حكمِ الكُفْرِ على هذا الشخصِ المعينِ .

والموانعُ كثيرةٌ ؛ منها الظنُّ - وهو جهلٌ - ، ومنها الغلبةُ : فالرجلُ الذي قالَ لأهلهِ : إِذَا مِتُّ فَحَرِّقُونِي واسْحَقُونِي في اليمِّ ؛ فإنَّ اللهَ لو قدرَ عليَّ ليعذبَنِي عذابًا لا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا من العالمين ^(١) ؛ هذا الرجلُ ظاهرٌ عقيدتهِ الكفرُ والشكُّ في قدرةِ الله ، لكنَّ اللهَ لما جمعه وخاطبه ، قال : يا ربِّ إِنِّي خَشِيتُ مِنْكَ ! أو كلمةً نحوها ، فغفرَ له ، فصارَ هذا الفعلُ منه تأويلًا ^(٢) .
ومثلهُ ذلكَ الرجلُ الذي غلبه الفرحُ ، وأخذَ بناقتهِ قائلاً :

= - وحده - دليلاً على الكفرِ ، أو علامةً عليه ، بل فصلٌ وأصلٌ على وفقِ ما تقدَّم فُكِّرُهُ مِرارًا عن أئمةِ العلمِ الماضينَ وعلمائنا المعاصرينَ .
فتنبه ، ولا تكن من الغافلين .

(١) رواه البخاري (٣٢٩١) ، ومسلم (٢٧٥٧) عن أبي سعيد

الخدري .

(٢) أي : غَيَّرَ مَقْصُودَهُ ، ولا مُراد منه .

واحد بعشرة ثم قال: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦] وقد قال بعض العلماء: إن ذلك في وقت الضعف، والحكم يدور مع علته، فبعد أن أوجب الله عليهم مصابرة العشرة قال: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ ثم نقول: إن عندنا نصوصاً محكمة تبين هذا الأمر وتوضحه، منها قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وُسْعَهَا وقدرتها، والله سبحانه يقول أيضاً: ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] فلو فرضنا أن الخروج المشار إليه على هذا الحاكم واجب، فإنه لا يجب علينا ونحن لا نستطيع إزاحته، فالأمر واضح لكنه الهوى يهوي بصاحبه»^(١).

ولعلنا نختم هذا المبحث بكلام سهل بن عبد الله التستري - رحمه الله - فيقول: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين، أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم»^(٢).

* * *

← (١) «التحذير من فتنة التكفير» جمع علي الحلبي ص ١٠٣-١١١، (تعليق الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - على كلام الشيخين الألباني وابن باز رحمهما الله في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله).

(٢) «تفسير القرطبي» ٥/ ٢٦٠-٢٦١.

- ٦ -

النقد السادس

من فتوى (اللجنة الدائمة)

في (التحذير) من كتابي

«التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ الْعَمَلِ فِي الْبُكَفَةِ»

6 - كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله ، وبخاصة في ص / 5 ح 1/ ، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشبهة - الرافضة - وهذا غلط شنيع .

قلت:

كلامي في الصّفحة المشار إليها مبنيٌّ على ثلاثِ نقاطٍ:
الأولى: أن إطلاق مُصطلح (الحاكمية) على مسألة (الحُكم بغير ما أنزل الله) = فيه نظر!

الثانية: أن جعل (الحاكمية) نوعاً مُستقلاً من أنواع التّوحيد = عملٌ مُحَدَثٌ.
وأيّدتُ ذلك بالنّقل عن بعضِ فتاوى (اللّجنة الدّائمة) - الموقّرة -.

الثالثة: استنكارُ حَضَرِ العقيدة (عند البعض) في مسألة (الحاكمية) - فقط -؛
«بحيث إذا ذكرت العقيدة (عنده) فإنّه يَحْمِلُها على (الحاكمية)! وإذا ذكّر (هو) العقيدة؛ فإنّها هي عنده - قولاً واحداً - الحاكمية!» - كما هو وجه نقدي لهم - في

كتابي «التَّحْرِيبُ مِنْ الْغَيَاوَةِ فِي الْإِسْلَامِ» - (ص ٦).

ثُمَّ عَلَّقْتُ - رَدًّا عَلَى هَذَا الْحَضَرِ الظَّالِمِ - الَّذِي لَا أَظُنُّ (!) أَنَّ مَشَائِخَنَا يُجَالِفُونَ فِي بَطْلَانِهِ - بِقَوْلِي:

«وهذا - عند عددٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مُشَابَهَةٌ لِعَقَائِدِ الشَّيْعَةِ الشَّنِيعَةِ، الَّذِينَ جَعَلُوا (الإمامة) أَعْظَمَ أَصُولِ الدِّينِ...!!»

فَأَيْنَ (التَّهْوِينُ) الْمُدَّعَى؟!

وَأَيْنَ فِي نَصِّ كَلَامِي - بِرَبِّكُمْ - أَنَّ (العناية بتحقيق التَّوْحِيدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ مُشَابَهَةٌ لِلشَّيْعَةِ) - كَمَا ادَّعَى عَلَيَّ -؟!

وَالْكَلَامُ - كُلُّهُ - عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ (مُحَدَّد) - مُتَعَلِّقٌ بِحَضَرِهِمُ الظَّالِمِ الْمَذْكُورِ - لَا غَيْرَ^(١)!

وَأَلَّا؛ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - إلزاماً!:-

إِنَّ (اللجنة الدائمة) بِنَفْيِهَا أَنْ تَكُونَ (الْحَاكِمِيَّةُ) نَوْعاً مِنْ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ -: تَهْوُنُ مَسْأَلَةَ (الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ)؟!

فَهَلْ هَذَا يُسَلِّمُ لِمُدَّعِيهِ؟!

(١) وفي كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٧٥-٨٦ - المطبوع سنة ١٤٢٣ هـ) بحثٌ بعنوان: «عِظَمُ خَطَرِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَتَهْوِيلُهُ، لَا تَهْوِينُهُ».

فالجواب - بالصوت الأعلى - : لا، وألف لا..

... وهذا كذاك - سواء بسواء - !

فلا يجوز الإلزام بما لا يلزم؛ وبخاصة إذا نفى الملزم ما ألزم به - هذا لو كان
قال ما قال - فعلاً - ؛ لا أن يدعى عليه نقيض قوله ومُرادِه - !

فكيف وهو لم يقله؟!

وهاكم نصوص ذلك - كله - مؤثقاََ مُصَوِّراً - :

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ،
وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فهذه رسالة موجزة مختصرة في مسألة الحكم^(١) بغير ما أنزل
الله ، وما يُبنى عليها من أحكام ؛ وهي « مِنْ الْمَسَائِلِ الْكُبْرَى
التي ابْتُلِيَ بها حُكَّامُ هذا الزمان .

(١) و (البعض) يُطلقُ عليها اسم (الحاكمية) - وهو مُصطلح
حادث ؛ فيه بحثٌ ونظراً - ، ثم يجعلُ ذلك أهمَّ أصولِ الدينِ ! وأعظمَ
أبوابِ الملَّةِ !! بحيث إذا ذُكِرتِ العقيدة (عنده) فإنَّه يحملُها على
(الحاكمية) ! وإذا ذُكِرَ (هو) العقيدة ، فإنَّها هي عنده - قولاً واحداً - =

فعل المَزْء أن لا يتسرعَ في الحكم عليهم بما لا يستحقونه ؛
حتى يتبينَ له الحق ؛ لأنَّ المسألة خطيرة «^(١)» ، ونتائجها مريعة ..
ولأنَّ من الأصولِ المُعْتَبَرَةِ عندَ أهلِ العلمِ في مسائلِ الإيمانِ
« أنَّ الكُفْرَ نوعانِ :

- كُفْرٌ عملي ، وكُفْرٌ جُحُودٍ ^(٢) وعناد .

= الحاكمة ^(١) !!

وهذا - عند عددٍ من أهل العلم - مُشابهةٌ لعقائدِ الشيعةِ الشَّيعَةِ ؛
الذين جعلوا (الإمامة) أعظمَ أصولِ الدين !! وهو قولٌ باطلٌ ورأيٌ
عاطلٌ ، رَدُّهُ عليهم - بقوة - شيخُ الإسلام - رحمه الله تعالى - الإمامُ ابنُ
تيمية في « منهاج السنة » (١ / ٢٠ - ٢٩) ؛ فانظرهُ .
- وانظر - للمزید - : « صِيحة نذير » (ص ١٧٣ - ١٨٠) تحت
عنوان : (الحاكمة)

(١) « مجموع فتاوى الشيخ ابن العثيمين » (٦ / ١٦٢) .
(٢) قال ابنُ حزم ^(٢) في « الإحكام » (١ / ٤٩ - ٥٠) : « الكُفْرُ =

(١) بل الأصحُّ من ذلك أن بعضاً آخر (اخترع) ما سماه بـ (توحيد
الحاكمية) ! ثم لم يكتفِ بذلك ، حتى جعله قسماً رابعاً (١) من أقسامِ التوحيدِ المعروفة !!
وليس له في ذلك أدنى سَلَفٍ من السَّلَفِ !! وإنما هو من آراء (ومُخَدَّات) الخُلَفاء !!
ثم رأيتُ - بحمد الله - فتوى مهمةً لهيئة كبار العلماء برقم (١٨٨٧٠)
بتاريخ : ١١ / ٦ / ١٤١٧ هـ ، وفيها قولُهُم : « وبجعلِ الحاكمية نوهاً مستقلاً من
أنواعِ التوحيدِ حملٌ مُخَدَّثٌ لم يقل به أحدٌ من الأئمةِ فيما نعلم » .

وانظر - للمزید - : « صيحة نذير .. » (ص ١٨١ - ٢٠٠) .
(٢) ولقد مدَّحَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية قولَ ابنِ حزم في مسائلِ الإيمانِ ،
وكذا قولَهُ في نقضِ الإرجاء ؛ كما في « مجموع الفتاوى » (٤ / ١٨ - ١٩) .

قلت:

وتالياً: نص آخر - مؤثفاً مضموراً - من كتابي «التحريب من فتن العنقاء في التكفير»
- نفسه - فيه النص على (التحذير) من (التهوين من شأن الحكم بما أنزل الله)
- صراحة، وبلسان عربي مبين - ...

ف...

سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ!

كيف يدعى عليّ - (فهمًا) - ما أنا مُصرِّح بِبُطْلَانِهِ - (نصًا) - ؟!

و.. في الكتاب - نفسه -!

وفي كلامي - هنا - آخرًا - الإشارةُ إلى خَطَرِ مسألة (تكفير الحاكم)، وعظيم
آثارها على الأمة! بها (قد) تُرمى بسببه الأمة (بالتطُّرف)، والمُسلمون (بالإرهاب)..

وهذا - كُلُّهُ - قَبْلَ (١١ - سبتمبر) - وآثارها، وتداعياتها - بسنوات!!

وما كتابُ «الكواشف الجليّة في تكفير الدولة السعودية»^(١) -، وأسبابه،

وآثاره، وتبعاته - عن التأمل بعيد!

(١) وقد وصلت الوقاحة ببعضهم (!) أن وضع نسخة - أو نسخًا - من هذا الكتاب الخبيث - على

مدخل منزل سماحة الشيخ المفتي عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ - حفظه الله - في مدينة (الرياض) -!

وانظر كتابي «الجهود (العلمية) الدالة على مكافحة المملكة العربية السعودية للإرهاب، والغلو في

التكفير، وتطُّرف الفئة الضالة» (ص).

فلئن كفر أولئك المبطلون (بلاد الحرمين الشريفين) - والتي نعتقد أنها بلاد العقيدة والتوحيد، وأنها خير البلاد الإسلامية حكماً بالشرع - على وجه الأرض - اليوم - على ما فيها من نقص لا يسلم منه إلا المعصوم - ؛ فكيف سيكون حكمهم - إذا - على بقية الدول الإسلامية الأخرى - وفيها ما فيها - ؟!

وهاكم صور ذلكم:

وغير ذلك من أحكام شرعية^(١) ...

فينبغي - على ضوء ذلك - الحكم على المتروكات وفق قاعدة الترك الاعتقادي المبني على الجحود ، والإنكار ، أو التكذيب ، أو الاستحلال ، لا على الترك المجرد ، وإلا كان هذا قول الخوارج بعينه !!

ولسنا نقول هذا تهويًا من شأن الحكم بما أنزل الله ، أو تقليدًا من قدر تطبيق الشريعة ؛ فهذا ما نحلم به ، وندعو إليه ، ونحرص عليه .

فاحتكام الناس إلى شريعة الله سبحانه وتعالى - كتابًا ومُسَنَّة - فيه سعادتهم ، ونجاتهم ، وهدايتهم ، وصلاحتهم ... بل كيف لنا أن نُهَوِّنَ من مسألة فظيعة عظيمة مُتردِّد الحكم فيها - والفاعل لها - بين الكفر والظلم والفسق ؟!

(١) فقول مَنْ قال : « والذي نحن فيه اليوم : هو هجر لأحكام الله عامة ، وإثارة أحكام غير حكمه في كتاب الله وسُنَّه نبيه ، وتعطيل لكل ما في شريعة الله ... » - كما نُقِلَ وأُقرَّ في كتاب « الشريعة الإلهية لا القوانين الوضعية » (ص ١٨٩) ١١ - : فكلام عاطفي ، تُعوِّزُه الواقعية العلمية ؛ كما سيأتي لإيضاحه من كلام الشيخ ابن عثيمين (ص ١١٣ - ١١٤) . وانظر - للمزيد - : « صيحة نذير ... » (ص ٢٠٩ - ٢١٢) تحت عنوان : (كلام الأخوين شاكر) .

ولكننا نقولُ الذي قلناه ردًّا لِعُلُوِّ الغالين، وتكفيرِ
المُكفِّرين ؛ الذين فَتَحُوا البابَ مُشرَعًا - بأفعالهم وأقوالهم -
لكلِّ أعداءِ الدينِ ومُناوئيه ؛ لِيَصِفُوا الإسلامَ بالتطرُّفِ ،
والمسلمين بالإرهابِ .. من غيرِ تمييزٍ ، وبلا تفصيلٍ .. فكانوا
- بسوءِ صنيعهم - سدًّا مَنيعًا في وَجْهِ الدعوةِ الحَقَّةِ للإسلامِ
الحَقِّ ، وسببًا كبيرًا للضغطِ على المسلمين واستِنزافِ مُقدَّراتِهِمْ ،
وَشَلِّ قواهِمْ ...

فَاللهُ يُصْلِحُهُمْ ، وَيُسَدِّدُ دَرَجَتَهُمْ ..

... ثُمَّ :

ما أَجْمَلَ ما رُوِيَ ^(١) في « تاريخِ بَغْدَادِ » (١٠ / ١٨٦)

- للخطيبِ البَغْدَادِيِّ - أَنَّهُ :

أَدْخَلَ رَجُلٌ من الخوارجِ على المأمونِ ، فَقَالَ لَهُ :

ما حَمَلَكَ على خِلافِنَا ؟

قَالَ : آيَةٌ في كِتَابِ اللهِ تَعَالَى .

قَالَ : وما هِيَ ؟

(١) انظر ما سيأتي (ص ١٢٦ - ١٢٧) حولَ هذا الأثر .

قلت:

وهذا الذي خُلصْتُ إليه -نَفْسُهُ- والحمدُ لله -تحذيراً- من جهتيه- هو ما بيَّنه معالي الأخ الكبير الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله- في مُقدِّمته على كتاب «خطورة الإرهاب، ومسؤولية الأمن الفكري» (المطبوع سنة ٢٠١١م)؛ -للاستاذ سلمان العمري-؛ قائلاً:

«إِنَّ طَغَاماً مِنْ حُدَثَاءِ الْأَسْنَانِ، وَسُفْهَاءِ الْأَحْلَامِ، خَرَجُوا عَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ، وَغَلَوْا فِي الدِّينِ، وَقَالُوا عَلَى اللَّهِ بَغِيرَ عِلْمٍ - فِي أعْظَمِ الْمَسَائِلِ الْعَقَدِيَّةِ الدِّيْنِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ-؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا، وَأَسَاءُوا إِلَى أُمَّتِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَكَانَتْ إِسَاءَتُهُمْ إِلَى دِينِهِمْ أَعْظَمَ، فَأَلْصَقَتْ بِالْإِسْلَامِ تَهْمَةٌ إِزْهَاقِ أَرْوَاحِ الْآمِنِينَ، وَحُورِبَ الْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ.

وإنَّ الغُلُوَّ فِي الدِّينِ، وَتَرْوِيعَ الْآمِنِينَ، وَالسَّعْيَ فِي الْأَرْضِ فِسَاداً -لِإِهْلَاكِ الْحَرْثِ وَالنَّسْلِ- مِنْ أَسْوَأِ نَتَائِجِ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بَغِيرَ عِلْمٍ، الَّذِي هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَرَّمَاتِ وَأَشَدِّهَا.

وهو مِنْ أَعْظَمِ الشُّرُورِ الَّتِي ابْتَلَيْتْ بِهَا الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ -بِعَامَّةٍ-، وَبِلَادُ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - (المملكة العربية السعودية) - بخاصَّةٍ-».

وقال -حفظه الله، ونفع به- أيضاً:

«كُلُّ الانحرافاتِ الواقعة -اليوم- تراها بسببِ (الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ الله).

كُلُّ الانحرافاتِ الإسلامية.. والجماعاتِ الإسلامية.. و(جماعة الجهاد)..

و(جماعة التكفير)، و.. التفجيرات.. وتكفير الدُّول.. -كُلُّها- لأجلِ
(الحُكم)..^(١)

قلت:

وهذا التقريرُ من معاليه -والفضلُ لله- وَحَدَهُ-: دليلٌ -من أدلّة- على أَنَّ
المنهجَ الحقَّ الواحدَ يُفرِّزُ نتائجَ صدقٍ واحدةٍ -على وَجْهِ الحقِّ والحقيقة-، وإن
تباعدت الأزمنة، وتناأت الأمكنة-...

وهذه نصوصٌ أُخرى من كتابي «صيحة نذير»- الذي ألحقته (اللجنة)
-الموقرة- في (التحذير) بكتابي «التَّحذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ»-!
وقد قُلْتُ فيه -كما هو النصُّ الموثَّقُ المصوَّرُ- الملَّحَقُ- حول «مُشابهة دُعاة
(الحاكمية) للرّوافض»:

وَالْوَجْهُ فِي الْمُشَابَهَةِ الْمَذْكُورَةِ - حَتَّى يَفْهَمَهَا مَنْ (لَمْ) يَفْهَمْ - مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ادَّعَاهُ ابْنُ
الْمُطَهَّرِ الْحِلِّيُّ الرَّافِضِيُّ فِي مُفْتَتَحِ رِسَالَتِهِ «مَنْهَاجِ الْكِرَامَةِ» ؛ حَيْثُ قَالَ :

... إِلَى آخِرِ كَلَامِي -الآتِي نَصُّهُ- تَامًّا-مُصَوَّرًا مُوثَّقًا-، وَيَأْنُهُ؛ دُونَ أَدْنَى

كِبْس!

(١) قَالَهُ -حَفَظَهُ اللهُ- أَثْنَاءَ مُنَاقَشَتِهِ لِأَطْرُوحَةِ «تَقْرِيرَاتِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ»

-لِلْأَخِ يَاسِرِ السَّلَامَةِ-.

فأين الدَّعْوَى مِنْ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ؟!

وقد بَيَّنْتُ -ثَمَّة- الْفَرْقَ بَيْنَ (الْحَاكِمِيَّةِ) فِي مَدْلُولِهَا الشَّرْعِيِّ (الشَّامِلِ)
الصَّحِيحِ -عِنْدَنَا أَهْلَ السُّنَّةِ- الْمَبْنِيَّ عَلَى الْإِعْتِقَادِ الْحَقِّ -، وَبَيْنَ (الْحَاكِمِيَّةِ) فِي
مَدْلُولِهَا الْمُخْتَزَلِ الصَّيِّقِ (المحصور!) -الظَّالِمِ- الْمُتَنَقِّدِ -عِنْدَ الْمُكْفِّرِينَ،
وَالْحَمَاسِيِّينَ، وَالْمُهَيِّجِينَ-..

كُلُّ ذَلِكَ عَلَى النُّحُو الَّذِي بَيْنَهُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ -حَفْظُهُ اللَّهُ- فِي
مُقَدِّمَتِهِ النَّافِعَةِ عَلَى كِتَابِ «مَنْهَجِ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ» -مِمَّا سَيَأْتِي تَصْوِيرُ
بَعْضِ كَلَامِهِ -وَتَوْثِيقُهُ-.

وَهَاكُمُ وَثَائِقُ -وُصُورَ- كُلِّ:

- الحاكمية -

نَقَلْتُ في «التنذير» (ص ٣) وَضَفَ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - أنها :
« من المسائل الكبرى التي اثبت بها حكام هذا الزمان » .

ثم تحفظت على كلمة (الحاكمية) مُشِيرًا إلى أنها « مُصطلح حادث » فيه بحث ونظر ... فلم أنف مدلولاً شرعياً - بحمد الله تعالى - ، بل إنني لم أنف - حتى - المُصطلح المذكور !! وإنما توقفت فيه ، وتحفظت عليه ^(١) ...

ثم (ألححت) إلى خطر دعوى من يجعل قضية (الحكم) و الحُكْم « أهم أصول الدين » وأعظم أبواب الملة !! بحيث إذا ذكرت العقيدة (عنده) فإنه يحملها على (الحاكمية) ! وإذا ذكر هو (العقيدة) ، فإنما هي عنده - قولاً واحداً - الحاكمية !!

وأنتبه هنا - زيادة - أن (الحاكمية) عند كثير من (هؤلاء) - إذا أطلقت - فلا يراؤ بها إلا الدولة ، والقيادة ، ونظام الحكم ^(٢) ؛ ذلك أنهم « يرون أن التوحيد هو فقط إفراد الله بالملك ، ووجوب التحاكم إليه وحده ، ويحلقون من الطواغيت والأرباب من دون الله ، ولا يغنون ببقية أقسام التوحيد من شرك الأسماء ، والحديث عن الفرق الضالة ، وانحرافها في توحيد الأسماء والصفات » ^(٣) ، وغير ذلك من المهمات .

فهذا غلط ظاهر ، وانحراف بين .

(١) وهو تحفظ علمي ، قائم على الجلم والأناة ، حتى تُثَقَّن الطُرُق والمُتَأَنَّد أُمَام أصحاب (التنوير) والتشويش) الذين يتناولون المصطلحات (بأسلوب يفتر إلى الدقة والأمانة العلمية) ، واضعيتها في غير موضعها ، وجاعليتها في غير مكانها ...

(٢) من ذلك قول الكاتب الإسلامي أبي الأهل المودودي - رحمه الله وعفا عنه - في رسالته « الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية » (ص ٢١ - ٢٢) : « إن مسألة القيادة والزعامة ، إنما هي مسألة المسائل في الحياة الإنسانية ، وأصل أصولها .

وأهمية هذه المسألة وخطورتها شأنها ليست مستحددة في هذا العصر ، وإنما هي مقرونة وشروط بها منذ أقدم الأزمنة ، وفاهيك من شاهد بالقول السائر : الناس على دين ملوكهم ^{!!!}

نسأل الله الهدى والتوفيق .. وهو كلام لا يحتاج إلى تعليق !!

(٣) « التوحيد أولاً » (ص ٤٨) ناصر القمَر .

ثم قلت في «التحذير» - أيضًا - (ص ٣) : «وهذا عند عددٍ من أهل العلم - مُشابهة لعقائد الشيعة الشنيعة؛ الذين جعلوا (الإمامة) أعظم أصول الدين» (١) ١١ .

والوجه في المُشابهة المذكورة - حتى يفهمها مَنْ (لم) يفهم (٢) - مبني على ما ادَّعاه ابنُ المظَّهر الحلبي الرَّافضي في مُفتِّح رسالته «منهاج الكرامة» ؛ حيث قال :

« هذه رسالة شريفة ، ومقالة لطيفة ، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين ، وهي مسألة الإمامة ؛ التي يحصلُ بسبب إدراكها نيلُ درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الإيمان ، المُستحق بسببهِ الخلود في الجنان ، والتخلص من غضب الرحمن ... » .

نقل ذلك - عنه - شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (١ / ٧٤ - ٧٥) ، ثم قال (٣) :

« يقال - أولاً - : إنَّ قولَ القائل : « إنَّ مسألة الإمامة أهمُّ المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين » ؛ كذبٌ ياجع المسلمين ؛ سُبَّيهم وشيعتهم ، بل هذا كفرٌ .

فإنَّ الإيمانَ بالله ورسوله أهمُّ من مسألة الإمامة ، وهذا معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام ، فالكافر لا يصيرُ مؤمنًا حتى يشهدَ أن لا إله إلا الله ، وأنَّ محمدًا رسولُ الله ، وهذا هو الَّذي قاتلَ عليه الرسول ﷺ الكُفارَ أولاً ، كما استفاضَ عنه في «الصَّحاح» وغيرها أنَّه قالَ : « أُبرِئتُ أن أقاتلَ النَّاسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأنِّي رسولُ الله » .

ثم ذكر - رحمه الله تعالى - أدلة ذلك مُتكَاثرة ...

وقد قال - رحمه الله - في (١ / ٨٧) من كتابه - بغدُ - : « الإيمانُ بالله ورسوله في كلِّ زمانٍ ومكانٍ أعظمُّ من مسألة الإمامة ، فلم تكن في وقتٍ من الأوقاتِ لا الأهمُّ ولا الأشرف » .

(١) أنا من وصل به (الحال) إلى أن لا يفرق بين (مسألة مهمّة من مسائل الدين) ، وبين سؤاله (أهم مسائل الدين) : فكُتبت ، وكتب ، وشطب ، وقُزِر ، وعُزِر ...

... فليس لنا مُجاعةٌ إلا الدعاء

(٢) أنا من (لا) يفهم .. فلن يفهم !!

(٣) قارن به «المتنبي من منهاج الاعتدال» (ص ٢٥) للإمام الذهبي - رحمه الله - .

ثُمَّ قَالَ - بعد بيان - : «الحاكمية - إذا - من الألفاظ المشككة التي لا يتوقف عليها الدين ، ولا تقوم عليها العقيدة ، ولا يخلو مفهومها - عند المعاصرين - من الغلو ، والمبالغة ، والتنتع ، والتعمق في المعنى المراد عندهم ، والأولى اجتنابها » (١) .

وقال الأخ الدكتور الوليد بن عبدالرحمن الفرثان - عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة بالرياض - :

« لم يكن مصطلح (الحاكمية) يظهر إلى الوجود ، ويحد له بين المسلمين أنصاراً ومريدين من كل مشرب ، لولا ما نزل بالأمّة من جهل فادح في أصول الاعتقاد ، وما ألم بها من معضلات قاسية ، وما قارن ذلك من دعايات وتمجيد لمثل هذه المصطلحات الحادثة !

وحين أوغل الأعداء في حرب الأمّة فأسقطوا حق الإسلام في الوجود ، ونادوا بتنحيته عن الحكم ، ومحاربتهم في جميع مجالات الحياة بدون هوادة ، أورث ذلك المواجهة الشاملة ، واشتغرت نار الحرب ، ودخل الميدان من كل قوم سراغهم ، وانطفأ نور الحكمة والأناة ، ولم تدغ تلك الظروف القاسية لأهل البصرة منزعاً للعمل والبناء المؤسس على العلم الشرعي الصحيح ؛ مما أتاح لهذه الشعارات البراقة أن تنزل على الساحة بقوة ، واتخذ بعض المتمينين للدعوة (الحاكمية) سلاحاً يشهرونه في وجوه الأعداء ، وأساساً لدعوتهم ، ومنطلقاً لأعمالهم بعد اشتداد الدعوة إلى العلمانية والديمقراطية !

وحينئذ ؛ فإن هذا المصطلح الجديد - من حيث الأصل - فإن شأنه شأن كافة المصطلحات التي تحمل في طياتها ألواناً مختلفة من المفاهيم ، وربما أدّى سوء الفهم لبعضها إلى معنى لم يكن موجوداً ، فالتبس الأمر ، واتخذ ذريعة إلى ما لا تحمد عقباه من التمرد على الشرع ، والخروج عن أحكامه ، والوقوع في تحلات المخالفات الشرعية المقنونة .

والحق أن هذا الشعار ما هو إلا مزاحمة مأكرة للعقيدة الصحيحة ، ومتابذة صريحة لما كان عليه سلف الأمّة » (١) .

الرابعة : الحاكمية بمذلولها (٢) الشرعي الصحيح الشامل - القائم على قوله - تعالى - :

(١) جريدة « المسلمون » (رقم ٦٣٩) .

(٢) وتَن قَالَ : « مذكول على معنى شرعي » ، فقد غلط !! والصواب : « كدالة على معنى شرعي » ، إذ المذلول هو المعنى نفسه .. فتأمل ..

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ - : أصل ديني مهم ، وقاعدة شرعية واجبة ...
ووصف هذا الأصل المستين بغير ما حَكَمَ^(١) فيه رب العالمين - بالزيادة أو النقصان ؛
بالرأي والتخمين - باطل^(٢) (من القول ، وبدعة منكرة) ؛ سواء أكان المدعي من أبناء (القرن
العشرين) المحسوبين على المسلمين ، أو كان من (العلماء) الذين هم دُعاة الفصل بين الدولة
والدين ... وتبرأ إلى الله - سبحانه - من أدنى خلاف - وأقله - لِنَحَقِّ المِين ..

هذا هو القول الوسط ، بلا وكس ولا شطط ؛ أقولُه (مُتَدَثِّرًا) بالحق الثَقِيلِ على النفوس
الخفيفة ا داعيًا ربّي - سبحانه - أن يجعلني - بحق - من (أهل الدعوة السلفية) بيقين ، بعيدًا
عن الأدعياء والمُدَّعين ، مُلتزمًا بأمر الله - تعالى - : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ... ولا عُذْوَان
إِلَّا عَلَى الظالمين ..

ولكن ها هنا - أخيرًا - أمر مهم جدًا ، أقرقُ فيه بين (الحاكمية) في مدلولها الصحيح
- عندنا معشر أهل السنة وأصحاب منهج السلف - ، وبين (الحاكمية) في مدلولها المُختَزَل
الضيق - عند المُكفِّرين ، والحماسيين ، والمُهجِّجين - :

ذلك أن « الحاكمية لله وحده »^(٣) - المُتَزَلَّة في شؤون الحياة كلها - عبادة ونظامًا ، عقيدة
ومنهجًا ، للأمر والمأمور ، والحاكم والمحكوم - تُعَدُّ « أصلًا من أصول الدعوة السلفية »^(٤) .

(١) ويقال : « أنزل » ، ويقال : « قال » ، أمّا أن يقال : « رآه » ، أو : « يراه » ؛ فهو تنقيصٌ بحق الله
- سبحانه - ؛ إذ الرأي فيه الصواب وفيه الخطأ ؛ وهو ما ينزه عنه رب العالمين - جل وعلا - ...
(٢) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٦ / ١ / ٣٠) لشيخنا العلامة الألباني - نفع الله به - .

واستعمال شيخنا - حفظه الله - لهذا المصطلح قائمٌ على الجاذبة الصحيحة الشاملة لدلوله الشرعي ؛ بخلاف زعم
من أوههم غير ذلك ١١ لأنه - حفظه الله - استعمله حال حُكْمِه - وتذكير - بين أخوين له شخصيتين ..
ومن (خَلَطَ) بين حدّ (هذا) « أصلًا من أصول الدعوة السلفية » ، وبين تجليله ركنا من أركان توحيد
المبادء ... فليس لنا معه - أيضًا - إلا الدعاة بالهداية ؛ لمعرفة (موقفي) الحقيقي ، الذي لا يتجاوزُهُ ؛ حرصًا على
ذكرك (الطعن) ، ووحدة الصف ، وعدم (شقهِ) ...

وانظر ما سيأتي (ص ٩٣) نقلًا عن شيخنا الألباني في بيان محاذير مصطلح (الحاكمية) بمعناه الحادث
المُخالِف ..

وقارن بكلامي - نفع الله به - في ذلك - مطوّلًا - في جريدة « المسلمون » (رقم ٦٣٩) ؛ ردًا على بعض -

بينما (الحاكمية) في أذهان (أولئك) وتصوراتهم : محصورة في النظام السياسي ، وأفضية المحاكم ، وتنصيب - أو عزل - الحكام ...

والدعوة إلى (الحاكمية) عند (أولئك) مقصورة في الحث على إقامة الدولة الإسلامية ، وتطبيق الحكم بالإسلام نظاماً وقانوناً - وهو أصل لا يتأقش فيه إذا وُضع في حَجْمِهِ الطبيعي - ، ولكن هذا الأمر - أعني : الدولة والنظام - قد ^(١) شغلهم عن الاهتمام بأصل الإسلام الذي هو التوحيد بأنواعه ، ولم يُدركوا إلى الآن - بسبب ذلك الانشغال - أن موجبات الاهتمام بالدعوة إلى التوحيد قائمة على أشدها كما هي في عهود النبوات كلها يَمَن فيهم محمد ﷺ ، أو أشد .
فهل يستطيع أن يُكرّر ذلك عاقل مُنصف ؟

وهل يقول أو يعتقد مسلم وإع أن المسلمين اليوم مثل المسلمين في القرون المفضلة ؛ لا يستمدون عقائدهم وعبادتهم إلا من الكتاب والسنة .

إن الدعوة إلى الحاكمية وتطبيقها أمر مهم ، ويهم كل مسلم يفهم الإسلام - إذا رُوِيت شروطها - ، وكل ما جاء به رسول الله ﷺ مهم وعظيم .

لكننا نسأله : هل الدعوة إلى الحاكمية تستلزم الإهمال أو التقصير في أصل أصول الإسلام ؟ والجواب : لا .

إن حاكمية الله يجب أن تبدأ من أعظم شيء في الإسلام ، ألا وهو الاعتقاد في الله ، وفي أسماء جلاله ، وصفات كماله ، كما تعرف الله إلينا بها في كتابه العظيم ، وكما علمنا نبينا الكريم ﷺ ؛ لتمتلئ قلوبنا بها نوراً وإيماناً و يقيناً وإعظاماً وإجلالاً .

أيور في حاكمية الله ودينه أن نُعطل أسماء جلاله وصفات كماله ، وهي أسمى وأجل وأعظم ما ضمه كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ؟

= (خطباء الحاكمية) (١) ، حيث كان مما قال :

«... فأنتم تستعملون هذه الكلمة [الحاكمية] فقط لمحاربة من تظنون من الحكام أنهم كفار ! لأنهم لا يحكمون بالشريعة الإسلامية ١١ ونسيتم أنفسكم أن هذه الحاكمية تشمل كل مسلم » .

(١) من هنا إلى آخر هذا البحث - سوى ما استثنى تنقيحاً - منقول من كتاب « منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل » (ص ١٧٢ - ١٨٠) لفَضيلة الأَخ الكبير الدكتور الشيخ ربيع بن هادي - رَدَّ الله عنه كَيْدَ الأَعداء - ...

فهذا نبي الله نوح -عليه الصلاة والسلام- لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً يدعوهم إلى الله.

وهذا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لما اشتدَّ عليه أذى الكفار وجاءه ملك الجبال يستأذنه أن يطبق عليهم الأخشبين، قال: « لا بل أستأني بهم، لعلَّ الله يخرج من أصلابهم من يعبُد الله وحده لا يشرك به شيئاً». ومتى فقد الداعية هذه الصفة، فإنَّه سيقف في أوَّل الطريق ويوِّء بالحنية في عمله.

وإنَّ آية دعوة لا تقوم على هذه الأسس ويكون منهجها قائماً على منهج الرسل فإنَّها ستبوء بالحنية وتضمحل وتكون تبعاً بلا فائدة، وخير دليل على ذلك تلك الجماعات المعاصرة التي اختطت لنفسها منهجاً للدعوة يختلف عن منهج الرسل، فقد أغفلت هذه الجماعات - إلا ما قلَّ منها - جانب العقيدة، وصارت تدعو إلى إصلاح أمور جانبية.

فجماعة تدعو إلى إصلاح الحكم والسياسة وتطالب بإقامة الحدود وتطبيق الشريعة في الحكم بين النَّاس - وهذا جانب مهم لكنه ليس الأهم -؛ إذ كيف يُطالب بتطبيق حكم الله على السارق والزاني قبل أن يُطالب بتطبيق حكم الله على المشرك، كيف يُطالب بتطبيق حكم الله بين المتخاصمين في الشاة والبعر، قبل أن يُطالب بتطبيق حكم الله على عبَاد الأوثان والقبور، وعلى الذين يلحدون في أسماء الله وصفاته فيعطّلونها عن مدلولاتها ويحرفون كلماتها.

أهؤلاء أشدَّ جراً أم الذين يزنون ويشربون الخمر، ويسرقون؟! إنَّ هذه الجرائم إساءة في حق العباد، والشرك ونفي الأسماء والصفات إساءة

في حق الخالق سبحانه - وحق الخالق مقدّم على حقوق المخلوقين - .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستقامة» (١/٤٦٦):
«فهذه الذنوب مع صحة التوحيد خير من فساد التوحيد مع هذه
الذنوب»^(١) انتهى.

هذا وجماعة أخرى تنتمي إلى الدعوة - لكنّها تسير على منهج آخر
يختلف أيضاً عن منهج الرسل، فلا تعبر العقيدة أهميّة، وإتّما قُتِمَ بجانب
التعبّد وممارسة بعض الأذكار على نهج الصوفيّة ويركّزون على الخروج
والسياحة والذي يهمهم هو استقطاب النّاس معهم دون نظر إلى
عقائدهم، وهذه كلها طرق مبتدعة تبدأ من حيث انتهت دعوة الرسل،
وهي بمثابة من يعالج جسداً مقطوع الرأس؛ لأنّ العقيدة من الدين بمنزلة
الرأس من الجسد، والمطلوب من هذه الجماعات أن تصحح مفاهيمها
بمراجعة الكتاب والسنة لمعرفة منهج الرسل في الدعوة إلى الله؛ فإنّ الله
سبحانه أخبر أنّ الحاكميّة والسلطة التي هي محور دعوة هذه الجماعة التي
أشرنا إليها لا تتحقق إلّا بعد تصحيح العقيدة بعبادة الله وحده وترك
عبادة ما سواه.

قال الله تعالى:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي

(١) ودليل هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يُغْفِرَ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،
وقد تعجب حين تعلم أنا قد وجدنا لبعض قادة هذه الجماعة كتباً يؤيدون فيها التّشرك
بالأضحية والتّوسل بالصالحين.



النقد السابع

من فتوى (اللجنة الدائمة)

في (التحذير) من كتابي

التَّحْرِيبُ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالَمِ فِي النِّكْمَةِ ۝

7 - وبالإطلاع على الرسالة الثانية ((صيحة نذير)) وُجد أنها كمُساند لما في الكتاب المذكور - وحاله كما ذُكر - .

قلت:

وهذه صورةُ غِلافِ كتابي «صيحة نذير»، الواقع في (١١١) صفحة.

... وَمِنْ خِلَالِ تَأْمُلِي - الدقيق - جدًا - لِفِتْوَى (اللَّجَنَةِ الدَّائِمَةِ) - سَدَّهَا

الله-، في «التَّحْرِيبِ مِنَ الْغَاوِيِ الْذِكْرِ» وما أَلْحَقَهُ بِهِ مِنْ كِتَابٍ «صِيحَةٌ

نذیر»؛ اقول - آسفاً! :-

(أَكَادُ) أَجْزَمُ أَنَّ (اللَّجَنَةَ الدَّائِمَةَ) - أَعَانَهَا اللَّهُ - أَوْ مَنْ سَاعَدَهَا ^(١) فِي الرَّدِّ - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ - لَمْ يَقْرَؤُوا «صِيحَةَ نَذِير» - مُطْلَقاً - ؛ بَلْ (كَأَنَّهُمْ!) لَمْ يَنْظُرُوا فِيهِ!!
ولا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ...

وتالياً - أيضاً - بعدها - :

صُورَةُ الْغِلَافِ الْآخِرِ لِلْكِتَابِ - نَفْسِهِ - ، وَفِيهَا التَّصْرِيحُ بِـ :

إِنَّ مَسْأَلَةَ (التَّكْفِيرِ) مِنْ أخطرِ المسائلِ عَلَى الْفَرْدِ وَالْمَجْتَمَعِ وَالْأُمَّةِ ، وَمِنْ أَنْسَدِهَا عَلَى الْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ - سَوَاءً - .

فهَلْ فِي أَيِّ مِنْ هَذَا تَهْوِينٌ ، أَوْ يَقُولُهُ مُهَوِّنٌ؟!

وَفِي النَّقْلِ - أيضاً - كَمَا سَيَأْتِي - : كَلَامٌ فِي الْإِعْتِذَارِ عَمَّا (قَدْ) يَكُونُ وَقَعَ مِنِّْي فِي كِتَابِ « التَّحْذِيرِ » مِنْ فِتْنَةِ الْإِجْتِهَادِ فِي التَّكْفِيرِ » مِنْ خَطَأٍ فِي الْفَهْمِ ، أَوْ غَلَطٍ فِي الْبَيَانِ - مِمَّا لَا يَخْلُو مِنْهُ إِنْسَانٌ - مَهْمَا كَانَ - سِوَى الْمُعْصُومِ - .

مَعَ التَّصْرِيحِ وَالْإِقْرَارِ بِإِصْلَاحِي أَيِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا بَيَّنَّ لِي خَطْئِي - فِيهِ - عَلَى وَجْهِ الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ ...

«وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي»...

وَرَحِمَ اللَّهُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ - الْقَائِلَ - :

(١) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٧-٨).

«... ومتى لم يتبين لكم المسألة: لم يحلّ لكم الإنكارُ على مَنْ أفتى، أو عمل، حتى يتبين لكم خطؤه.

بل الواجبُ السُّكوتُ والتوقُّفُ.

فإذا تحققتُم الخطأ: يَنْتُمُوهُ، ولم تُهْدِرُوا جميعَ المحاسِنِ لأجلِ مسألةٍ، أو مائةٍ، أو مائتينِ أخطأتُ فيهنَّ؛ فإنِّي لا أدَّعي العصمةَ...»^(١).

فأين تأصيلُهُ - رَحِمَهُ اللهُ - مِنْ أحوالِنَا؟!

وهاتان هُما الصُّورتانِ الموعودُ بهما:

(١) «الدرر السنية» (١٠/ ٥٧).

في سبيل الحقيقة : «٣»

صِيحَةُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ الْمُتَخَفِيرِ

لَحَقْ بِكِتَابِ

النَّذِيرِ مِنْ قُدَّةِ التَّكْفِيرِ
وَتَنْبِيهِ وَتَذَكِيرِ



□ كَيْفَةُ □

إِنَّ مَسْأَلَةَ (التكفير) مِنْ أخطرِ المسائلِ على الفردِ والمجتمعِ والأمةِ ، ومن أنفسِها على الحاكمِ والمحكوم - سواء - .

وبسببِ كثرةِ ما وَقَعَ في هذه القضيةِ من الأغاليلِ المظنونةِ ، والأهواءِ الفاسدةِ : كتبتُ ، وأكذتُ ، وألححتُ ... لا مجادلةً عن ضلالِ طاغوت .. أو دفاعاً عن قتائلِ ذي جبروت .. أو تسويقاً لصنيعِ مَنْ حادَّ الله - سبحانه - في الحكمِ والملكوتِ ... بل نُصْرَةً لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ ، وَرَدّاً لِلْبَاطِلِ وَجُنْدِهِ ، وَدَفْعاً لِلْمُنْكَرِ وَذُبُورَهُ ؛ حِفْظاً لِلأمةِ ، وَكُشْفاً لِكُلِّ غُمَّةٍ ...

فليتَقِ الله - تعالى - كُلُّ ناظرٍ فيه ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَبْدَى لَهُ مَكُونَاتُهُ وَخَوَافِيهِ .. ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ .

... وَأَقُولُ لِكُلِّ الْمُتَحَسِّسِينَ ، وَلِكُلِّ الْغَيُورِينَ - الْحَارِثِينَ الْعَاطِفِينَ - الَّذِينَ يَفْقِزُونَ - بسببِ هذا وذاك - فَوْقَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، مُتَجَاوِزِينَ هَذِي غُلَبَاءَ الْإِسْلَامِ :

إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الَّذِينَ يُسْخِطُكُم : يُسْخِطُنَا ، وَكَثِيرًا مِنَ الَّذِينَ يُرْجِعُكُمْ : يُرْجِعُنَا ... وَلَوْ أَنَّنَا تَرَكْنَا عَوَاطِفَنَا عَلَى غَارِبِهَا ، وَأَزْخَيْنَا لِحِمَاسَاتِنَا حَبْلَهَا : لَقُلْنَا فِيكُمْ أَكْثَرُ مِمَّا قُلْتُمْ فِينَا !! وَلَوْ صَفْنَاكُمْ بِالتَّحْذِيلِ ! وَالتَّهَارُوتِ !! وَالْمَهَالِكِ !!! بل بما قد يكونُ أَشَدَّ مِنْ هَذَا وَذَلِكَ وَذَلِكَ ...

وَلَكِنْ فَرَّقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَنَّنَا نَضْبِطُ عَوَاطِفَنَا وَحِمَاسَاتِنَا بِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَبَيِّنَاتِهِ ، وَنَهْتَدِي بِفَتَاوَى أَفَقْتِهِ وَعُلَمَائِهِ .. بَيْنَمَا أَنْتُمْ لِهَذَا تُخَالِفُونَ ، وَعَنْ سَمْعَتِهِ تُغَايِرُونَ ، وَلِسَبِيلِهِ تُفَارِقُونَ ...

فهل أنتم مُتَّهِنُونَ ۱۹

- كلمة -

ليسَ عِنْدِي - هُنَا - مِنْ جَدِيدٍ أَصِيْفُهُ - أَوْ قَدِيمٍ أَحَدُهُ - مِنْ مَقْدَمَتِي عَلَى كِتَابِي «التحذير من فتنة التكبر» ، أَوْ تَعْلِيْقَاتِي عَلَيْهِ .. وَلِئِنِّي (قَدْ) يَكُونُ وَتَعَّ فِيهِ عِبَارَةٌ - أَوْ عِبَارَاتٌ - ، كَلِمَةٌ - أَوْ كَلِمَاتٌ - شَطَّحَ قَلَمِي فِيهَا ، وَبَنَّا عَنْ إِبَانَةِ قَضْدِي بِهَا ^(١) ؛ فَفَهِمَ عَنْهَا غَيْرُ مَا أُرِيدُ مِنْهَا ... فَأُضْلِحُ ذَلِكَ ، وَأَصْحَحُ مَا هُنَاكَ ^(٢) ...

وَإِعْلَاقُ كَلِمَةٍ مِنْ كِتَابِي ، أَوْ إِغْمَاضُ فَهْمٍ عَلَى قَارِئِي : أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جَدًّا ؛ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يُعَاشِرُ الْعِلْمَ وَالْقِرَاءَةَ - بَلَّغَ مَنْ يَتَعَانَى التَّصْنِيفَ وَالْكِتَابَةَ - ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ قَوِيٌّ حَازِمٌ عَلَى بَشَرِيَّةِ النَّاسِ ، وَأَنَّ الْعَلَطَ مُرَافِقُهُمْ ، وَالْكِهَالَ مُفَارِقُهُمْ ...

وَكَلِمَةُ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْيَسَاوِي (المتوفى سنة ٥٩٦ هـ) تُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأُسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ أَدَبِيٍّ رَفِيعٍ ؛ إِذْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

« إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ ، إِلَّا قَالَ فِي غَدُو : لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ أَوْ لَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ أَوْ لَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ أَوْ لَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعَبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّفْسِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ » ^(٣) .

أَقُولُ : وَرَاقَمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، وَكَاتَبُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ : لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْإِطَارِ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ هَذَا الْإِقْدَارَ ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَمْدَحِ الْخَلْقِ ...

فَلَا يَضِيرُ أَحَدًا مِتَا خَطُؤُهُ ، وَلَا يَنْقُضُهُ غَلَطُهُ ... وَلِئِنِّي الْخَصِيصُ الَّتِي تُغْلِي شَأْنَ صَاحِبِهَا ، وَتُجِلُّهُ - لَا تُذِلُّهُ - هِيَ أَنَّهُ « إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ » ^(٤) ، مَا اسْتَغْظَمَ وَلَا اسْتَكْبَرَ ، وَلَا تَعَالَى

(١) فَلَا (يُسْتَقَلُّ) الْخَطَأُ فِي التَّعْيِيرِ - عَلَى قَرَضِ التَّسْلِيمِ بِهِ - ، أَوْ السَّهْوِ فِي الْكَلِمَةِ - إِنْ وَتَعَ - ؛ لِإِعْصِيَاءِ بِنَاءِ قَوَاعِدِهِ عَلَيْهِ ، وَتَرْكِيبِ شُرُوطِهِ مِنْهُ أَوْ إِلَيْهِ ١١

سُجَاعٌ إِذَا مَا أَتَكَنَّنْتَنِي مُرْمَةً فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي مُرْمَةً فَجَبَانٌ

(٢) وَهَذَا كُلُّهُ - عَلَى وَجْهِ الصَّحَةِ - مَا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فِي طَبِيعَتِي الثَّانِيَةِ مِنْ « التحذير » .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ...

(٣) « الإِعْلَامُ بِالْأَعْلَامِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ » (ص ٤٥٦) لِلْمُهَذَّبِ ، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ) .

(٤) « مَسَلَّةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ » (٢٢٧٦) لَشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ - تَقَعَّ اللَّهُ بِهِ - .

ولا تجبر .. مُتَدَنِّراً بالتواضع ، مُتَجَبِّباً بِظَرْ الحَقِّ وَغَنَطَ النَّاسِ ... فَهَوِ الْقَاصِمَةُ ...

كَمْ جَامِلٍ مُتَوَاضِعٍ يَهْتَرِ التَّوَاضُعُ بِجَهْلِهِ

وَمُبَرِّزٍ فِي عِلْمِهِ كَتَدَمَ التَّكَبُّرُ فَضْلَهُ

فَدَعِ التَّكَبُّرَ مَا حَيْنَ سَتَ وَلَا تُصَاحِبْ أَمَلَهُ

إِنَّ التَّكَبُّرَ لِلْفَتَنِ عَنِيبٌ يَقْبِضُ فِغْلَهُ

وأقولُ بصوتِ حال ، وبصريحِ المقال :

«الله وحده يعلم أنني ما كتبتُ الذي كتبتُ تبيُّناً للعوراتِ ، ولا تفكُّها بالسوءاتِ ، ولا طلباً للترَّالِ ، ولا حُباً في الجدالِ ، ولا نُصرةً لأنظمةِ الباطلِ ، ولا خِذْلاناً للقائمينِ في وجهِ الصَّائِلِ ، ولكنتي رأيتُ شبابَ الإسلامِ في زهرةِ صُمرِهِ ، وقوةِ نشاطِهِ ، أقبلَ على العلمِ ، وربَّما ضاقتِ عليه ديارُهُ حتَّى هَانَ عَلَيْهِ مَفَارِقَتُهَا - كَلِمَةُ تَحُلُّ إِلَى الْمَكَانِ السَّحِينِ ، لَتَرْجِعَ إِلَى خَلِيقَتِهَا بِالرَّحِيقِ - ، وكلَّما لاحَتْ على مُحَيَّاهِ تَحَايِلُ النَّجَابَةِ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدُ عَجَلٍ لَتَقَطَعَ عَنْهُ الطَّرِيقَ .

ولا بُدَّ - والحالةُ هذه - مِنْ تَبْيَانٍ مِنْهُجِ السَّلَفِ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ رِضَاهُ ، بِمَا لَا مَطْمَعٍ فِي طَرَفِ حِمَاهُ ، وَرَبْطِ الْأُمَّةِ بِعِلْمَانِهَا ، حِصْمَةً لَهَا مِنْ أَنْ يَسُوْقَهَا الرُّوَيْضَةُ سَوَاقَ التَّعَاجِ إِلَى حَتْفِهَا ، (١)

وإِنِّي لأَعْلَمُ - مِنْذُ بَدَأْتُ التَّحْدِيدَ مِنَ الْحَزْبَيْنِ ، وَالتَّكَبُّرَ عَلَى الْمُكْفَرِينَ ، وَالتَّغْيِيرَ عَنِ الْجَهْلَةِ الْمُتَعَالِينَ ، وَكَشَفَ أَحَابِيلِ الْحَمَاسِيِّنِ الْمُهَيِّجِينَ ، وَتَقَضَّ شُبُهَاتِ التُّطَاوُلِينَ عَلَى عُلَمَائِنَا السَّلَفِيِّينَ - وَالْمُسْتَرْسِينَ ، أَوِ الْمُتَرَسِّينَ ١ - أَنْ أُولَئِكَ (جَمِيعًا) لَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ سَكُوتٌ ١ وَلَا اسْتِسْلَامٌ ١١ وَلَا تَوَقُّفٌ ١١١ وَإِنَّمَا (سَيَجْتَهِدُونَ) غَايَةَ وَضْعِهِمْ - وَيَكُلُّ مَا تَدْفَعُهُمْ إِلَيْهِ أَخْلَاقُهُمْ ، وَمَا يُغْلِبُو عَلَيْهِمْ شَيْطَانُهُمْ - فِي إِنْصَاقِ الْقِرَى وَالثُّهَمِ ، وَتَتَبُّعِ الْعَثَرَاتِ وَالزَّلَّاتِ (بَيْنَهُمْ) ، وَالبِنَاءِ عَلَى

(١) «مدارك النظر في السياسة» بين تطبيقات الشرع وانفعالات الحماسة ، (ص ٣٣٨) للأخ الفاضل

عبدالمالك رمضاني - سَدَّهَ اللَّهُ - بِتَصَرُّفٍ يَسِيرُ .

ذلك تُصَوِّرُوا وعلائي^(١) .. مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةٍ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (١) «إِبْتَغَاءُ الْفِتْنَةِ وَإِبْتَغَاءُ تَأْوِيلِهِ» ..
وهذا كُلُّهُ - قُلُّهُ وَجُلُّهُ - رَاجِعٌ إِلَى مُنْطَلَقٍ : « مَا جَاءَ أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جَنَّتْ بِهِ [أَيْ :
النَّبِيُّ ﷺ] إِلَّا عُودِي »^(٢) ...

.. فَيَا نَفْسُ عُودِي !

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْقَائِلَ - كَمَا فِي « الْعُقُودِ الدَّرَجِيَّةِ » (ص ٢٦٥) - :
« فَلَا أُحِبُّ أَنْ يُتَخَصَّرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبَبٍ كَذِبِهِ عَلَيَّ ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعَدْوَانِهِ ، فَإِنِّي قَدْ أَحَلَّتْ كُلُّ
مُسْلِمٍ ، وَأَنَا أَحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأُرِيدُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الْخَيْرِ مَا أُحِبُّهُ لِنَفْسِي ، وَاللَّذِينَ
كَلَبُوا وَظَلَمُوا فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي » .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » (٣ / ٢٦٦) :

« لَيْسَ غَرَضِي إِذَاءُ أَحَدٍ ، وَلَا الْإِنْتِقَامَ مِنْهُ ، وَلَا مُؤَاخَذَتَهُ ، وَأَنَا عَافٍ عَنْهُمْ
ظَلَمَتِي »^(٣) .

وَأَقُولُ - بَعْدُ - لَجَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، مُؤَالِفِينَ وَمُخَالِفِينَ :

« كُونُوا - كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - « .. عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » ؛ تَزْمُونُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ ،
وَتَصَلُّونَ عَنْ رَأْيٍ مُحْكَمٍ وَاحِدٍ ؛ وَبِخَاصَّةٍ فِي الْقَضَايَا الْكَبِيرَةِ ، وَالْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ - كَقَضَايَا
الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ ... وَمَا يَتَبَيَّنُ مِنْهَا - الَّتِي هِيَ - جَمِيعًا - أَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَضَايَا
خِلَافِيَّةٍ ، أَوْ أَنْ تَصِيرَ آرَاءَ ذَاتِيَّةٍ شَخْصِيَّةٍ ...

وَلِأَنِّي - هِيَ - نَهَجٌ مُسْتَبِينٌ ، وَطَرِيقٌ أَمِينٌ ؛ لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، السَّالِكِينَ سَبِيلَ السَّلَفِ
الصَّالِحِينَ ... »^(٤) .

... وَاللَّهُ الْمُسَدِّدُ ..

(١) كَقَوْلِهِ مَا لَمْ يَفْهَمُوا (١) ، أَوْ يَتَلَبَّزُونَ عَنْ اسْتِجَابِهِ (١) ، أَوْ يُلْجِئُهُمْ مَعْرِفَةُ الْوَجْهِ فِيهِ (١) فَوَافِقُهُمْ بِمَعْنَاهُ :
كَلْبًا ، أَوْ تَلْبِيسًا^(٥) ، أَوْ خِيَانَةً ، أَوْ عَدَمَ أَثَانَةٍ !

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧) ، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ خَزْبٍ .

(٣) وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ لِمَنْ يَنْحَرُ أَخْلَاقَهُ أَتَمَّلًا .. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

(٤) « حَتَّى لَا يَجْزَنَ الْحَبِيرُونَ وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ » (ص ٧) لِأَسَافَتِنَا مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمَ شَقْرَةَ - حَفَظَهُ اللَّهُ - .

(١) رَفِي مَقْدَمِي الْجَدِيدَةِ عَلَى رِيسَالَتِي « الْبَيْعَةُ » - الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ - قَرِيبُ أَنْطَلِقُ مِنْهُ عَلَى صَاحِبِهِمْ !!

- أكمة -

لم يكن لي من مراد أو هدف - عند مجيئي «التحذير» - إلا أمر واحد ، وقصد واحد ، هو محاولة أن يكون لي يد في تجنب الأمة الإسلامية - في سائر أقطارها وبلدانها - مزيدا من إيقاع البلاء ، وحصول الرزايا ، وهذر الدماء ، وقتل الأبرياء ...
والواقع منظور ، والحال معلوم ، والقلب يتفطر - ألما وأسى - على من يسبرون بأنفسهم - ويحزنون خلفهم غيرهم ! - إلى حافة الهاوية ، ليمتدوا فيها ، ويتنوا في أتونها ...

وقادحو هذه الفتن - أضلا - ، ومؤرو زنديها - أساسا - هم أولئك الحداثاء - أنفسهم - ؛ الذين امتطوا صهوة التكفير ، لتكون صلب دعوتهم ، وأسس طريقهم ؛ من غير فهم عميق ، ولا وعي دقيق ...

فمن لم يفهم هذا ، أو يشبه له ، أو يعرفه - أو فهمه ، ونسبه له ، وعرفه ؛ ثم حول الدقة إلى مسار آخر - ١ - فليكن هذا البيان له موقفا ، وواعظا ... حتى لا يبقى غدر ، ولا يظل استمساك ، أو تستمر شبهة ... بعيدا عن حسابات الظهور والشهرة ، وتأليا عن تعظيم النفس وتفضيم ال (أنا) !!

إنني لم أرذ من كتابي - ولا مسابحي الأجله الذين جمعت كلماتهم ؛ عارفا أقدارهم ، فاهما مقاصدهم - إلا أن نكون جميعا - وبخاصة عنصر الشباب - حريصين على التعقل والهدوء ، متجشئين الإنارة والتفكير ، حتى لا نشعل فتنة ، أو نزيد ضراما ، أو نغظم أوارا (١) . . دون أن نحدث بدعة ، أو نبتدع محدثة (٢) ...

(١) مع أن ذوي الأهراس (الصغيرة) لا يمتنون - في سبيل حقير (أغراضهم) وتحفيها - بها نتيجة (فتايلهم) من إيقاع الماسد (الكثيرة) ، وتفويت المصالح (الكبيرة) ...

(٢) فمن يكى بدعة ، وأظهرها ، ودعا لها : فإن ما وراءها - مما لم ينكشف - أشنع منها ، قال الإمام البزيماري في « شرح الستة » (ص ١٢٣) :

« ولما ظهر لك من إنسان شي من البدع فاحلزه ؛ فإن الذي أخفى منك أكثر مما أظهر » .

ويقول - أيضا - كما في « طبقات الختابة » (٢ / ٤٤) ، « و النهج الأحمد » (٢ / ٣٧) - : « مثل أصحاب البدع مثل العقارب ، يذفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب ، ويخرجون أذنابهم ، فإذا تمكثوا لدغوا ، وكذلك أهل البدع ؛ هم مخضون بين الناس ، فإذا تمكثوا بلغوا ما يريدون » .

وَكُلُّهُ (عَاقِلٌ) يَعْلَمُ - تَمَامًا - أَنَّ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ فِي غِنَى عَنِ الْمَوَاجَهَةِ الْعَاجِلِ الَّتِي قَدْ
(يَنْدَفِعُ) الْبَعْضُ نَهْمَهَا ، أَوْ (يُذْلَعُونَ) نَحْوَهَا ، أَوْ (يَنْجَزُجَزُونَ) بِسِلَاسِلِهَا ...
.. وَيَتَعَدَّ هَذَا يَكُونُ التَّأَوُّهُ ، وَالتَّوَدُّمُ ، وَالْأَسْفُ ... وَلَكِنْ .. لَا تَحِينَ مَتَاصِي ١١
إِنَّ هَذِهِ لَأَمَانَةٌ أَضْعَفُهَا فِي عُثُو كُلِّ صَاحِبِ هَبْرَةٍ عَلَى الْأُمَّةِ ، وَكُلِّ مُرِيدِ خَيْرٍ لَهَا ، لِطُغْيَانِ
- جَيْمًا - ثَائِرَةِ نُفُوسِ أَعْمَتِهَا الْحِمَاسَةِ الْفَارِغَةِ ؛ فَارَاحَتِهَا عَنِ الْجَادَةِ ، وَأَبْعَدَتْهَا عَنِ السَّبِيلِ ؛
وَلَنَكُونُ أَهْوَانًا مِنْ أَنْفُسِنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ؛ حِفْظًا لِبَيْضَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَحِمَايَةً لِحُوزَةِ الْإِسْلَامِ ؛ مُتَنَائِلِينَ
عَنْ أَنْ نَكُونَ أَسْرَاءَ لِعَوَاطِفِنَا الَّتِي قَدْ تَحْتَجُّ بِنَا ذَاتَ الشَّهَالِ وَذَاتَ الْيَمِينِ ، لِنَتَلَوَّسَنَا - بَعْدُ -
بِأُظْلَافِهَا ، وَتَتَطَلَّحَنَا بِقُرُونِهَا ...

تَطْلُغُ تَشِيبٌ كَبِيرًا بَعْدَ كَبِيرٍ وَتَتَفَحُّ دَائِمًا لَمَبِّ الشُّوَاطِرِ

.. وَإِنِّي لَأَخْشَى أَنْ يَسْتَدِيرَ الزَّمَانُ - أُخْرَى - فَيَكُونَتْ نَفْسُهُ - وَلَكِنْ عَلَى نَسَقٍ آخَرَ - ؛ كَمَا
قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - نَادِيًا ، وَتَرْيَةً ، وَزَجْرًا - :
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ
إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا
أَخْرَجْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ .
وَهَذَا السِّيَاقُ الْقِرَافِيُّ وَالتَّحْلِيلِيُّ الرَّبَّانِيُّ - ذَاتُهُ - اسْتِدَارَةٌ لِلزَّمَانِ قَبْلَهُ ؛ كَمَا قَالَ - عَزَّ
شَأْنُهُ - تَنْبِيْهَا ، وَتَغْلِيًّا - :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّهِمْ لَهُمْ إِنْهَاءٌ لَنَا مَلِكًا يُقَاتِلَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
بِالظَّالِمِينَ ﴾ .

وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا : وَرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا وَرَاءَهَا ^(١) ١١ ... فَلُطِّفَكَ اللَّهُمَّ .

(١) وَاللَّهُ رَبُّنَا - شَبَّاحُهُ - يَقُولُ : ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ الْفِتْنَةَ لِلنَّاسِ كَمَا جَعَلَ اللَّهُ وَلَهُ وَلِنَّ جَاءَ تَضَرُّعٌ مِنْ رَبِّكَ يُبْعَثُ لَكُمْ إِنَّا مَعَكُمْ أَوَّلِينَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

خاتمة

فتوى (اللجنة الدائمة) - المؤقرة - :

فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين : لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف . وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين ، وبخاصة شبابهم .

وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحسن معتقدتهم . وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة . وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلوك المزري في تحريف كلام أهل العلم ، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم . والله الموفق .

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو

بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو

صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

قُلْتُ :

قد بَيَّنْتُ بالدَّلِيلِ الجَلِيِّ، والتَّوْثِيقِ الدَّقِيقِ - القويِّ - ما في طَيَّاتِ هذا الكلام؛
سائلاً رَبِّي - سُبْحَانَهُ - التَّقْوَى - والمَغْفِرَةَ - لي، وللمشايخِ الكِرَامِ، ولِعُمُومِ
المُسْلِمِينَ .

وكلامهم في (نصيحتي) بـ (تحصيل العلم الشرعي): على العين والرأس..

وهو ما أنا قائم به، وداعٍ إليه - والحمد لله - وَحْدَهُ - مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ سَائِلًا رَبِّي - سُبْحَانَهُ - الثَّباتَ - لي ولهم - على السنة والإسلام، وَحُسْنِ الْخِتَامِ؛ وَأَنْ يَزِيدَنِي ^(١) - جَلَّ شَأْنُهُ - مِنْ (تحصيل العلم الشرعي)، والعمل به...
كُلُّ ذَلِكَ - والحمد لله - تعالى - بِصُحْبَةِ بَارَّةٍ مُبَارَكَةٍ لَعَدَدٍ مِنْ كِبَارِ الْمَشَايخِ السَّلَفِيِّينَ، وَعُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمَأْمُونِينَ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ: شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَاصِرُ السُّنَّةِ وَالدِّينِ...

... فَجَزَى اللَّهُ مَشَائِخَنَا الْأَفْضَلَ - على نصيحتهم - خيراً...

وهذا إمام أهل السنة والجماعة، الإمامُ المُبَجَّلُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مَنْ هُوَ - يقول - بشأن (طلب العلم) - الذي لا تزال الوصيَّةُ به مُتَوَارِثَةً بَيْنَ الْعُلَمَاءِ - جَيْلاً فَجَيْلاً - : (مِنْ الْمَحْبَرَةِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ) ^(٢)؛ فَكَيْفَ نَحْنُ؟!

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٥٣):

«..الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان؛ فإذا تبين له من العلم ما كان خافياً عليه: اتبعه. وليس هذا مُدْبِذْباً؛ بل هذا مُهْتَدٍ زَادَهُ اللَّهُ هُدًى.

وقد قال - تعالى -: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤].

فالواجبُ على كُلِّ مُؤْمِنٍ مُؤَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَعُلَمَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْ يَقْصِدَ الْحَقَّ وَيَتَّبِعَهُ حَيْثُ وَجَدَهُ، وَيَعْلَمَ أَنَّ «مَنْ اجْتَهِدَ - مِنْهُمْ - فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهِدَ - مِنْهُمْ - فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»؛ لاجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ مَغْفُورٌ لَهُ».

(٢) «مناقب الإمام أحمد» (ص ٣١)، و«تلبس إبليس» (ص ٢٩٢) - كلاهما لابن الجوزي -،

وأخيراً:

نَعَمْ؛ (الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ فَضِيلَةٌ، وَشَرَفٌ لِلْمُسْلِمِ) - كما قال مشايخنا، وأنا
لهم مُستجيب، ولأمرهم مُطيع - ...
ولكن - بالحق - من الجميع، وللجميع!



و«الآداب الشرعية» (٥٤ / ٢) - لابن مفلح -.

وقد روى هذا الأثر - من وجه آخر - الإمام الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٥٧ / ٧)
من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: كنت أصوغ مع أبي - ببغداد -، فمر بنا أحمد بن حنبل
- وهو يعدو، ونعلاه في يده -، فأخذ أبي - هكذا - بمجامع ثوبه، فقال: يا أبا عبد الله؛ ألا
تستحي؟! إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان؟!
قال: إلى الموت.

وهو في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٣٢) - لابن الجوزي -.



... طَبَعْتُ كِتَابِي «التَّهْذِيبُ مِنَ فِتْنَةِ الْغُلُوِّ فِي التَّكْفِيرِ»^(١) - طَبَعَةً جَدِيدَةً - (سنة ١٤٢٣هـ) - بَعْدَ أَقَلِّ مِنْ عَامَيْنِ مِنْ صُذُورِ فَتَوَى (اللجنة الدائمة) - الْمُوقَرَّة - والتي تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا فِيهَا - ...

وقد كَتَبْتُ عَلَى غَلاَفِهِ - حِرْصاً مِنِّي عَلَى اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ مَعَ عُلَمَائِنَا، وَوَحْدَةِ الصَّفِّ فِي دَعْوَتِنَا، وَبَيْنَ دُعَاتِنَا - مَا نَصَّهُ - وَصُورَتُهُ -:

الطبعة الثامنة، طبعة جديدة، ممتحنة وزريرة، ومصححة
بمجلس توجيهات
اللجنة الدائمة للبحوث العلمانية والإفتاء
بمكة المكرمة (مكتبة حكايا العالم)

.. وهذه صورة الغلاف، ونصُّ مُقَدِّمَتِهِ كاملة - مُصَوَّرًا مُوْتَقًّا -:

(١) وقد زِدْتُ هَذَا الْقَيْدَ - فِي الْعُنْوَانِ - [الغُلُوُّ فِي] - اسْتِجَابَةً لِمَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَدَفْعاً لِمَا (قَدْ) يُتَوَهَّمُ مِنْهُ نَفْيُ (التَّكْفِيرِ) - مُطْلَقاً -، وَالَّذِي هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ مُعْتَبَرٌ...
ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «تَقْرِيرَاتِ أئِمَّةِ الدَّعْوَةِ فِي مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ، وَإِبْطَالِهِ» (ص ٥٠١) - لِلأخِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ هَشَامِ طَاهِرِي - الْمُنَاقَشَ مِنْ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، رَئِيسِ (اللجنة الدائمة للإفتاء) -: فَصَلاً بِعُنْوَانِ: «تَقْرِيرَاتِ أئِمَّةِ الدَّعْوَةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»!
... فَأُطْلِقُ!!

التحذير من

فتنة الغلو في التكفير

بجور عامية، ونقول حميدة، لقد من علمنا الإسلام

بجورين وفقهائهم ومفسرين
تفسيرين جواباً عما قريباً

للعلماء المحمدين الشيوخ

محمد ناصر الدين الألباني

- راجع عليه في مؤلفاته -

تأليف
سيدنا الشيخ الإمام

عبد العزيز بن عبد الله بن باز
- راجع الله عليه -

وتأليف
أستاذنا الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
- راجع عليه في مؤلفاته -

جمعها وقدم لها وصالح عليها
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
أحمد بن الأثيري

الطبعة الأولى: طبع في بيروت، سنة ١٤٠٢ هـ، ومصر

بمطبع دار الفقه
الجنة التابعة للبحر العربي والافتاء
في (مدينة مكة المكرمة)

الطبعة الثانية

- مقدمة الطبعة الثالثة -

الحمد لله حمداً شاكرين، والصلاة والسلام على نبيه
الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين.
أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثالثة من كتابي: «التحذير من فتنة [الغلو
في]»^(١) التكفير؛ أقدمها لإخواني القراء - بعد سنتين من صدور
فتوى علمية للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء - في (هيئة
كبار العلماء برقم: ٢١٥١٧) - فيه -؛ تُعقب على بضعة مواضع منه
- لا تتجاوز العشرة -؛ وهي - جميعاً - تحتلُّ النقاش، وتقبلُ
الأخذ والرد؛ مع التقدير والإكبار: لمشايخنا الكبار ...

(١) وقد زِدْتُ على اسمه - في هذه الطبعة - زيادةً توضيحية:
[... الغلو في ...]؛ حرصاً على وضع المفاهيم الشرعية في نصابها، وعدم
إخراجها عن مَوْردها، ولتلتقي المقاصد ألفاظاً - بها - ...
وانظر - مع ذلك! - بيان الوجوه في (خطر) التكفير، و(فتنّه) -؛ كتابي:
«الدرر الثلاثة ينقض الإمام الألباني فريّة موافقته المرجئة» (ص ٦٥)،
و«التبصير بقواعد التكفير» (ص ٤١ - ٤٥).

ولقد كتبت -تَعْقِيْبًا على الفتوى المذكورة- رسالة -ونشرتها-
عنوانها: «الأجوبة الثلاثية على فتوى اللجنة الدائمة»^(١) -عَقِبَ
صدور الفتوى بأيام قلائل- في نحو من خمسين صفحة-؛
ختمتها بقولي (ص ٤٨-٤٩) -بعد كلام وكلام-:
«وعليه؛ فأقول ختامًا -كما بدأت- تهايًا-:

لو قُرِضَ (١) أَنَّ ما انتَقَدَ على كتابي «التحذير» صوابٌ
-كلُّه-، وَأَنَّ كلامي المُتَقَدَّ -فيه-! -خطأ- -كلُّه-؛ فهل هذا يُوَثِّرُ
على فكرة كتاب «التحذير»، وصحَّةِ الغايةِ مِنْ تصنيفه، وبقيَّةِ
نقوله ونصوصه؛ ردًّا على الغلاةِ مِنْ دعاةِ التكفير (المنحرف)؛
حفظًا لبيضةِ الأُمَّةِ، وصيانةً لشبابها، وحقًّا لدمائها؟
بل لو حَذَفْتُ -نعم؛ حَذَفْتُ- ما أُخِذَ عليّ! -كلُّه- بِغَضِّ
النظرِ عن مدى إصابتِ الحقِّ فيه!-؛ هل (تري) الكتابَ يَنْتَقِصُ،
أو يَنْتَقِصُ؟!

(١) وَأَمَّا مَنْ تَعَقَّبَنِي في رسالةِ عُلُوْنِها بِ: «رفع اللاتمة...»!! فقد
رددتُ عليه -ونقدته، ونقضته- في كتابي: «التهنئات المتوامة في نصره حق»
(الأجوبة الثلاثية)، والنقض على أغاليط ومغالطات (رفع اللاتمة) -بطبعته
الأولى والثانية-! وهو تحت الطبع.
وَأَمَّا الطائرُ بالفتوى -أو المُطَيَّرُ لها- تسديدًا لحسابات! أو تشفيًا
لنفسيات! -فَحَسْبِي -فيه- رَبِّي... «أليس الله بكافٍ عبده»؟!
والحمد لله.

أَمْ أَنَّ تِلْكَ التُّقُولَ وَالْكَلِمَاتِ -التي سوف تُحذَفُ- تَنْزِلًا!-
لَنْ يَكُونَ لَهَا أَدْنَى (أدنى) تَأْثِيرٍ عَلَى الْكِتَابِ -وما يَحْوِيهِ مِنْ حَقٍّ
وصواب-؟!

وسيقى الكتابُ -بمَنَّةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ- كما كان-؛ قائماً على
«التحذير»، والتنفير (من) الفكر (المنحرف) -الغالي [الخطير]!
المنبيء على «فتنة [الغلو] في [التكفير]»، وما يتبعها من شرٍّ كبير،
وخطرٍ مُستطير؟!
وختاماً:

هذا ما عندي (الآن) -على وجه الاقتضاب-

والله الموفق للصواب.

راجياً -من سادتنا المشايخ- إعادة البحث والنظر؛ فهو
المأمولُ -منهم- والمتنظر...

(وَمَنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ مَعَهُ؛ فَهُوَ الْمُصِيبُ)^(١) -كائناً مَنْ كان-

أقول:

وهذا ما قد صنعته -ولله الحمد- في هذه الطبعة؛ قطعاً على
المتريّصين كيدهم، ورداً على ذوي الأهواء مكرهم، ونقضاً على

(١) كما قال الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-؛ كما

في «مجموع المؤلفات» (القسم الثالث/ ج ٢/ ص ٣٦- ١ فتاوى ورسائل)-.

مُعْكَرِي صَفْوِ الْمَاءِ - مِنْ هَوَاةِ التَّصَيُّدِ! - أَغْرَضَهُمْ ...
 فنحنُ - بتوفيقِ الله لنا - معَ مشايخنا: على اعتقادٍ واحدٍ،
 ومنهجٍ واحدٍ، وطريقٍ واحدٍ^(١) ...
 لا مُجَامَلَةً ، ولا مُدَاهَنَةً ، بل ولا مُدَارَاةً^(٢) !! كيف؟
 و«إرضاءُ الخَلْقِ بالمعتقداتِ وبِالْإِثْرَةِ»!
 فرضا الله - تعالى - هو الأساسُ؛ في الصَّلَاتِ والعَلَاتِ بين
 الناس ...

وإِنِّي إِذْ أَقْدَمْتُ هَذِهِ الطَّبْعَةَ - عَلَى هَذَا النَّسْقِ -؛ فَإِنِّي أُنْذِرُ
 جِدًّا مَا قَلَّتْهُ فِي بَعْضِ الْمُنَاسِبَاتِ^(٣) - بِشَأْنِ فَتْوَى اللِّجْنَةِ - الْمَوْقَرَّةِ -
 بِحَقِّ كِتَابِي هَذَا -:

«إِنَّ الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةَ صَحِيحَةٌ - بِجُمْلَتِهَا -، وَلَكِنْ فِي أُمُورٍ
 نُسِبَتْ إِلَيَّ، لَا فِيهَا أَنَا قَائِلٌ بِهِ حَقِيقَةً».

وَأَزِيدُ عَلَى قَوْلِي - هُنَاكَ - : «نُسِبَتْ إِلَيَّ» = قَوْلِي - هُنَا - :
 «أَوْ أُلْزِمْتُ بِهَا»!!

- (١) رُغِمَ أَنْوَفُ الْبَاغِينَ لِلْبُرَاءِ الْعَتَّةِ - شَاوُوا أَمْ أَبَوَا - !!
- (٢) انظر التفريق - الدقيق - بينهما في «روضة العقلاء» (ص ٧٠-٧٣)
- للإمام ابن حبان البُشَنِّي - رحمه الله -.
- (٣) انظر: «الرد البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ٢٥٨) /
- ملحق علمي من كلام فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ - إمام
- المسجد النبوي، والقاضي في محكمة المدينة الكبرى - في الفتوى المشار إليها.

وهأنذا أنفي كل هذه اللوازم -فضلاً عن هاتيك النسبة-
وبجزم حازم، وحزم جازم...

والعجب لا يتقضي من أناس (!) حملوا هذه الفتوى ما لا
تَحْتَمِلُ، وطاروا بها كل مطار، وطاقوا بها في البلدان والأقطار؛
واصفين صاحب الكتاب -الذي صدرت الفتوى في مواضع
منه!!- بأنه شيخ المرجئة! أو ناشر فكر الإرجاء!! أو المتولي كبير
الفكر الإرجائي!!

... إلى غير ذلك من أوصاف البهت والتقول التي يعلم
الله -تعالى- كم هي مُفْتَرَاةٌ وباطلةٌ؛ مما يجعل (حروفها) تنوء
بالظلم الصريح، والعدوان البين القبيح!

ولا أجد جواباً على أولئك الظلمة المعتدين -والجهلة
الحاقدين- أبلغ من دعائي ربّي -سبحانه- بهدائهم -إن تجاوزوا
مع الحق-، أو تحقّقهم -إن هم استمروا الباطل-...

وما أجهل -ختاماً- قول فضيلة الأخ الدكتور الشيخ حسين
ابن عبدالعزيز آل الشيخ -نفع الله به- في «جوابه حول فتوى
اللجنة»^(١) -فيما نحن بصددّه-: «إن فتوى اللجنة ليس فيها -كما
يُظَنُّ عليه كثيرًا- أنهم قالوا: الشيخ علي مرجيء -أبدًا-؛ لم
يقولوا هذا، هم ناقشوه في كتاب!

(١) «المرجع السابق» (ص ٢٥٨).

وهل المناقشة بين السلفِ إلّا مِنْ لوازمِ محبةِ معرفةِ السنّةِ،
والحفاظِ عليها؟!

بل المناقشةُ في جزئيةٍ مِنْ جزئياتِ هذا الكتاب^(١).

سماحةُ الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ [مفتي بلاد الحرمين] مَن
يُحِبُّ الشيخَ عليّاً -وأعرفُ هذا-، ويُقدِّره، ويدعو له، حتّى بعدَ
أنْ تقابلَ الشيخَ [عليّ] مع سماحةِ الشيخ...

لو اتَّفَقنا على الهوى: لخرّجنا؛ لكنْ مِنْ لوازمِ المحبةِ
الصّحيحة: الصدقُ والمناصحةُ.

أمّا أنْ يأخذَها [أي: فتوى (اللجنة)] الآخرون، ويفرّحُوا
بها فيما لهم، ولا يأخذُوا بها فيما عليهم: فهذا شأنُ أهلِ البدع.
قلتُ: وإني أدعو ربّي -سبحانه- بعدُ- قائلاً: اللهمَّ (أرنا)
الحقَّ حقّاً وارزُقنا اتِّباعه، و(أرنا) الباطلَ باطلاً وارزُقنا اجتنابه.
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب:

عليّ بنُ حسنٍ بنِ عليّ بنِ عبدالحميد
الحليّ الأثريّ

ضُحى يوم الخميس، حُرّة ربيع الثاني

سنة ألف وأربع مئة وثلاث وعشرين / الزّرقاء - الأردن

(١) ومن هذا المنطلقِ صَدَرَتْ في طبعتي الثالثة -هذه- والله الحمد.

قلت:

وَكُنْتُ قَدْ كَتَبْتُ -فَوْرَ صُدُورِ فَتَوَى (اللجنة الدائمة) - كما تقدّم (ص ٢٢)
- وكما سيأتي (ص ١٥٦) - نَقْدَيْنِ لَهَا:
الأوّل: مُخْتَصَرٌ فِي (٦) صَفَحَاتٍ.
والثاني: مُتَوَسِّطٌ فِي (٤٨) صَفْحَةً - وهو: «الأجوبة المتلائمة» -.
وقد نَفَعَ اللهُ بِهِمَا - والحمدُ لله -.

وهاكُمُ صُورَةُ غِلافِ الرَدِّ (الثاني)، وِصفحة (٨) - مِنْ مُقَدِّمَتِهِ - مُصَوَّرًا
مُوثَقًا:-



الأجوبة المتلازمة

على

فتوى اللجنة الدائمة

حول كتابي

«التحذير» و «صيحة نذير»

في الرد على دعاة التكفير

كتبها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلي الأثري

- كان الله له -

المكتبة الظاهرية

وثيقة (٨-ب) «الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة» (ص ٨)

- وَأَمَّا مُصْطَلَحُ (شَرْطُ الْكَمَالِ) - الَّذِي كَثُرَ الْخَوْضُ فِيهِ ! - الْيَوْمَ !! :- فَإِنَّهُ مُصْطَلَحٌ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ ، وَلَا فِي السُّنَّةِ ، وَلَا فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْخَيْرِيَّةِ .

وَعَلَيْهِ ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَهُ - وَفَقَّ الْبَيَانِ التَّفْصِيلِيَّ السَّلَفِيَّ الصَّحِيحَ - الْمُتَقَدِّمُ - مَقْبُولٌ ؛ مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ ذِكْرَ (الشَّرْطِ) - فِيهِ - لُغَوِيٌّ - بِمَعْنَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الْوَاجِبِ ؛ لَا اصْطِلَاحِيٍّ - بِمَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْخُرُوجُ عَنْ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ ! - .
وَأَمَّا فَهْمُ هَذَا الْمُصْطَلَحِ - أَوْ إِبْرَادُهُ - عَلَى مَعْنَى (الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ) ! أَوْ (إِخْرَاجِ الْعَمَلِ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ) !! أَوْ أَنَّ (الْعَصَاةَ كَامِلُو الْإِيمَانِ) !!! فَكُلُّ ذَلِكَ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ .

وَمِثْلُهُ - أَيْضًا - مَنْ أَرَادَ بِـ (الْكَمَالِ) الْكَمَالَ الْمُسْتَحَبَّ - فَقَطْ - ؛ فَهَذَا غَلَطٌ شَنِيعٌ ! وَقَوْلُهُ يُشْبِهُ قَوْلَ الْمُرْجَةِ - كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦٥٣/١١) - .

... وَهَذَا النَّصُّ - الْأَخِيرُ - الَّذِي جَعَلْتُهُ - هُنَا - بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ - مَقْبُولٌ مِنْ رِسَالَةِ مُفْرَدَةٍ بِعُنْوَانِ «مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ» ؛ كَتَبْتُهَا مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ الْعِلْمِ - تَقْرِيرًا لِلصَّوَابِ ، وَتَحْرِيرًا لِلْحَقِّ - ؛ بِتَأْصِيلَاتٍ مُنْضَبِطَةٍ ، وَتَقْعِيدَاتٍ مُحَرَّرَةٍ ...

وَأَبْنَةُ - هَا هُنَا - إِلَى أَنِّي لَمْ أَبْحَثْ مَسْأَلَةَ (شَرْطِ الصَّحَّةِ) - أَوْ (شَرْطِ الْكَمَالِ) - فِي كِتَابِي: «التَّحْذِيرُ» ، وَ «صَنِيعَةُ نَذِيرٍ» - عَلَى الْإِطْلَاقِ - !!!!!
فَمِنْ آيِنَ جَاءَ (أَوْلَيْكَ = النَّاصِحُونَ) - بِهَذَا الْاِخْتِلَاقِ ١٩

وَلِي فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَقْرِيرِهَا - الْآنَ - كِتَابٌ مُفْرَدٌ - مُفَصَّلٌ - عُنْوَانُهُ : «تَفْصِيلُ الْإِجْمَالِ فِي مُصْطَلَحِي (شَرْطِ الصَّحَّةِ) ، وَ (شَرْطِ الْكَمَالِ)» - يَسِّرُ اللَّهُ إِتِمَامَهُ

قلت:

وقد ردَّ -بَعْدُ- على كِتَابِي «الأجوبة المتلازمة» (بعض النَّاسِ!) -مَنْ كُشِفَ
أَمْرُهُ- فيما بَعْدُ-، وظَهَرَ -لِلْجَمِيعِ!- أَنَّهُ مِنْ أَتْبَاعِ (الفئة الضَّالَّةِ)^(١) -ولعلَّه لا
يَزَالُ مَسْجُونًا فِي (المملكة العربية السعودية) -: فِي كِتَابِ سَمَاءَ: «رَفْعُ اللَّائِمَةِ
عن فتوى اللجنة الدائمة»^(٢)!!

وكانَ ردًّا هَزِيلًا -جَدًّا-!

ولولا ما زَيْنَ به مُسَوِّدُهُ -ردَّه اللهُ لِلْحَقِّ- غِلَافَ كِتَابِهِ -ثُمَّ مُقَدِّمَاتِهِ- مِنْ

(١) هو مُصْطَلَحُ (إِعْلَامِيٍّ) -مَحْضٌ-، يُعْبَرُ مُطْلَقُوهُ -فيه- عن أصحاب فكر التَّكْفِيرِ، وما
يَتَّبِعُهُ مِنْ تَدْمِيرٍ، وَتَفْجِيرٍ!

فَانظُرْ -لِبَيَانِ ذَلِكَ، وَشَرْحِهِ-: رِيسَالَتِي «الفئة الضَّالَّةُ: سَبَبُ ضَلَالِهَا، وَأَبْرَزُ سِمَاتِهَا» -وهي
مطبوعةٌ-.

(٢) وَمِنْ طَرِيفِ الْمَوَاقِفِ -وَعَجِيبِهَا!- أَنَّا كُنَّا -قَبْلَ بَضْعِ سِنَوَاتٍ- فِي زِيَارَةِ عِلْمٍ وَدَعْوَةٍ إِلَى
أَنْدُونِيسِيَا؛ فَوَصَلَ دَاعِيَنَا الْفَاضِلُ - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا - خَبَرٌ مَفَادُهُ: «وَصُولُ شَحْنَةٍ -مَا- (!) مِنْ
بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ!!

فَفَرِّحْ -جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا- لَذَلِكَ؛ لِمَا يَعْرِفُهُ مِنْ حَاجَةٍ بِلَادِهِ إِلَى الْغِذَاءِ وَالِدَّوَاءِ -وَمَا أَشْبَهَ
ذَاكَ- بِسَبَبِ مَا يُعَانِيهِ الْكَثِيرُونَ -هُنَاكَ- مِنْ فَقْرٍ وَعُوزٍ-.

فَلَمَّا وَصَلَتْ (الشَّحْنَةُ)؛ إِذْ هِيَ مُحْمَلَةٌ -لَا بِالْأُرْزِ! وَلَا بِالْقَمَحِ!!-، وَإِنَّمَا بِمِثَالِ -إِنْ لَمْ يَكُنْ
بِأُلُوفٍ -النَّسْخِ مِنْ تَسْوِيدِ: «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»!!! لِيُوزَعَ عَلَى (قُرَّاءِ) الْعِلْمِ، وَ(مَسَاكِينِ) الْفَهْمِ!!

كُلُّ ذَلِكَ! وَقَفَاءُ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ-! وَفِي سَبِيلِهِ -تَعَالَى- مَجَانًّا!!

وَانظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٣٥)!!

تقارِظَ لِبَعْضِ الْمَشَايخِ الْأَفْضَلِ: لَمَّا التَقْتُ إِلَيْهِ، وَلَمَّا أَقَمْتُ لَهُ وَزْناً...

فَقَدْ زَيْنَ غِلَافُ طَبْعَتِهِ (الْأُولَى) بِأَسْمَاءِ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ..

ثُمَّ زَادَ فِي الطَّبْعَةِ (الثَّانِيَةِ) اثْنَيْنِ، فَصَارُوا خَمْسَةً...

وَقَدْ رَدَدْتُ -بِحَمْدِ اللَّهِ- تَعَالَى- فِي كِتَابِي «التَّنبِيهَاتِ الْمُتَوَاتِمَةِ...» -الْوَاقِعُ فِي أَكْثَرِ مِنْ (٦٠٠) صَفْحَةٍ- وَقَدْ طُبِعَ مَرَّتَيْنِ، أَوَّلُهَا (سَنَةِ ١٤٢٤ هـ)- عَلَى هَذَا الْكِتَابِ (الْهَزِيلِ) -جَدًّا-: رَدًّا مُفْصَلًا -جَدًّا-؛ مَعَ تَدْقِيقِ التَّرْكِيزِ عَلَى مُنَاقَشَةِ (مُقَدِّمَاتِ) الْمَشَايخِ الْأَفْضَلِ -بِأَدَبِ الْعِلْمِ، وَخُلُقِ الْحِلْمِ- -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-، وَبَيَانِ مَا ظَهَرَ لِي فِيهَا -وَمِنْهَا-، وَ«كُلُّ يُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ: إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ»^(١)...

مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَرُدَّ- أَوْ يَتَعَقَّبْ -كِتَابِي هَذَا- وَالْفَضْلُ لِلَّهِ -تَعَالَى- إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ؛ وَذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ نَحْوِ سِنَوَاتٍ عَلَى طَبْعَتِهِ الْأُولَى! وَأَنَا بِالْإِنْتِظَارِ -مُسْتَفِيدًا أَوْ مُفِيدًا-...

وَهَاكُمُ صُورَةُ غِلَافِهِ، مَعَ صَفْحَةِ (٨) -مِنْهُ-، وَالتِّي أَذْكَرُ فِيهَا حَرْصِي عَلَى الْوَحْدَةِ، وَالِاتِّلَافِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَدُعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ.. عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْتُ -وَلِلْسَبِّبِ ذَاتِهِ- فِي مُقَدِّمَةِ طَبْعَتِي (الثَّالِثَةِ) -الْمُعَدَّلَةِ- مِنْ كِتَابِي «الْإِتْرَابُ مِنْ فَنِّ الْإِعْلَافِ فِي الْإِنْفِافِ» -كَمَا تَقَدَّمَ (ص ١٣٧-١٤٤)- تَامًّا..



(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٢٦) -للإمام أبي عمر ابن عبد البر- رَحِمَهُ اللَّهُ-.

الانقصار لعقائد السلف الكبار:

التنبيهات المتوائمة

في مناصرة حوث

اللاهوتية المستلزمة
على

فنون البحتة المستلزمة

والنقص على أغاليط ومغالطات « مرفعة اللاهوتية ... » !!
بطبيعته: المودة، والثانية!

« إن الرؤ (محور) الشتم والتهويل لا
يصغر عنه أحد، والإنسان لو أنه ينظر
المشركين، وأهل الكتاب: لكان عليه أن
يذكر من الحجة ما يثبت به الحق الذي
معه، والباطل الذي معهم؛ فقد قال الله
- عز وجل - لنبيه - صلى الله عليه
وسلم -: «ادفع إلى سبيل ربك بالحكمة
والوعظ الحسنة وجاهد لهم بالتي هي
أحسن»، وقال - تعالى -: «ولا تجادلوا
أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن» .»

«جموع الفتاوى» (١٨٧/٤-١٨٧)
- شيخ الإسلام ابن تيمية -

كتبه

عليه بن حسن بن علي بن عبد الحميد الخليلي الأزدي
رحمه الله

٥

مكتبة دار الحديث

سَخِطَ؛ فَرَضَا اللَّهُ أَعْلَى غَايَةٍ؛ مِنَ الْبَدَايَةِ إِلَى النِّهَايَةِ...

مَعَ حِرْصِي الْحِرْصَ -كُلَّهُ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ- عَلَى قَاعِدَةٍ مُهِمَّةٍ «مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَظِيمَةِ؛ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمَاعِ الدِّينِ:

تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وَصَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، وَيَقُولُ: ﴿وَاغْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وَيَقُولُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾:

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي تَأْمُرُ بِالْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّلَافِ، وَتَنْهَى عَنِ الْفُرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ... وَأَهْلُ هَذَا الْأَصْلِ، هُمُ أَهْلُ الْجَمَاعَةِ، كَمَا أَنَّ الْخَارِجِينَ عَنْهُمْ هُمُ الْفُرْقَةُ^(١).

فَأَقُولُ:

□ □ □ □ □

(١) «مجموع الفتاوى» (٥١/٢٨) - لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

قلت:

ثُمَّ نَشَرْتُ -أيضاً- بعدَ صُدُورِ فَتَوَى (اللجنة الدائمة) -مباشرةً-: الطبعة الثانية من كتابي: «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة» -قبل أكثر من عشر سنوات- في نحو (١٥٠) صفحة؛ مُشيراً في (مُقَدِّمَتِهِ) إلى فتوى (اللجنة الدائمة)، ونَقَدِي لها -مَرَّتَيْنِ-، ووَعَدِي بنشر «الحجَّة القائمة..» -وهو هذا الكتاب- كما تقدّم (ص ٢٢ و ١٤٥)، وسيأتي (ص ١٥٦) -.

وَذَكَرْتُ في (المُقَدِّمَةِ) -أيضاً- إرسالي لسماحة المفتي -رئيس (اللجنة الدائمة) رسالة (وجيزة) خاصّة في مُناقِشَةِ (الفتوى) -تواصلاً وتواصياً-، لكنّها لَمْ تَصِلْهُ -كما أخبرني هو- شخصياً- لِمَا رَزَقَهُ -حفظه الله- في منزله^(١) -عند سُؤالي له عنها-!

وفي الكتاب -نَفْسِهِ- أيضاً- نصُّ رسالة -أُخْرَى- وَجَّهَهَا فضيلة الشيخ سَعْدُ الحُصَيْنِ إلى سماحة المفتي -حفظها الله- مُتعلِّقَةً بالموضوع -ذاته- أيضاً-:

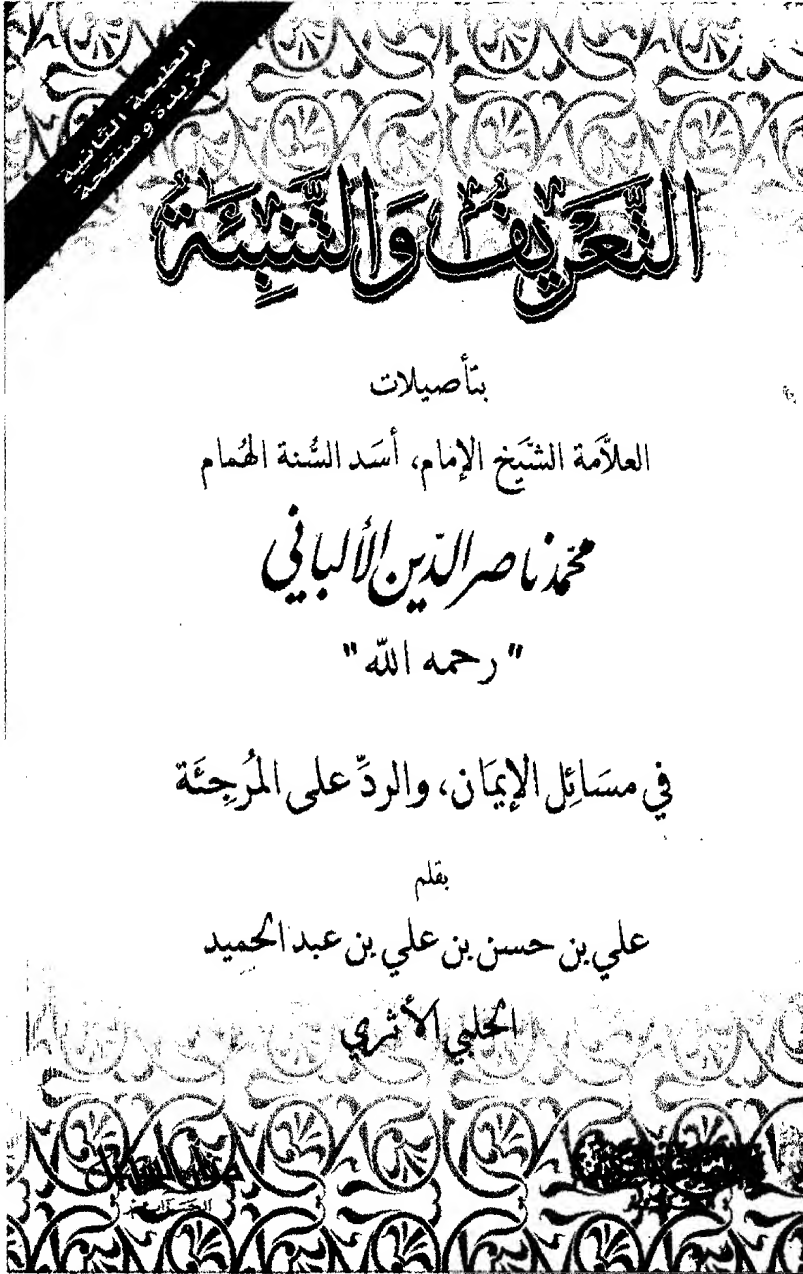
(١) وذلك في مدينة (الرياض)، بتاريخ: ٢٠/ رجب/ ١٤٢١ هـ؛ بترتيب معالي الشيخ صالح

آل الشيخ، وبصحبة فضيلة الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ.
حفظ الله -تعالى- هذه الدوحة المباركة -أصولاً وفروعاً-..

تواصلاً وتواصياً...

ونَقَلْتُ - كذلك - كلامَ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ فِي فَتَوَى (اللجنة الدائمة) - وعدمِ مُوَافَقَتِهِ لَهَا-؛ مِمَّا سَمِعْتُهُ مِنْهُ - شِفَاهاً - مَرَّةً-، وبِالتَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ - مَرَّةً أُخْرَى - عَلَى مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٤) -.

وهاكم بعض ذلك - مُصَوَّراً مُوثَّقاً:-



وَمَنْ (تَكَلَّمَ) مِنْهُمْ: فَقِي دَائِرَةُ التَّقْوَلِ، وَالظَّنَّ - مَرَّةً أُخْرَى - !!
 أَمَّا إِخْوَانُنَا - أَهْلُ السُّنَّةِ السَّيِّئَةِ، وَدُعَاةُ مَنَهِجِ السَّلَفِ الْحَقِّ - فَفَرَحُوا بِهِ،
 وَكَرَّثَ عُيُونُهُمْ بِمُخْتَوَاهِ، وَسَعَدُوا بِمَضْمُونِهِ...
 فَكَانَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - (بَلَسْمًا) لِأَهْلِ الْحَقِّ وَدَاغِيهِ، وَ (عَلَقْمًا) عَلَى
 الْمُخَالِفِينَ لِلْحَقِّ وَمُنَاقِضِيهِ...
 وَهَؤُلَاءِ - الْمُخَالِفُونَ - مِنْ بَعْدِ -؛ إِمَّا أَنْ (يَتُوبُوا)؛ فَلْيَحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ،
 أَوْ (يَذُوبُوا)؛ فَلَا يَبْقَى لَهُمْ أَثَرٌ فِيمَا هُنَالِكَ !!
 وَرَجَاؤُنَا رَبَّنَا - فِي الْأُولَى -: أَكْثَرُ، وَأَوْفَرُ، وَأَكْبَرُ...
 وَإِنَّا لَمُسْتَظَرُونَ...

وَلَقَدْ زِدْتُ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ - الثَّانِيَةِ - مِنْ كِتَابِي هَذَا - زَوَائِدَ شَتَّى، وَفَوَائِدَ
 عِدَّةٍ؛ تَزِنُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، وَأُنَبِّئُهَا فِي مَحَالِّهَا...

وَمِمَّا يَبْغِي ذِكْرُهُ - هَا هُنَا - لُزُومًا - أَنَّهُ بَعْدَ طَبْعِ كِتَابِي - هَذَا - بِأَسَابِيغٍ:
 صَدَرَتْ فَتَوَى مِنَ اللَّحْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْءَاءِ - فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ -
 بِرِئَاسَةِ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ الْمُفَنِّي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ - حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ
 بِهِ - بِتَارِيخِ (١٤ / جُمَادَى الْآخِرَةِ / ١٤٢١ هـ) تُنْبِئُهُ عَلَى سِتَّةٍ - أَوْ سَبْعَةٍ -
 (مَوَاضِعَ) مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»، ثُمَّ أَلْحَقَ بِهِ (١) - نَبَأًا لَهُ - (١)
 كِتَابِي الْآخَرُ «صَيِّحَةُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» !!

وَلَكِنْ - وَلِلْأَسَفِ - لَمْ يَقْتَصِرِ الشَّيْخُ عَلَى هَذِهِ (الْمَوَاضِعِ) - حَسْبُ -
 لِتَصَحُّحِ أَوْ تَحَرُّرِ أَوْ - حَتَّى - تُحْذَفَ (١) أَوْ تُغَيَّرَ -: لِهَآنَ - إِذَا - الْخُطْبُ !!
 وَلَكِنْ الَّذِي جَرَى (١) هُوَ التَّحْذِيرُ مِنَ «التَّحْذِيرِ» - كُلِّهِ - بِقَلْبِهِ وَجُلْدِهِ - فَوَا أَسْفِي
 الشَّدِيدَ - ...

وَقَدْ كَتَبْتُ جَوَابَيْنِ عَلِمَيَّيْنِ عَلَى هَذِهِ الْفَتَوَى:

الْأَوَّلُ: مُخْتَصَرٌ؛ وَعُنْوَانُهُ: «نَقْدُ الْفَتَوَى»، فِي عَشْرِ صَفَحَاتٍ.

وَالثَّانِي: مُطَوَّلٌ؛ وَعُنْوَانُهُ: «الْأَجَوِبَةُ الْمُتَلَابِئَةُ عَلَى فَتَوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ»، فِي نَحْوِ خَمْسِينَ صَفْحَةً.

وَتَمَّةُ جَوَابِ ثَالِثٍ -وَسَطٍ- يُعْنَوَانِ: «الْحُجَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى فَتَوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» -تَحْتَ الْإِعْدَادِ-؛ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَوْثِيقِ تَقُولِي -بِنُصُوصِهَا الْأَصْلِيَّةِ- تَضْوِيراً مِنْ مَصَادِرِهَا وَمَرَاجِعِهَا، مُقَارَنَةً مَعَ نَقْدِ اللِّجْنَةِ فِي فِتَوَاهَا؛ حَتَّى يُقَارِنَ النَّصِّينَ -النَّقْدَ وَالْمُسْتَعْدَّ- أَيُّ أَحَدٍ...

عِلْماً أَنِّي قَدْ أُرْسَلْتُ -بِالْبَرِيدِ (السَّرِيعِ، الْمَضْمُونِ، الْمُتَنَازِلِ) لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ الْمُفْتِي -رَحَاهُ اللَّهُ- جَوَابِي (الْمُخْتَصَرِ) -بَعْدَ نَوْعِ بَسِيرٍ مِنَ التَّعْدِيلِ- نَحْتِ اسْمِ «رِسَالَةٍ مُفْتُوحةٍ إِلَى سَمَاحَةِ الْمُفْتِي الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ»، مُرَفَّقًا مَعَهَا الطَّبْعَةُ الْأُولَى مِنْ كِتَابِي -هَذَا- «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ»؛ وَذَلِكَ فِي مُتَنَصِّفِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَةِ -هَذَا الْعَامِ-؛ أَيُّ: قَبْلَ نَحْوِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنْ تَارِيخِ كَتَبِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ...

وَلَمَّا التَّقْيِئَةُ -فِي بَيْتِهِ- بِتَرْتِيبٍ مِنْ مَعَالِي الْأَخِ الْمُكْرَمِ، الْأَسَاتِذِ الْفَاضِلِ، الْعَالِمِ الْمُتَقَنَّيْنِ، فَصِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- كَمَا أَشْرُتُ مِنْ قَبْلُ-: سَأَلْتُهُ عَنِ (الرِّسَالَةِ) وَ (الْكِتَابِ)؟ فَأَشَارَ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- إِلَى عَدَمِ وُضُوعِهِمَا؛ فَضْلاً عَنِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِمَا...

وَقَبْلَ إِزْسَالِي -هَذَا- كَانَ فَصِيلَةُ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْحُصَيْنِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- -الْمُسْتَشَارُ الدِّينِي الشُّعْرُودِي- فِي الْأُرْدُنِّ- قَدْ أُرْسِلَ رِسَالَةً -سَابِقَةً- إِلَى سَمَاحَتِهِ -بِتَارِيخِ: ١٤٢١/٥/٢٩ هـ- مُرَفَّقَةً بِبَعْضِ كِتَابَاتِنَا، وَمُؤَلَّفَاتِنَا -مَعَ بَعْضِ إِخْوَانِي-

طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْدُنْ - تَرَدُّ (شَيْئًا) مِنْ افْتِرَاءَاتِ بَعْضِ الْحَزْبَيْنِ، وَتَنْقُصُ (عَدَدًا) مِنْ كَذِبَاتِ بَعْضِ التَّكْفِيرِيِّينَ.. بِالْإِضَافَةِ إِلَى رِسَالَةٍ مُفْرَدَةٍ - لَعَدَدٍ مِنْ إِخْوَانِنَا - عَنْوَانُهَا: «مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ الْعِلْمِيَّةِ، فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ» ^(١)...

وَقَدْ كَانَ مِمَّا كَتَبَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ سَعْدِ الْحَصَنِ - بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ - فِي رِسَالَتِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا - وَاصِفًا إِخْوَانَنَا طَلَبَةَ الْعِلْمِ (الْمَعْرُوفِينَ) - فِي الْأَزْدُنْ -؛ يَقُولُهُ:

«وَهَؤُلَاءِ الْإِخْوَةُ - كَمَا عَرَفْتُهُمْ؛ مِنْذُ بَضْعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ - هُمْ فِي الْحَقِيقَةِ أَغْلَامُ السُّنَّةِ فِي الْأَزْدُنْ؛ بَلْ بِلَادِ الشَّامِ قَاطِبَةً؛ بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَاصْطِفَانِهِ لَهُمْ، وَهُمْ خَيْرُ الدُّعَاةِ إِلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي الدِّينِ، وَفِي الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ عَشْرَاتُ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي خِدْمَةِ الْحَدِيثِ...».

ثُمَّ قَالَ: «وَهُمْ أَبْرَزُ وَرَثَةِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ فِي الْعِلْمِ (وَفِي خِدْمَةِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً)، وَكُلُّهُمْ مِنْ بَنِي آدَمَ - يُحْطِنُونَ وَيُصَيِّبُونَ -، وَلَكِنْ مُخَالِفِيهِمْ (هَذَا اللَّهُ وَإِسَاءَتُهُمْ - جَمِيعًا) - يَمْلَأُونَ فِرَاقَهُمْ بِمُحَاوَلَةِ إِسَاءَةِ سَمْعَتِهِمْ - حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ اسْتِجَابَةً لَوَسْوَسَةِ الشَّيْطَانِ - (بِالْفَهْمِ الْخَاطِئِ لِمَنَاجِحِهِمْ، وَعَمَلِهِمْ)؛ لِيَبْقَى الْبِدْعَةُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَمَلِ هِيَ الْغَالِيَةُ عَلَى قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ وَجَوَارِحِهِمْ».

وَقَالَ: «أَمَّا تَهْمَةُ الْإِزْجَاءِ الَّتِي قَذَفَهَا الشَّيْطَانُ وَأَعْوَانُهُ فِي طَرِيقِ دُعَاةِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ - وَبِخَاصَّةِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَوَرَثَتُهُ - وَقَفَّهْمُ اللَّهُ -؛ فَإِنَّمَا يُبَيِّرُهُمَا الْحَرَكِيُّونَ وَالْحَزْبِيُّونَ الَّذِينَ أَخْلَدُوا عَنْ سَيِّدِ قُلُوبِ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَذْنَى فِكْرِهِ؛ وَهُوَ تَكْفِيرُ الْمُسْلِمِينَ (دَوْلًا وَجَمَاعَاتٍ)... إلخ...

(١) وَقَدْ طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ - قَرِيبًا - بِحَمْدِ اللَّهِ -، وَلَمْ تُقَدِّمَتْهَا صُورَةُ النَّصِّ الْكَامِلِ لِرِسَالَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعْدِ الْحَصَنِ، إِلَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ الْمُتْنِي - حَفِظَ اللَّهُ لَهَا، وَنَمَعَ بِهَيَا -.

وَقَدْ سَأَلْتُ سَمَاحَةَ الْمُفْتِي -بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ- عَنْ وُصُولِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ
-أَيْضًا-، وَمَا أَرْفَقَ مَعَهَا؟
فَأَفَادَ -وَقَفَّهُ اللَّهُ-؛ بِأَنَّهَا لَمْ تَصِلْ -أَيْضًا-...

... وَلَقَدْ كَانَتْ زِيَارَتِي -هَذِهِ- لِإِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ ^(١) عَقِبَ صُدُورِ
الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ! -بِنَاءً عَلَى دَعْوَةِ رَسْمِيَّةٍ مُوجَّهَةٍ مِنْ مَعَالِي الْأَخِ الشَّيْخِ صَالِحِ
بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -زَادَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ- بِتَارِيخِ (١٨/ جُمَادَى الْآخِرَةِ
/ ١٤٢١ هـ) -عَنْ طَرِيقِ مُجَمِّعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِبَطَاعَةِ الْمُضَحَّفِ الشَّرِيفِ؛
(لِحُضُورِ) نَدْوَةٍ عِلْمِيَّةٍ قُرْآنِيَّةٍ، فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ... فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا؛ مِنْ أَخٍ
فَاضِلٍ بَرِّ نَبِيلٍ...

ثُمَّ إِنَّهُ حَصَلَتْ -فِي هَذِهِ الزِّيَارَةِ الْمَبْنُوءَةِ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ- لِقَاءَاتٌ عِلْمِيَّةٌ
نَافِعَةٌ مَعَ عَدَدٍ كَبِيرٍ ^(٢) مِنْ أَفَاضِلِ الْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ؛ أُبْرِزُ ذَلِكَ
-عِنْدِي- وَأَهْمُهُ: لِقَاؤُنَا بِفَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ الرَّالِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ
ابْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -حَفِظَهُ اللَّهُ، وَقَوَّاهُ، وَعَافَاهُ- فِي مَنْزِلٍ بَعْضُ أَبْنَائِهِ -فِي
مَدِينَةِ الرِّيَاضِ- قَبْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ٩/ رَجَبِ ١٤٢١ هـ- بِصُحْبَةِ الْأَخِ
الدُّكْتُورِ خَالِدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَالْأَخِ الدُّكْتُورِ صَالِحِ الصَّالِحِ، وَبِحُضُورِ أَحَدِ
أَبْنَاءِ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ-، وَهُوَ الْأَخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -وَقَفَّهُ اللَّهُ-.

(١) وَقَدْ سُجِّلَتْ (مُجْمَلٌ) حَيَثِيَّاتٍ رِخْلَتِي -هَذِهِ- إِلَى إِِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ -فِي
مُحَاصَرَةٍ عَامَّةٍ- أَلْقَيْتُهَا فِي بَعْضِ مَسَاجِدِ عَمَّانِ الْأُرْدُنِّ- عَنْوَانُهَا: «رِخْلَتِي إِلَى إِِلَادِ الْحَرَمَيْنِ»؛ فِي
قَرِيبِ سَاعَتَيْنِ...

(٢) مِنْهُمْ: الشَّيْخُ رَيْعُ بْنُ هَادِيٍّ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادُ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ
الْعُمَيْكِيَّانِ، وَالشَّيْخُ عُبَيْدُ الْجَابِرِيِّ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَمْرٍ بَازْمُولٍ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بَرَجَسٌ،
وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ السَّدْحَانُ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَرِيَوَانِي ... وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

وَلَمَّا تَكَلَّمْتُ مَعَ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- حَوْلَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ، وَخِثْيَاتِهَا،
و(آثَارِهَا)، وَتَبَعَاتِهَا؛ قَالَ -مَا نَصُّهُ- بِالتَّحْدِيدِ- وَاللَّهُ عَلَى مَا أَقُولُ شَهِيدٌ:-

«هَذَا غَلَطٌ مِنَ اللَّجْنَةِ.

وَأَنَا مُسْتَأْنَفٌ مِنْ هَذِهِ الْفَتَوَى.

وَلَقَدْ فَرَّقْتُ هَذِهِ الْفَتَوَى الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْحَاءِ الْعَالَمِ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ يَتَّصِلُونَ بِي
مِنْ أَمْرِيكَ وَأُورُوبَا.

وَلَمْ يَسْتَعِذْ مِنْ هَذِهِ الْفَتَوَى إِلَّا التَّكْفِيرِيُّونَ، وَالتَّوْحِيدِيُّونَ.

وَقَدْ كَانَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ- سُئِلَ -قَبْلًا- ^(١) مِنْ قِبَلِ
بَعْضِ إِخْوَانِنَا الْيَمَنِيِّينَ -كَمَا سَمِعْتُهُ (بِنَفْسِي) مِنْ صَوْتِهِ فِي شَرِيطِ التَّنْصِيلِ-،
فَقَالَ:

«الْكِتَابَانِ: مَا قَرَأْتُهُمَا.

وَهَذِهِ الْفَتَوَى: لَا أَحِبُّ أَنَّهَا صَدَرَتْ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَشْوِيشًا عَلَى النَّاسِ.

وَتَصْبِيحِي لِطَلَبَةِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا يَغْبُرُوا بِفَتَوَى فُلَانٍ، وَلَا فُلَانٍ.

أَقُولُ: وَهُوَ كَلَامٌ -بِحَمْدِ اللَّهِ- عَلَى وَجْهِ التَّعَامُّ؛ يُغْنِي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ؛
مِنْ عَالِمِ إِمَامٍ، وَخَيْرِ مُمَامٍ...

وَلَا أَحْجُذُ مِنْ تَعْلِيلِي عَلَيْهِ -أَوْ أَذْنَى إِضَافَةٍ- إِلَيْهِ-...

وَالْخُلَاصَةُ؛ لَقَدْ كَانَتْ رِخْلَتِي -هَذِهِ- بِحَمْدِ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْهُ- ذَاتَ خَيْرٍ
كَبِيرٍ، وَفَضَائِلَ حَسَنَةٍ؛ تَرْجُو اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يَكُونَ لَهَا (آثَارُهَا) النَّافِعَةُ الَّتِي
(تَمَحُّو) مَا قَبَّلَهَا -مِمَّا يُضَادُّهَا-، وَ(تُزِيلُ) أَوْضَارَهَا، وَأَضْرَارَهَا؛ بِمَا يَكُونُ خَيْرًا لَنَا

(١) وَذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، الْمَوْافِقُ: (٢٨/ جُمَادَى الْآخِرَةِ/ ١٤٢١).

قلت:

ومن بابِ التواصي بالحقِّ، والصبر، والمِرْحَمَة...
وانطلاقاً من أصلِ لزوم اجتماعِ أهلِ السُّنَّةِ، وكونِ بعضهم أولياءَ بعضٍ
-نُصحاً، ومُؤازرةً، وتكميلاً-...
وصُدوراً عن أساسِ قَطْعِ الطَّرِيقِ أمامِ الشَّامِتِينَ، وإغلاقِ المنافذِ في وَجْهِ
المُتربِّصِينَ:

كُتِبَتْ (سَنَة ١٤٢٣ هـ) رسالةً في (١٠٠ صفحة)، بعنوان:

«كلمة سِوَاءِ

في النُّصْرَةِ والتَّنْأَةِ

على بِيَاضِ (هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ)

وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)

في:

نَقْضِ غُلُوِّ التَّكْفِيرِ، وَدَمَرِ ظِلَالَةِ الإِرْجَاءِ.

قلتُ في مُقَدِّمَتِهَا (ص ١٨ - ١٩) - ما مُلَخَّصُهُ -:

« فرسالتِي هذِهِ - بِمَنَّةِ اللَّهِ - : نُصْرَةٌ لِلْحَقِّ، وَتأيِيدٌ لِأَهْلِهِ.

وَلَا وَزْنَ لِلْأَمَّةِ إِلَّا بِعِلْمَانِهَا، وَلَا وُجُودَ لِبَرَكِيَّتِهَا إِلَّا فِي

كِبَرَانِهَا... »

... مِنْ أَجْلِ هَذَا سَمَّيْتُهَا - تَيْمَنًا، وَتَفَاؤُلًا، وَبِشَارَةً - :

« كلمة سِوَاءٍ ؛ فِي... »... »

... رَاجِيًا أَنْ تَكُونَ اسْمًا عَلَيَّ

مُسَمًّى ؛ تَرْغِيمًا لِلْمُتربِّصِينَ، وَكَيْدًا لِلشَّامِتِينَ، وَنُصْرَةً لِعِلْمَانِنَا

الرَّاسِخِينَ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لِلْمُوحِّدِينَ، وَنُصْحًا لِلْأَحِبَّةِ الصَّادِقِينَ... » .

الملك فيصل

وقد نقلت - في (مقدمة) رسالتي «كلمة سواء» - نفسها - بعض كلامي في «الأجوبة المتلازمة» - المتقدم ذكره - هنا - (ص ١٤٦)؛ مُشيراً إلى اتكاء بعض التكفيريين - في تكفيرهم الدُّولَ الإسلاميَّة - على بعض (الفتاوى) المنسوبة لبعض علمائنا -.

ثُمَّ عَقَّبْتُ - قائلًا - (ص ٢٣ - ٢٤):

«ثُمَّ تَكُونُ النَّيْجَةُ - منهم! - إِصْدَارَ أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ - على هذه الدُّولِ! ثُمَّ يَتَّبِعُ أَحْكَامَ التَّكْفِيرِ فُتَاوَى التَّفْجِيرِ... ثُمَّ فِتْنٌ عَظِيمَةٌ - فِي الْأُمَمِ - لَهَا أَوَّلٌ، وَلَيْسَ لَهَا آخِرٌ!...
... فَكَيْفَ مِنَ الْمُمْكِنِ - أَيُّهَا السَّادَةُ الْأَفَاضِلُ، وَالْمَشَايِخُ الْأَكَابِرُ - أَنْ تَرُدُّوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ الْمُطْلِينَ تَمْسُكُهُمْ بِأَمْشَالِ هَائِيلَ الْفُتَاوَى، الَّتِي يُؤَيِّدُونَ بِهَا النُّجَرَاتِ، وَيَتَصَرَّوْنَ لَهَا لِأَهْوَالِهِمْ؟»

لَا بُدَّ مِنْ جَوَابِهِ (قَاطِعٍ) حَازِمٍ، جَازِمٍ!
وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الضَّوَابِطِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مِثْلِ هَذَا!
وَلَا بُدَّ مِنَ الْوُضُوحِ الْبَيِّنِ - الْبَيِّنِ - الَّذِي لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ - بَعْدَهُ -! رَحْمَةً بِالْأُمَّةِ، وَقُوَى لِلَّهِ فِي (خِطَابِهَا)...
وَلَا بُدَّ مِنَ حَسْمِ الْأَمْرِ - بِصُورَةٍ بَهَائِيَّةٍ! - قَبْلَ أَنْ تَكُونَ - نَحْنُ أَنْفُسَنَا - الرُّنْدُ الَّذِي نُورِي بِهِ فِتْنًا عَظِيمَةً - فِي الْأُمَّةِ -؛
يَنَالُنَا - نَحْنُ - أَوَّلُ مَا يَنَالُ - نَارُهَا وَشَرَرُهَا، وَدُخَانُهَا، وَأَثَرُهَا...
فَحَيْثُهَا يَسْبَغُ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ، وَتَكُونُ مُصِيبَةٌ مُشِيرَةٌ كَبِيرَةٌ - لَيْسَ لَهَا رَادٌّ وَلَا دَافِعٌ!!
فَالْحَذَرُ، الْحَذَرُ، الْحَذَرُ...
وَلَا!!!».

(١) والخطاب مني لأعضاء (اللجنة الدائمة) الأفاضل - زادهم الله توفيقاً - وأقول - الآن -:

... ها هي ذي الحَيْرَةُ - فَوَا أَسْفَاهُ - لَا تَزَالُ مَوْجُودَةً - بَلْ كَثُرَتْ! - والطلبُ ما انْفَلَكَ قائماً - بَلْ ازداد -!!

وفي (الطبعة الثانية - سنة ١٤٣٢ هـ) - قبل بضعة أشهر - كتبت (مقدمة)
- جديدة - لهذا الكتاب؛ قلت فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على نبيه وعبدوه، وعلى آله
وصحبه ووفده.
أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية من كتابي «كلمة سواء..»؛ أقدمتها لإخواني
القراء الأفاضل من طلبة العلم: بعد نحو عشر سنوات من صدور طبعته
الأولى - والحمد لله -.

وهو كتاب - فيما أحسب - نافع ومفيد - جداً - إن شاء الله -
تعالى؛ لما يتضمنه من تحريرات علمية، وتحقيقات سنية؛ في مسألة من أهم
أصول العقيدة السلفية.. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ فهو كتاب اجتمعت على مضمونه، وأصوله
وقواعده: كلمة أهل السنة، ودعاة منهج السلف نجد، وشاماً، ومصرأ،
ويماناً - بمئة الله -؛ رداً على من اتهمهم بالعقائد الفاسدة، وطعن فيهم
بالأكاذيب الباطلة... فالإيمان - عندهم - جميعاً - قول، وعمل، واعتقاد.
يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي والسيئات... والكفر - عندهم -
يقع - أيضاً - بالقول، والعمل، والاعتقاد...

وله أقسام؛ نفاقاً، واستحلالاً، وتكذيباً، وامتناعاً... و.... و....
هذا اعتقادهم، وهذا دينهم - ظاهراً وباطناً -.... فالله - تعالى -
أسأل، وبصفاته الحسني، وأسمائه العلى أتوسل: أن يكتبني على الحق
والهدى، ويبعد عنا مضللات الهوى؛ إنه - سبحانه - سميع مجيب.
وأخبركم أنا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلي الأندلسي - عفا الله عنه -

٢٤ - ربيع الثاني - ١٤٢٢ هـ / عمان - الأردن

وختاماً:

نَشَر (سنة ١٤٢٦ هـ) - بعد فتوى (اللجنة الدائمة)؛ بخمس سنوات، وقبل تاريخنا الحالي بخمس سنوات - : الأخ الشيخ عبد السلام بن عبد الله السليمان - حفظه الله - رسالة علمية في (٤٠٠ صفحة) - تقريباً - هي أطروحة ماجستير - بعنوان:

«صلة الغلو في التكفير بالجريمة».

ناقشه فيها، وقرّظها له:

١- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ.

٢- ومعالى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان^(١).

وإني لأزعم - وعلى شبه اليقين - أن فحوى هذا الكتاب - وروحه - لا تخرج - بحال - عن فحوى كتابي « **التحذير من فتن الغلو في التكفير** » - المحذّر منه -!

وليس من الغريب - ألبتة - أن ينقل المؤلف - جزاءه الله خيراً - وبإقرار الشيخين الفاضلين - عن كتابي « **التحذير من فتن الغلو في التكفير** » - نفسه - كما تقدّمت الإشارة إليه (ص ٩٢) -!!

(١) وكلاهما - حفظهما الله - من الموقعين على (فتوى اللجنة الدائمة) في (التحذير) من

« **التحذير من فتن الغلو في التكفير** »!

نعم؛ عن كتابي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» - نفسه -!

وقد كَتَبَ مُؤَلَّفُهُ - حفظه الله - بَحْثًا مُفَصَّلًا^(١) - جدًّا - حول مسألة (الحُكْمِ
بغير ما أنزل الله) - والتي هي من أكبر مشاكل العصر الحاضر - وعلى وفق
التفصيل الذي قرَّرتُهُ في كتابي «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» - تمامًا - واللهُ
- وحده - المُستعانُ -!

وهو - والحمدُ لله - عينُ ما بيَّنته فضيلَةُ الأخ الكبير العلامة الشيخ صالح بن
عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله - أثناء مناقشتِهِ لِأُطْرُوحَةِ «تقرير أئمة الدَّعوة
في مسائل الإيمان»^(٢) - للأخ ياسر السَّلامة - قائلًا - وقد تقدَّم :-

«كُلُّ الانحرافات الواقعة - اليوم - تراها بسببِ (الحُكْمِ بغير ما
أنزل الله).

كُلُّ الانحرافات الإسلامية .. والجماعات الإسلامية .. و(جماعة
الجهاد) .. و(جماعة التكفير)، و.. التفجيرات .. وتكفير الدُّول ..
- كُلُّها - لأجلِ (الحُكْمِ) ..»^(٣).

(١) أوردته - بتمامه - في كتابي «الجهود (العلمية) الدالة على مكافحة (المملكة العربية
السعودية) للإرهاب، والغلو في التكفير، والإرهاب، وتطرف الفئة الضالة» (ص ٦٢-٧٦).

(٢) وقد ذَكَرَ هذا الكتاب - ونَقَلَ مِنْهُ مُستفيدًا - الأخُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ هِشَام طاهري - حفظه
الله - في كتابِهِ «تقارير أئمة الدَّعوة في مخالفة مذهب الخوارج، وإبطاله» (ص ١٠٧٣).

(٣) انظر كتابي «هذه هي السَّلفية .. وكشف الآثار التدميرية للأفكار التَّكفيرية» (ص ١٠١ -

وهو كلامٌ حقٌ فصل؛ ليس بالهزل...

وكلامه - حفظه الله - يلتقي - تماماً - ما قلته - أيضاً - في كتابي «صيحة نذير بخطر التكفير» (ص ١٠) - الملحق في التحذير بكتابي «التحذير من فتن الغزو والكفر» - منذ بضع عشرة سنة - كاشفاً السبب الرئيس في تأليفي «التحذير من فتن الغزو والكفر» - المحذر منه! - نفسه -:

- آكفة -

لم يكن لي من مراد أو هدف - عند جمعي «التحذير» - إلا أنثر واحد ، وقصد واحد ،
مر محاولة أن يكون لي يدٌ في تحييد الأمتة الإسلامية - في سائر أنظارها وتلدائها - مزيداً من
إيقاع البلايا ، وحصول الرزايا ، وتلفر الدماء ، وقتل الأبرياء ...
والواقع منظور ، والحال معلوم ، والقلب يضطر - لكأ وأسى - على من يسرون بأنفسهم
- ويخرون خلفهم غيرهم - إلى حافة الهاوية ؛ ليقتلوا فيها ، ويقتلوا في أيديهم ...
وقادحو هذه الفتن - أضلأ - ، ومؤزو زنديها - أساساً - هم أولئك الحداثاء
- أنفسهم - ؛ الذين امتطوا صهوة التكفير ، لتكون صلب دعوتهم ، وأسن طريقتهم ؛ من غير
فهم عميق ، ولا وعي دقيق ...
فمن لم يلهم هذا ، أو يتنبه له ، أو يعرفه - أو فهمه ، ويتبناه له ، وعرفه ؛ ثم حوّل الدفة
إلى مسار آخر - فليكن هذا البيان له موقفاً ، وواعظاً ... حتى لا يبقى غلر ، ولا يطل
استمساك ، أو تستمر شبهة ... بعيداً عن حسابات الظهور والشهرة ، وتأييداً عن تعظيم النفس
وتقنيم ال (أنا) !!
إنني لم أرذ من كتابي - ولا مشايخي الأجلة الذين جمعتُ كلماتهم ؛ عارفاً أقدارهم ، فاهياً
مقاصدهم - إلا أن نكون جميعاً - وبخاصة غلصر الشباب - حريصين على التعقل والمُدو ،
متجنيين الإثارة والتفويض ، حتى لا تُشعل فتنة ، أو تزيد ضراماً ، أو تُعظم أواراً . دون أن
تُحدث بدعة ، أو تبتدع تحفة

.. والله الموفق؛ لا ربّ سواه..

وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبكل جميل كَفِيل...

الخاتمة

- رَزَقْنَا الله حُسْنَهَا -

.. هذا آخِرُ ما أعانني الله - تعالى - عليه: في جمع هذا الكتاب المبارك - إن شاء الله -؛ بياناً للحق، ونصرة لأهله.

والله - تعالى - يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ، ويقول: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَلْمِزَاصِد﴾ ..

ومقصودي فيه - الآن - : كمقصودي - نفسه - الذي صرّحتُ به منذ زمان وزمان^(١)؛ نصحاً للمسلمين، وحفاظاً على جماعتهم، وإبقاءً على مودّتهم...

راجياً ربّي - تعالى - أن أكون - فيما أنا فيه - وبصّده - «سليم القلب من الكبير، والغُلّ، والحقد، والحسد، مملوءاً من النصيحة ومحبة الخير لكل أحد»^(٢).

(١) سورة (ص ٧-٨) من كتابي «البحر المنير من فقه الجنّة» - الطبعة الثالثة (سنة ١٤٢٣هـ) - وذلك بعد فتوى (اللجنة الدائمة) - في (التحذير) منه - وللأسف -.

ومع ذلك؛ فقد كتبتُ على غلافها - تضييقاً للخلاف، وإحياءاً للإنصاف - ما نصّه - كما تقدّم - :

الجنة الدائمة، الجنة الدائمة، الجنة الدائمة، الجنة الدائمة، الجنة الدائمة

بموجب توجيهات

اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء

في (هيئة كبار العلماء).

(٢) «الفواكه الشهية من الخطب المنيرة» (ص ٨) - للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله -.

قطعا على
المرتصين كيدهم ، وردا على ذري الأهواء مكرهم ، ونقضا على
مُعكري صفو الماء - بين هُمَاة التصيُّل - اغراضهم .
فنجن - بتوفيق الله لنا - مع مشايخنا : على اعتقاد واحد ،
ومنهج واحد ، وطريق واحد .
لا مُجَانِلَة ، ولا مُدَاهِنَة ، بل ولا مُدَارَاة !! كيف ؟
و«إرضاء الخلق بالمعتقدات وبآل في الآخرة» ؟
فرضا الله - تعالى - هو الأساس ؛ في الصَّلَاتِ والعَلَاتِ بين
الناس .

سائلاً ربِّي - سُبْحَانَهُ - التَّوْفِيقَ والسَّدَادَ ، وَاهْتَدَى والرَّشَادَ ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .
وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ - أَجْمَعِينَ - .
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكَتَبَ

عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْحُلَيْيُّ الدُّرَيْيُّ

بعد عشاء يوم الأحد : ٢٥ - ذِي الْقَعْدَةِ - ١٤٣٢ هـ
مدينة طارِق / عَمَّان - الْأُرْدُنْ (١)

(١) وقد راجعته - مرَّةً أُخْرَى - في مجالس آخرها : عند أذان عصر يوم السَّبْت : ٢٣ - ذِي
الحِجَّة - ١٤٣٢ هـ .
والحمد لله على توفيقه .

فهرس المحتويات

الصفحة

٥	مقدم
٤١	بداية نص (الفتوى) - التحذيرية -
٤٧	١- النقد الأول: دعوى كسر الكفر بالجحور
٦٣	٢- النقد الثاني: دعوى تحريف (النقل) عن ابن كثير!
١٥	٣- النقد الثالث: دعوى (الحكم المبدل) عند شيخ الإسلام!
٧٩	٤- النقد الرابع: دعوى تحريف مراد الشيخ محمد بن إبراهيم!
٩١	٥- النقد الخامس: دعوى تحميل كلام أهل العلم ما لا يحتسب
١٢١	٦- النقد السادس: دعوى تهوين الحكم بغير ما أنكر
١٣١	٧- النقد السابع: إلحاق (التحذير) من «صيحة» بـ «السير»
١٣٥	خاتمة فتوى (اللجنة الدائمة) - المؤقرة -، وتقديمهم
١٦٧	ثم!! طبع «الترتيب» من قبل اللجنة الدائمة
١٦٩	اختاتمة
١٦٩	فهرس المحتويات



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com



سؤال.. وجوابه

سئل شيخنا الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - عما وصف به بعض الكتاب (عليه الحلبى) بأنه يقول بقول (المرجئة) وأنه - بناءً على ذلك - (جاهل)، و(مبتدع)؟ فقال - رحمه الله عليه - مجيباً، ومُدافعاً:-

«نحن لا نُبرئُ إنساناً مِثْلَ من الخطأ والدَّهول.
والعصمة للأَنْبياء والرُّسل - فقط -.

ولكنِّي أقول - فيما يتعلّق بموضوع العقيدة - : ﴿سَأَعْلِمَنَّاهُ مِنْ سَوْرِ﴾
ومَجَال القول والاثِّهَام واسعٌ - جدًّا -
لذلك: نحنُ نقولُ:

سامحَ اللهَ مَنْ يَقولُ خلافَ ما يعتقِدُ في أخيه المسلم.

أخونا (عليه) ليس مُرجئاً. ولا يقولُ إلّا بما يعتقده السلفُ الصالحُ.

والَّذي يُنسبُه مثل هذه النِّسب، أقلّ ما يُقال فيه: إنّه قد تعدّى الأدب الإسلامي.

ولكنِّي أخشى أن يكون الأمر، أخشى - وأعني ما أقول - أن يكون الأمر أكثرَ وأخطَر من ذلك؛ وهو أن يُنسب إليه من العقيدة ما هو بريء منه براءة الذُّب من دم ابن يعقوب - كما يُقال قديماً -.

فلذلك: قاتنا أقول:

مثل هذه الكلمات لا ينبغي أن تُضَيِّعَ وقتنا في السُّؤال عنها؛ لأنّها - أوّلاً - تدورُ حول النُّقطة الأساسيّة، و- ثانياً -، تفرّيع من الكلام - كما قيل - : «أسمعُ جعجعة ولا أرى طغياناً».

ما في تحت هذا الحاصل - إطلاقاً - سوى الرمي والتَّهْم بدون حقٍّ.

وهذا من الأخطاء التي تجدُّها - اليوم - بين الشَّباب المسلم - مع الأسف -.